حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

مجلة تعنى البحوث الأكاديمية

ردمد : 1112-6604

تأسست سنة 2004

مدير المجلة

د. سليماني عيد القادر

رئيس التحرير

أ. د. تحريشي محمد

هيئة التحرير

أ. د. شريطي عبد الكريم

أ. د. دراوي بلقاسم

العدد 05

السنة 2009

العنوان البريدي: مديرية المجلة جامعة بشار ص ب 417

08000، بشار، الجزائر

الهاتف/الفاكس: 213 (0)49815244

العنوان الإلكتروني: www.univ-bechar.dz/hawliyat.html

البريد الإلكتروني: Hawliyat@mail.univ-bechar.dz

حوليات جامعة بشار	Annales de l'Université de Bechar

مدير المجلة	رئيس التحرير	هيئة التحرير
د. سليماني عيد القادر	أ.د. تحريشي محمد	أ.د. شريطي عبد الكريم أ.د. دراوي بلقاسم

الهيئة الاستشارية

العلوم - التقنيات - العلوم الاجتماعية

أ/د. د. العابد	أ/د. ص. حسيني	أ/د. ص. طالب	د. م. بن حمو
أ/د. ص. العربي	أ/د. ع. خالفي	أ/د. ب. دادة موسى	د. أ. بوعشرية
أ/د. ع. بلغاشي	أ/د. ف. خلفاوي	أ/د. ع. مرتاض	د. ع. بودي
أ/د. ع. بن عباسي	أ/د. م. رحلي	أ/د . ع. معروف	د. ع. توهامي
أ/د. ف. بوصالي	أ/د. ع. رحماني	أ/د. م.ط. مفتاح	د. ي. توهامي
أ/د. م. حبار	أ/د. ع. رحموني	أ/د. ع. يوسفي	د. ل. كرومي
أ/د. ع. حلماوي	أ/د. ع. سعيدان	د. ع. برقة	د. ع. عميش
أ/د. ع. حموين	أ/د. ع. سنقوقة	د. ش. بن عشيبة	د. س. غزالي

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة

تنشر مجلة حوليات الجامعة البحوث و الدراسات العلمية، الفكري ة و الأدبية في جميع التخصصات مكتوبة باللغة العربية، الفرنسية و الإنجليزية و تكون المقالات مصحوبة بملخصين أحداهما بلغة المقال و الآخر بإحدى اللغتين المتبقيتين،و عدد الكلمات 150 (أو ستة أسطر أقصى تقدير) مع ذكر الكلمات الأساسية أو المفتاحية.

كيفية تقديم المقالات

يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 10 صفحات و بمسافة واضحة بين السطر و السطر، و أن يترك هامش بثلاث سم على كل جانب و من الأعلى و من الأسفل الصفحة. يكتب المقال بطريقة منظمة: مقدمة النتائج، المناقشة و الخاتمة. الملخص بلغة المقال و بلغتين مختلفتين إن أمكن.

حجم الخط

العنوان Simplified Arabic 14 G العناوين الجزئية Simplified Arabic 12G

المتن Simplified Arabic 12 الهوامش Simplified Arabic 10

الإحالات و المراجع مفصلة و بجميع المعلومات تكون في آخر المقال Simplified Arabic 12

التوثيق و التهميش

يجب أن تذكر المراجع داخل النص للإشارة إلى رقمها في الفهرس بين قوسين، مثال (5) يشير إلى المصدر أو المرجع المستخدم في البحث

عندما يشتمل المرجع على أكثر من مؤلفين يذكر اسم المؤلف الأول متبوعا بعبارة"آخرون".

إذا كان المرجع مقالا تذكر أسماء المؤلفين، اسم المجلة و رقمها، سنة النشر و عدد الصفحات المستغلة في البحث.

أما بالنسبة للكتب فيذكر في الإحالة إلى المرجع اسم المؤلف، عنوا ن الكتاب، اسم الناشر، مكان النشر، سنة الطبع و رقم الصفحات المستخدمة من الكتاب.

عندما يكون المرجع أشغال الملتقيات العلمية فإن الإحالة تتضمن اسم المؤلف أو أسماء الباحثين، السنة للتعريف بالملتقى، و تحديد مكانه و فترته، اسم الناشر و الصفحة الأولى الخاصة بمناقشة النتائج.

الفهرس

سيميائية اللون في رواية :سوناتا لأشباح القدس
م. تحريشي و ع. عياشي 03

تدني مستويات أداء المختصين وغير المختصين للغة العربية في مؤسسات التعليم العالي السودانية
خالد أحمد إسماعيل أحمد 09

ماهية التخطيط الإقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة
د. مطانيوس مخول و د. عدنان غانم 25

التفسير البياني للنص القرآني عند فاضل صالح السامرائي
س. شادلي ، ل. كرومي و أ. قرقوة 45

الواقع وأقنعته في رواية الحبيب السائح ' مذنبون لون دمهم في كفي '
م.كواري *48*

عوائق تنمية الصناعة الصيدلانية في الجزائر
ع. مخلوفي 56

تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية " حالة الجزائر"
ف.بلحاج 64

الترخيص المسبق كأداة لحماية البيئة في التشريع الجزائري
م. مجاجي 72

جريمة التعامل بشيك الضمان
أ. دغيش 77

الأثر المخفف للنظام العام في القانون الدولي الخاص
ك. كيحل 83

الفلافونويدات: أصلها و أهميتها الصيدلانية
ع. شريطي،م. بوعنيني ون. بلبوخاري 87

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

سيميائية اللون في رواية :سوناتا لأشباح القدس

أ.د . محمد تحريشي_ و ا.عائشة عياشي
جامعة بشار

<< سوناتا لأشباح القدس>> نص فرح يحكي عن أدق أوجاعنا، نص مفعم بالموسيقى و الألوان، ، كتب ليخفي وجه الهزيمة و الانكسار المر، نص كتب في عام الرماد، عام القطيعة ، الغربة، النفي ، وإن كتب الرجوع منه يبقى يلازم الروح نبدة أزلية لا يمحوها الغفران.

أدرك واسيني، كما ذهب إلى ذلك الدكتور تحريشي في دراسته لرواية << سيدة المقام>> أن اختيار الكلمات و تحميلها بدلالات فنية و جمالية يعطي للنص قدرة على الإيحاء لتقول الألم من دون تواطؤ مع القتلة أو المدافعين عنهم (1) ومع هذا فهو نص يحتلا فيه واسيني علينا كقراء.....يجدبنا إليه بلغة الفن الناعمة.....فنتأنس ثم .....تخشن هذه اللغة، و تخرج لها أنياب ن فيصارعنا النص و نصارعه .....ثم نردخ في استسلام غريب لنص يعذبنا لأنه يذكرنا بكل ما نحاول نسيانه أو التعايش معه كأنه من روتين الحياة، و ما هو من روتين الحياة.

إن أول ما ينتابك و أنت تهم بقراءة << سوناتا لأشباح القدس>> رؤية مضببة لمعاني النص و رمزية مغرقة تكتنف الأحداث وصيرورتها أمر يجذبك ويستفز فضولك، إذ يأبى النص المشفر أن يمنحك مفاتيحه في بداية تعرفك به.....ثم رويدا رويدا ، ينفتح (النص) على ضرب من التأويل المستمر، فتعجز مرة أخرى على تحديد أي الوجهات تختار فأنت أمام * ثنائيات متناقضة لا يجمع بينها التنافر بقدر ما تتعانق في تآلف منسجم و منطقي.....الموت و الحياة ، الألم و الفرح، الوطن والاغتراب، الحب و الكراهية، و.....

* و أمام نص ملون أشبه بقصيدة مفخخة كلماتها نوتات سنفونية جنائزية، ترقص على أنغامها فراشات تائهة بلا وطن، و المعاني متعددة و لا حصر لها.

و أمام أهم قضية من قضايا الوجود، القضية التي تصنع ماهية الإنسان ، فتمنحه الحق في الموت...فكلاهما "حق" و حتى ما تنازلنا طواعية عن أحدهما .....تنازلنا كرها عن الثاني و تتماهى حقوق الحياة و الموت في سوناتا لأشباح القدس في حقوق عديدة لخصها النص في :

- حق انتماء لا تمنحه شهادة ميلاد أو شهادة إقامة.
- حق الرجوع إلى الوطن، رجوع طبيعي إرادي لا تملك القنصليات أو السفارات قرار منعه أو تأجيله.
- حق في الحب، غير المشروط و غير المرتبط بعلاقات الصداقة أربا العلاقات الأسرية.

و بالإضافة إلى كل هذا ، استطاع واسيني تطويع لغة الفن حتى تصبح ، لغة روائية << تحي عبر هذه القدرة على التمدد و أن تتحدث عن نفسها، و أن تضع يدها على مكان الجرح و مكان الداء>> بل عن إطلاع واسيني الكبير على أبجديات بعض الفنون و معرفته لأهم أسرارها و التي لا يجيد معرفتها إلا المحترفين، حول

النص الروائي إلى مرجع فني هام قد يصنف مستقبلا ضمن الكتابات " الأدب– فنية" و لواسيني قسم السبق في ذلك.

إن " سوناتا لأشباح القدس" تذكرة عبور واسيني إلى دنيا الألوان و الفراشى ليبوح بالمعلن و المسكوت عنه حينما تمحى الفواصل بين الأحلام و خيبات الأمل ، كما أن الألوان في " سوناتا لأشباح القدس" عالم آخر تعيشه البطلة و تحقق من خلاله كل الممنوعات و المكبوتات و كذا كل الأحلام المستحيلة ، عالم مثقل بالرمز و الإيحاء، تشكله كيفما شاءت فقد يكون اللون ذاته مدعاة للفرح و التفاؤل تارة و مبعث حزن و ألم تارة أخرى....

إن الألوان في " سوناتا لأشباح القدس" تتحدث لغتها الخاصة و تمرر عبرها آلاف الرسائل ذات الشفرات القابلة للتفكيك ، ليس بطريقة واحدة ، بل بطرائق متعددة.

إن الألوان في " سوناتا لأشباح القدس" شيء أكبر من الغرور و الثقة بالنفس، فحين بدأت "مي" في تسليم جسدها للموت بعد حياة حافلة لم تظهر ضعفها أو خوفها ، آمنت بصدق أنه قدرها و هي سائرة إليه لا محال....هكذا اعتقدت "مي" وهكذا صورها " واسيني" امرأة غير عادية ، بل كائنا غير عادي.....لا يخاف الموت و هو يسحبه ببطء إلى النهاية ...نهاية كل شيء....الأفراح و الأحلام ، حتى الأحزان و الكوابيس، بل وهي تتملص من دنيا البشر لتتحول على فراشة قدسية لا تعرف الموت و لا تتعب من انتظاره ....لذا فلون "مي" لا تشبه أي ألوان أخرى .....لون ذا طعم و رائحة.....و فلسفة لونها الأول الذي يندمج مع إشعاعات الشمس و هي تنهض من وراء بحيرة هود سون ، أو يدخل في تجاويف سماء تبحث عن فضائها و ألوانها ، أو يغرق في عمق زرقة الماء ثم يعود على السطح في شكل صفاء مشع كبقعة زيتية ، لونها الذي لم تخل منه أي لوحة من لوحاتها في العمق(3).

فهي لم تمت ، و لكنها انتفت داخل الألوان التي اشتهتها (3) إنه العالم البديل فعندما يكون البقاء بعيدا عن نور الشمس مرادفا للحياة ....يصعب تحديد ماهية الموت...لذا كان لابد من عالم بدائي بديل ن عالم السحر و الخرافة، عالم تسمو فيه الروح ويصبح الجسد فيه مجرد وعاء....

عالم صنعه لا وعي واسيني و سكنته "مي" بل غرقت فيه، ولم تبق لها من حياة " إلا داخل ألوانها حتى أصبحت جزءا منها"(4).

ألوانها التي تعد ملكيتها الخاصة و لا يمكن لأحد أن يراها أو يتذوقها أو يسمعها مثل ما تفعل هي لتتحول العلاقة الحميمية بين مي و ألوانها إلى طقس فلسفي تستمتع بآلامه و أفراحه على السواء ...كاللون الأصفر مثلا الذي احتل مساحة كبيرة من لوحاتها...

الوجه المريض المتعب الأصفر ، الظل الأصفر ، باصات بروكلين الصفراء..."فنجده مرة لونا مقيتا يذكرها بالموت و الغناء" ...وجهي الذي كان كل يوم يزداد صفرة و تصلبا"(5) كما نجده مرات عديدة لونا عزيزا يصحو بعد غفوة طويلة ، لبعيد تركيب بعض صور طفولة مي، في الذاكرة البعيدة...و تحكي مي عن تلك اللحظات قائلة "قبل أن أمد رأسي على الوسادة و أطفىء الأضواء ، برق نور في عيني لأول مرة منذ سنوات طويلة، و تمدد كالظل الأصفر على اللوحة التي ظلت بيضاء طوال اليوم"(6).

<< قمت من فراشي و ملأت الفرشاة بالون الأصفر و تركته يتمدد بهدوء كقطرة حبر ، وهذه المرة بدأت اللوحة من الوسط و ليس من فوق كما تعودت أن أفعل ، بدأت فجأة باصات بروكلين الصفراء تملأ اللوحة ضجيجا و حياة ، سمعت زمامیرها و هي تصم الآذان بمتعة أصبحت اليوم مفقودة>> (7) من أجل هذه تبقى مي ممتنة

لهذا اللون– الذي تعتبره العامة لون المرض و الغيرة – و تحتفل به لأنه لون سكن ذاكرتها وارتبط بلحظات عزيزة على نفسها.

فنستدعيه في حالات اليأس و الشعور بالاغتراب ، و يلبي و يعود ، و بعودته يخف الألم و تصحو الطفولة و ضجيجها الجميل....

وبهذا يمرر لنا واسيني، إلينا كلنا نحن اللذين " نعيش في عالم لم يعد يحفل كثيرا بآلامنا" (8) لنحتمي بالذاكرة لعلنا نجد العزاء في قدرة وسيلته في ذلك "اللون" و كل ما قد يحيل إليه في ذاكرة مي، التي يتساوى عندها اللونان " الأسود و الأبيض" في إيحاءاتهما، فلقد كان اللون الأسود علامة بارزة في ألواحها، لون عبرت من خلاله عن يأسها من الحياة ، و أن المرض الذي تعايشته و الذي ينخرها من الداخل نهايته الموت، لهذا نجد مي في لآخر لحظاتها ، تغمض عينيها لكي لا ترى الألوان، التي بدأت تتداخل بقوة و تسود أكثر فأكثر"(9).

كما نجدها جردت اللون الأبيض من كل رموز البراءة و الطهر و السلام التي لازمته في كل الثقافات لتتذكره كلون هارب، لون للموت و العمى و الفراغ الساكن الذي يملأ اللوحة قبل أن تدب فيها روح الألوان ، جنائزي يرتبط دوما بالذاكرة الحزينة و أكفان "عليان" ذلك البياض الذي يشبه العتمة ، حاد و معم للنظر، أشعر به الآن بقوة.

بياض يمحو كل نتوءات الحياة و التفاصيل الزائدة و لا يبقي إلا ما يهرب من لمعانه المبهر"(10) كيف قرأ واسيني الألوان ؟ كيف كتبها لنا؟ كيف أمكن له أن يوقظ فينا الإحساس بالألم ...بالذنب...بثقل الانتماء؟ دون أن يورط قلمه أو ريشة "مي" في البوح بالمحظور...بل راح يعي التئام بعض الجروح ، و أن المنفى قد يمنحنا ما لم تمنحه لنا أوطاننا الأولى و أنه قد يحرر أحلامنا و يشفي جراحنا ...و أنه لا بأس من سياسة التعايش السلمي مع اليهود و لا يضر من البحث عن بعض ميزاتهم الجميلة النادرة و أنه من غير الصادر الاعتذار عن المحرق التي ذهب ضحيتها "يهودا أبرياء" (11).

لكن حتى إذا ما توغلنا عميقا في النص ، و انغمسنا بالألوان وجدنا أنفسنا أمام أهم جراحنا، و محور كل أوجاعنا وسواء قصد واسيني أم لم يقصد ، فلقد آلمنا النص حتى الموت...

و لنا أن تعترف للمبدع أنه تفنن في إيجاد تقنيات بارعة في مزج الأحزان عفوا مزج الألوان ، فلقد استطاع و بشكل خفي ، من خلال "مي" أن يستمتع بحديث الألوان وهي تتشاكل و تتعانق، دون فوضى أو تنافر كأنها في حالة صلاة، تتلو الصدق، و تفشي بعض أسرارها...دون أن تدري...

حين يتحدث واسيني عن آخر لوحات مي" نيويورك ، هسهسة الأوراق الميتة " فهو يقول كل شيء عن حياة "مي" و مرضها و خوفها و شجاعتها... و أن ما هي إلا دواتنا المتغربة الباحثة دوما و عبثا عن مرا في ء لتشريح ،...تهوى الفرار بقدر ما تحن بجنون إلى الرجوع؟

يختار و بدقة موضوع اللوحة ، ألوانها أشكالها، حتى الوقت الذي رسمت فيه، أجمل لمسة أخيرة في حياتها أو أحلاها و أن تستطيع من خلالها أن تمنح بعض السعادة للعيون التي ترتاح لألوانها ...(12) لكن، على العكس من ذلك، كانت "نيويورك، هسهسة الأوراق الميتة " لوحة حزينة ، تصيح بصوت النحيب، و تغمرها العبرات كلما تكسرت ألوانها وامتزج بعضها ببعض، حيث : " يختلط اللون الأصفر بالأحمر الذابل، على أرضية يغلب عليها الأزرق الرمادي، شكل يقترب من بحر فارغ، لا تكسر عزلته إلا البياضات الهاربة لموجات صغيرة تكاد لا ترى ، كانت تتكسر على أطرافه.

تخرج من عمق ظلال تمثال الحرية و معابر إليس آيلند الحديدة الباردة ، و هي تستقبل أشباحا تبحث عن أمكنتها في نيويورك ، الضباب الكثيف الصاعد من الحواف الإسمنتية العديدة، في خلفية اللوحة ، و الميناء الثقيل، لم يمنعها الشمس من أن تظل مشرقة و تعكس إشعاعاتها على الرافعات القديمة .(13)

فماذا تخفي مي وراء هذه الثنائيات المفزعة، وهذا التقابل الكئيب للألوان؟ ، الأحمر الذابل، الأزرق الرمادي، البياضات الهاربة، الضباب الكثيف، .....وماذا أوحت لها هذه البناءات الضخمة التي تعد علامات هندسية مميزة لمدينة نيويورك؟....تمثال الحرية، معابد إليس آيلند الحديدية الباردة، الحواف الإسمنتية العديدة، الميناء الثقيل؟.....

ما حقيقة هذه الصورة؟ و كيف أمكن لمي أن تقدم نيويورك المدينة التي احتضنتها بهذا الشكل الحزين، و ما سر الشمس المشرقة في خلفية اللوحة؟ بل من هي؟ و ما علاقة الهسهسة (صوت خريري المياه أو زقزقة العصافير) بالأوراق الميتة، في الاسم الذي اختارته مي للوحتها؟

وتتصاعد حيرتنا وتساؤلاتنا في موضع آخر لمزج الألوان ، حيث تذكر مي في آخر معرض لها، أنها لم ترسم لوحة لأبيها و هذا شيء "لا يمكن أغمض عيني و أمضي و كأنها لم تكن ؟ لا أدري ، و لكني أشعر بحزن عميق ، بل أشعر بأن المعرض سيكون ناقصا من شيء مهم."(14)

غير أن مي حين شرعت في رسم لوحتها، استحضرت كل مشاعر الغضب و اللاغفران و أسمتها بكل قسوة وبدون أدنى إحساس بالتراجع "وجه مكسور بالأسود و الأحمر" حيث جمعت بين الانكسار و ألوان هي أقرب إلى الموت و الحزن...رسمتها بالجمع بين لوحتين <<ثم نوعت بين الأحمر و الأسود بتدرجات بينت الملامح المنكسرة أكثر، حتى ظهرت حالة الخيبة التي كانت تقطر من العيون المنفصلة في اللوحتين.>>(15)

إن واسيني يدرك أن "مي" لم تنس رسم لوحة لأبيها، فهي أبدا لم تنس أنه كان سببا في هجرتها إلى بلد غير بلدها الأول، و لم تنس أنه أخفى عنها موت أنها و أخيها، و لم تنس خيانته لأمها..إنما كان لا بد من لحظة تفجر فيها "مي" بعض غضبها، و أكاد أقرأ بين السطور أن حضور الأب بكل ثقل العواطف المشحونة ضده كان رمزا و إيحاء للغضب الذي تحمله الشعوب نحو كل اللذين يملكون اتخاذ القرار.....فيتخذونه و يخطئون....و تضل الشعوب وراءهم كالقطيع.

و كما رأى الدكتور تحريشي أن نص "حارسة الظلال" هو << نص ذاكرة و نص عن الذاكرة و نص يتذكر ، و نص يأبى أن يتحول إلى ذاكرة إنه الحضور الذي ينافي الغياب>>(16)

نرى بدورنا أن "سوناتا لأشباح القدس" هو نص الذاكرة العربية الذاكرة التي تقتات من الارتداد إلى ماض جميل غابر كلما قض مضجعها توالي النكبات ...و كما أن الكتابة السردية عند

واسيني " تتميز بين كتابة القهر و الكتابة عن القهر و بين كتابة مقهورة و كتابة تمارس القهر، و من ثم قد تصبح كتابة تقصي بعض الوجود، و كتابة تمارس الإقصاء، و بين كتابة يمارس عليها الإقصاء ، و بين كتابة هي إنتاج اقتصاد و كتابة عن الإقصاء و الإلغاء" (17)

فنتفاجأ في " سوناتا لأشباح القدس" بأنها كتابة رافضة للقهر تماما ، نص يعتبر ارتدادا للذاكرة المتعبة أي نعم متألم من توالي النكبات ، أي و مع ذلك فلقد كتب واسيني هذه النص ليقصي الإقصاء و يلغي الإلغاء ....نوع من الكتابة المراوغة ، فحين لا يقول المبدع شيئا ، يقول النص كل شيء...إذ يراهن واسيني على اللون ، و يراهن النص على القوة الخامدة ليوقظها، قوة "مي" في مواجهة الموت، قوة "يوبا" في مواجهة رحيل أمه، و"مي" ما أمكن

مواجهة الموت وهو أكبر مخاوفنا ، أصبح الإقصاء أو الإلغاء أمران من الماضي ... و تتحول الذاكرة << إلى محفظة صغيرة مثل تلك التي كنت أحملها معين كلما توغلت داخلها، أسعفتني في إيجاد ما أبحث عنه ...>>(18)

و إن كنا قبلا قد اعترفنا للمبدع بقدرته على مزج الألوان بالأحزان، فقلد بدع أيضا في جعلنا نبتسم أحيانا ليروح عنا و يبعث فينا أملا قد لا يكون مستحيلا ... إذ احتفل واسيني بالألوان أيما احتفال ، و صور لنا ببراعة شغف مي بها مستغلا في ذلك لغة فنية احترافية اختصر من خلالها ما كان يمكن أن يقال في عشرات العبارات السردية، لتتناثر كلمات النص فراشات ملونة تهمس بتحويذة الإصرار على البقاء.

فما هي فراشات القدس التي تكرر ذكرها في النص ؟ و ما هو مصدر البهجة التي أدخلتها إلى عالم مي ليشرف رغم رائحة الموت و الفناء، لتصبح فراشات القدس لونها الأول و الخاص بها دون سواها، و إن لم تتعاف مي من مرضها رغم جهود الأطباء فلقد ألهمتها فراشات القدس، و علمتها كيف تتعافى من الشعور أن الموت هو النهاية فكلما خرجت مي من العلاج الكيماوي ، و دخلت في حالة من اللاوعي الألم و رأت نفسها في ما يشبه الحلم في لحظات الصخور النادرة << ...على أجنحة فراشات القدس، في أقصى درجات النعومة و العذوبة ، أعبر بلا خوف و لا أسئلة ، الحقول المكتظة بالنباتات الكثيرة و المتوحشة ، بعضها أعرف اسمه و البعض الآخر لا علم لي به لأني أراه للمرة الأولى في حياتي ، عرس من الألوان التي تخترقها الأنوار التي تأتي من كل الجهات >> (19)

و يفلح واسيني في أن يواسينا، و يبعث بعض النور في خلفية لوحة قاتمة الألوان .....

إن فكرة الحياة عند واسيني تتعدى مفهومها البيولوجي و كلما قرأنا و أعدنا قراءة نص "السوناتا" يتضح لنا الحياة "موهبة" ليست متاحة للكثير من البشر في حين قد تطال بعض الأشياء الجامدة التي تحفز هذه الموهبة و تخرجها للوجود ، لندرك و نتعلم و نحن نقرأ النص أن هذه الأشياء الجامدة من حولنا هي التي تمنح لحياتنا معنى .... و لولاها سنفقد "موهبة الحياة".

إن " الكراسة النيلية " عالم "مي" المتحرك ، النشط المفعم بالأسرار " الكراسة النيلية " مدونة الحداد ، كراسة مي السحرية ، بطلة رواية " سوناتا لأشباح القدس"

إنها تماما كما اعترفت "مي" أكثر من مجرد كراسة صغيرة و عادية (20) لا يميزها شيء

<< حتى صورتها على الغلاف لا تثير أي انتباه ، شاب و شابة يقطعان الطريق ، أحدهما يقبض على يد الآخر مع ابتسامة عارية و عريضة ، و راءهما تشرق شمس رسمت بشكل بليد مدورة ، وتضحك بغباوة واضحة ، و من الجهة الثانية جدول الضرب من واحد إلى عشرة (21)

ما الذي شذ "مي" إلى هذه الكراسة؟ و ما الذي دعاها لأن تصادقها ، و تحبها، و تحافظ عليها عذراء، و لا تكتب عليها إلا حين تحتاج أن تقاوم شبح الموت؟ ما الذي يثيره هذا اللون المركب، الأزرق الضارب إلى البنفسجي في نفس "مي" لتراه لونا استثنائيا لكراسة استثنائية يثير فيها أحيانا ذكريات طفولتها الجميلة و يذكرها أحيانا أخرى بالموت الموت الذي " صار أليفا و لم يعد مثيرا" (22) لهذا لم يعد غريبا أن نعترف بعلو أصواتنا .... كم هي موهبة هذه "مي" التي انبهر بها واسيني و أجبرنا بدوره على الانبهار بها و كم هو جميل و موحي عالم الألوان الذي امتزجت به حياة مي لتتكسر على حوافه كل معوقات النجاح و الانطلاق.

الإحالات

(2) سوناتا لأشباح القدس ص 841.
(3) سوناتا لأشباح القدس ص9.
(4) سوناتا لأشباح القدس ص 556.
(5) سوناتا لأشباح القدس ص 481.
(6) سوناتا لأشباح القدس ص 279.
(7) سوناتا لأشباح القدس ص 280/279.
(8) سوناتا لأشباح القدس ص 115.
(9) سوناتا لأشباح القدس ص 513.
(10) سوناتا لأشباح القدس ص 155.
(11) سوناتا لأشباح القدس ص 93.
(12) سوناتا لأشباح القدس ص 116.
(13) سوناتا لأشباح القدس ص 117.
(14) سوناتا لأشباح القدس ص 500.
(15) سوناتا لأشباح القدس ص 501.
(16) المستويات اللغوية ...محمد تحريشي 43.
(17) المرجع نفسه تحريشي 43.
(18) سوناتا لأشباح القدس ص 513.
(19) سوناتا لأشباح القدس ص 448.
(20) سوناتا لأشباح القدس ص 184.
(21) سوناتا لأشباح القدس ص 186/185.
(22) سوناتا لأشباح القدس ص 187.

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

تدني مستويات أداء المختصين وغير المختصين للغة العربية في مؤسسات التعليم العالي السودانية

د. خالد أحمد إسماعيل أحمد
كلية العلوم الإسلامية واللغة العربية
جامعة غرب كردفان – السودان
بريد إلكتروني:wadkrbit3@hotmail.com

ملخص البحث

يناقش البحث الواقع اللغوي في مؤسسات التعليم العالي في السودان ، متخذا بعض الجامعات السودانية العريقة والحديثة منها نموذجا في تدني مستويات الأداء باللغة العربية للمختصين فيها، وغير المختصين كذلك.واعتمد البحث على التقويم الذاتي لأعضاء هيئة التدريس ، والطلاب من خلال تصميم استبانات لكل منهم احتوت على عدة محاور وأسئلة، واعتبر الباحث التغذية الراجعة مؤشرا حقيقيا لتدني مستوى الأداء باللغة العربية؛ مبينا عيوب المناهج وطرائق التدريس القائمة وقصورها في تعليم اللغة العربية للدارسين بالطريقة المنهجية المثلى؛ ويقترح البحث عدة مداخل يمكن الاعتماد عليها لرفع كفاءة الأداء بالعربية، مع تكثيف تدريب الهيئة التدريسية، ومنبها في الوقت نفسه، إلى وضع سياسة لغوية مبنيّة على الخطط السليمة التي ترمي إلى التحول نحو الفصحى في المجتمع السوداني، والارتقاء بمستوى الأداء باللغة العربية لمسايرة التطور العلمي والتقني، ويؤكد البحث في خاتمته إلى إعادة النظر في تصنيف م قررات اللغة العربية، وتجديد توزيعها في ضوء صيغة نسقية ، متيحة مجالا لدراسة حقول لغوية من تراثنا العربي؛ ليستفيد الطلاب منها حتى يتمكنوا من ترسيخ المعرفة باللغة العربية وعلوم اللغة القديمة والحديثة ،والتأهب لربطها بالنظم المعرفية.

مقدمة:

المقصود بتدني مستويات الأداء باللغة العربية أولئك الذين انخرطوا في سُلّم التعليم العالي سواء أكانوا طلابا أم أساتذة، ثمّ من أين نبع هذا الإحساس أنّ هناك تدنياً في مستويات أدائهم؟ أهو إحساس الطالب وخاصة إذا كان ينتمي إلى التخصصات اللغوية أو العلميّة التطبيقيّة على حدٍ سواء؟ بأن حاجته إلى اللغة العربية أشدّ من حاجته إلى اللغة الإنجليزية أو سواها، إذ هو يَدرس هذه العلوم باللغة العربية إلاّ ما ندر في بعض التخصصات، حيث يدرسها باللغة الإنجليزية، وقد ردّ الأستاذ الدكتور شوقي ضيف أنّ انحدار اللغة العربية في المؤسسات التعليمية يرجع إلى تدريس المواد العلميةِ بغير العربية حينما قال:(... ولا ريب أنّ طلاب الكليات العلميّة يشعرون بغير قليل من الهوان للغتهم العربية إذ يدرسون علومهم بلغات أجنبية ولا يجدون للغتهم العربية مكاناً بينها ممّا

يجعلهم يشعرون بأنها لغة متخلّفة) (1) ومن المفزع والمضحك أن يُظهر الطالب تلجلجه في الفصحى، كما أنّ الأساتذة المختصون إن لم أقل كلّهم لكن جلّهم لا يملكون مهارة التحدّث بالفصحى. ومن الطبيعي – والحالة هذه– أن يكون الطالب العربي بذلك غير واعٍ على أبعاد معرفته باللغة العربية، هذا ما يتعلق بمن يَدرسون علومهم بلغات أجنبية فكيف لمن يَدرسون علومهم باللغة العربية؟

وعلى الرغم من أنّ السودان بلد يتسم بالتمازج القبلي والتداخل اللغوي فغير العرب فيهم يستعفون التحدّث أو التخاطب بالعربية، إذن أنّ هناك تعقيدات لغويّة تطال الطالب والأستاذ معاً.

مشكلة البحث:

يناقش البحث التدني في مستويات اللغة العربية تحدث اً وكتابةً؛ على مستوى الطلاب والمتخرجين من الجامعات التي تكون اللغة العربية فيها لغة التدريس وأخص بذلك الكليات النظرية في الجامعات السودانية وخاصة متخرجي كليات اللغة العربية الذين يفتقرون إلى المؤهلات العلميّة والمهاريّة الكافية في استخدامهم اللغة العربية السليمة في موقف التعليم فكيف يتعلم الناشئة؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى حاجتنا إلى وعي حضاري في قضية التخطيط اللغوي الذي يقود إلى الارتقاء بالعربية بمؤسسات التعليم العالي بالسودان، والابتعاد عن التجارب غير السليمة؛ والتي أنتجت جيلاً من الباحثين واللغويين منقسمين على أنفسهم؛ فلا هم منتمون إلى العربية بأدائهم اللغوي، ولا هم منتمون كذلك إلى اللغات الأجنبية.

وأصبحت بذلك الثقافة اللغوية مشكلة تستدعي أن يُهتم بها على أعلى المستويات، وأن تخصص من أجلها البرامج المتقدمة والأموال السخيّة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في الكشف عن الأخطاء اللغوية،وتدني الأداء باللغة العربية للمنتسبين إلى مؤسسات التعليم العالي في السودان في برامجه الأكاديمية على كل مستوياتها حيث لها تأثير وانتشار واسعان بنت عادات لغوية قد يصعب علاجها، ولكي لا يضيع الجهد ويُهدر الوقت ويعطل بما تقوم به مؤسسات الدولة التعليمية نقف عند هذه العقبات والصعوبات اللغوية التي تواجه مؤسسات الدولة التعليمية بغية الوصول إلى أفضل الطرق لعلاج هذه المشكلات لكي لا يلقى التحدث بالفصحى المصير نفسه الذي صادفته اللغات اللاتينية بأن تتحلل إلى لهجات ثم تتطور إلى لغات قوميات.

فروض البحث:

يفترض البحث الآتي:

1 –أنّ هناك تدنياً في مستويات أداء المختصين في اللغة العربية من الهيئة التدريسي ة وطلابهم وغير المختصين كذلك.

2 –أنّ هناك مشكلات تواجه الطلاب المختصين في دروس اللغة العربية

3 –أنّ قلة فرص تدريب أساتذة اللغة العربية سبباً أساسياً في تدني مستويات أدائهم واستخدامهم الطرق غير الحديثة في تدريس طلابهم وأساليب تقويمهم.

4 –عدم اهتمام الأقسام المختصة باللغة العربية في قيام الأنشطة اللغوية أدى إلى تدني مستويات الأداء باللغة العربية.

5 –الاعتماد على التقليد في درس اللغة العربية وعدم تيسير النحو العربي أشعر الطلاب بصعوبة اللغة العربية.

منهج الدراسة:

المنهج الذي سلكته في هذا البحث هو: منهج وصفي تحليلي، حيث قمتُ بوصف ظاهرة تدني أداء المختصين وغير المختصين للغة العربية ، بتصميم استبانة تقويم ذاتي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية العريقة وبعض الجامعات التي أُنشئت في ظل ثورة التعليم العالي في مطلع التسعينات من القرن الماضي, واستبانة كذلك للطلاب المختصين في الجامعات نفسها واعتبرت التغذية الراجعة من خلال تفريغ الاستمارات واستخراج النسب المئوية مقياساً ومؤشراً لتدني أدائهم.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من أساتذة أقسام اللغة العربية وطلابهم بكليات الآداب وكليات التربية بنسبة مئوية للأساتذة لم تقل عن 80% من مجموع الأساتذة المقيمين في الجامعات المبحوثة وفق الآتي:

1 –محاضرون 20%

2 –أساتذة مساعدون 60%

3 –أساتذة مشاركون15%

4 –أساتذة 5%

أما الطلاب فاختلفت دفعاتهم وسنواتهم الدراسية ولكن ركّزنا على طلاب المستويات المتقدمة فمثلا طلاب جامعة الخرطوم:

80% منهم طلاب السنة الرابعة

20% تمهيدي ماجستير

وطلاب جامعة النيلين:

90% طلاب السنة الرابعة

10% طلاب السنة الثالثة

أما جامعة الزعيم الأزهري فنسبة 100% من طلاب السنة الثالثة، بينما النسبة نفسها من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، وجامعة غرب كردفان من طلاب السنة الرابعة.

حدود الدراسة:

شملت الدراسة الجامعات التالية:

1–جامعة الخرطوم – كلية الآداب – قسم اللغة العربية

2– جامعة النيلين – كلية التربية – قسم اللغة العربية

3– جامعة الزعيم الأزهري – كلية التربية –قسم اللغة العربية

4– جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – كلية اللغة العربية وآدابها

5– جامعة غرب كردفان – كلية العلوم الإسلامية واللغة العربية – قسم اللغة العربية

واقع اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي السودانية:

تعاني اللغة العربية من مشكلات عديدة، إذ أنّ هناك إخفاقاً شديداً في تحقيق الأهداف المرسومة لتعليم اللغة العربية ولتمكين الدارسين من التعامل مع لغتهم الأم؛ في كافة المجالات العلمية فالوضع الحالي لتعليم اللغة العربية يمر بمحنة؛ إن لم نقل فاجعة، فوضع تدريس اللغة العربية يعاني من الصعوبات الجمة:في مناهجها، وأساتذتها، وطرق تدريسها. وربما على اللغة نفسها في تعقيد تدريس علومها، بالإضافة إلى وجود الازدواجية اللغوية عند عامة أهل السودان.

وعلى الرغم من أن عدداً من الباحثين والمهتمين تناول قضية مشكلات اللغة العربية ومخرجاتها في السودان؛ إلاّ أننا لم نجد الكفاية اللغوية، لا من خلال المقررات الدراسية أو القواعد اللغوية الموجودة في اللغة بكل مستوياتها:الصوتية، والصرفية، والنحوية،والمعنوية. كما أنّ هناك فروقاً كبيرة بين العاميات السودانية نفسها ناهيك عن علاقة لهجة من اللهجات السائدة بالعربية الفصحى، فتوجد تعقيدات لغوية في شمال السودان وجنوبه وشرقه وغربه، وقد تعرضنا في بحثنا عن مشكلات تعليم اللغة العربية:(...وكان للغات المحلية المتحدثة الآن أثر سلبي في تعليم اللغة العربية الفصحى ففي **شمال السودان** مثلا: ما زال أهل اللغة النوبية يتحدثو ن بلغتهم ولهجاتها المختلفة بل الذي يتحدث باللغة العربية يعتبر خارجا عن فلسفة المجتمع، وكذلك في **شرق السودان** يتحدثون بلغاتهم السامية الأخرى والتي تختلف في أصولها وأصواتها عن اللغة النوبية، وفي **جنوب السودان** يتحدثون بلغاتهم النيلية الصحراوية التي تزيد عن الثلاثين لغة تقريبا . وهذه اللغات قد تأثرت بالعربية قليلاً أو كثيراً.(2)

أما في غرب السودان في إقليم دارفور، فقد أفردنا له بحثاً منفرداً ناقش التحديات التي تواجه اللغة العربية في الإقليم: (... من جراء الصراع اللغوي والهجرات الجماعية من الإقليم بسبب الحرب بالإضافة إلى الحملات الخارجية التي تخطط للنيل من الثقافة العربية التي ربما تحوّل لغة الواقع إلى لغات تضعف من شأن العربية، وذلك بتداخل القبائل غير العربية في دارفور مع مثيلاتها في تشاد وإفريقيا الوسطى ويكون التواصل بغير العربية.(3)

هذا هو الواقع اللغوي في مجتمعنا وفي مؤسساتنا المتمثل بوجود فروق كبيرة بين عاميات مهجنة ولهجات وفصحى، وبذلك كادت الفصحى تستعمل في مناسبات رسمية ومحدودة.

وتذكر نهاد الموسي:(أنّ الحل لا يكون على الأرجح بالقضاء على العاميات فهذا غير ممكن ، وإنّما يكون بتحجيم العامية وبسط سيطرة الفصحى وإطلاق المجال لها لتكون لغة حياة وتواصل بدل أن تكون لغة تراث وأدب فقط). (4)

لكن هل نستطيع بسط سيطرة الفصحى إن بقيت هذه الأحوال على حالها نتيجة للتقارب الذي حدث في حياتنا اللغوية بين الفصحى واللغات المحكية في السودان التي أصبحت لها علاقة بالمؤسسات التعليمية؟

فضلا على علاقتها بالمجتمع والفكر والتعليم وغير ذلك،وما مدى الاستفادة التي جناها معدي مناهج اللغة العربية من بعض المفاهيم التي طرحها علم اللغة والنظريات اللغوية ومعالجة المشكلات الشفوية والكفاية اللغوية واعتبار أنّ اللغة مبدعة ومتفردة وذات نظام تواصل حي.

وينبه الدكتور أحمد درويش:(على ما يواجهه أبناء اللغة العربية من قصور ظاهر في السيطرة عليها والتفكير بها وتحويلها من مجرد معرفة مفروضة، إلى معرفة محبوبة يتم السعي إليها والتمتع بها،فلا ينفضون عنها وينصرفون إلى أدوات لغوية أخرى يبرزون من خلالها طاقتهم التفكيرية؛ التي هي ضرورة للحياة فضلاً عن التقدم والرقي،ويستقر في أذهانهم ما يوّرث للأجيال التالية من صعوبة اللغة...(5)

فالدكتور درويش يضع الدواء، ولكن الداء من وجهة نظرنا أصبح ظاهراً التفشي والشيوع؛ إن أردنا معالجته انطلاقاً من هذه الأوجه؛فعلينا أن نضع دواءا انطلاقا من تعيين أوجه القصور من زوايا عدة: فقد تطال التخطيط اللغوي،وقد تطال المناهج وطرق تدريسها، وقد تطال معلم اللغة نفسه، وقد تطال مؤسسات المجتمع المدني، مع إعفاء الطالب من هذا القصور.

تدني التحصيل اللغوي لدى المختصين:

علينا أن نمّيز المختصين من أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب المنتسبين إلى شعب وأقسام اللغة العربية، فإذا نظرنا إلى واقع المختصين من الأساتذة، نجد أنّهم يعانون من ضعف المستوى العلمي والمهارة وعدم وجود المقومات التي تمكنه من أداء المهمة على الوجه المأمول، وتستثني من ذلك فئة قليلة استطاعت أن تؤهل نفسها، ويزيد الأمر تعقيداً أنّهم انخرطوا في كليات اللغة العربية، أو أقسامها وقد أشرنا في بحثنا عن المناهج وطرائق تدريس اللغة العربية:(أنّ معلم اللغة العربية اكتسب وسيلة تقليدية متوارثة لا جديد فيها، بل نذهب أكثر من ذلك عزوف المعلم في استخدامه اللغة العربية السليمة في قاعة الدرس وفي خارجها، الأمر الذي أضعف اللغة العربية في نفوس متعلميها، فقدرة المعلم على استخدام الوسائل المتعددة تكون أكثر فاعلية في الطلاب، وقدرته على تطوير أساليبه التدريسية للطلاب بما يتوافق مع قدراتهم العقلية وإمكاناتهم؛ يقودهم إلى التعلم الذاتي واكتشاف طاقاتهم الإبداعية في الجانب اللغوي، وإشراكهم في مسؤولية تحصيل المعلومات واكتساب المهارات واستثمار خبراتهم وتنميتها تقع على كاهل المعلم والمؤسسة التعليمية.(6)

إنها لحالة غريبة وشاذة حقا أن لا يتسنى للمختصين في اللغة العربية من تحقيق المطلوب منها، وانعكس بالتالي على المخرجات التي ترتب عليها نتائج أخرى في مساق قضية اللغة وأبعاد وضعها في حياتنا العلمية والتعليمية بشكل خاص ثم في حياتنا عموما.

كما أنّ المختصين ينقصهم إجراء البحث اللغوي الذي يهتم بتطوير اللغة العربية انطلاقا من تخصصاتهم في فروع اللغة ،بالإضافة إلى عدم درايتهم بالمناهج الحديثة في الحقل اللساني من بحوثها المبتكرة التي انتهت إلى نتائج تفيد المختص في علوم اللغة؛ للوقوف على العلل والأسباب التي أدت إلى ضعف اللغة العربية بينهم.

كما أنّ تطور أي لغة أصل أصيل في حياتها؛ باعتبارها كائن اجتماعي ينمو ويترقى بتقدم مجتمعاته، ويذكر ضيف:(أن للتطور اللغوي مستويات منها:تطور اللغة من الداخل، لمسايرة نمو المجتمع ومواكبة تطوره من خلال الاشتقاق والنحت والتوليد والتعريب،ثم تطور اللغة من الخارج ومقصود به: التأثيرات الضاغطة التي تقرض التصرف في اللغة قلبا وتحويرا وحذفاوإضافة وإفسادا وتشويها).(7)

فاللغة العربية في داخل نفوس متحدثيها تعاني من ضعف المناعة؛ فبدلا من أن يكون هناك تطوراً في مجال الأداء اللغوي، أصبح تدهوراً، فيما أدى إلى هجوم خارجي على اللغة في مؤسساتنا ووسائل إعلامنا.ومن خلال التقويم الذاتي لأعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى تقويم طلابهم تبيّن لنا أنّ الهيئة التدريسية ينقصها التدريب الكافي.

تدني مستويات غير المختصين في اللغة العربية من الهيئة التدريسية:

نظراً للتخصصات العلمية المختلفة وظاهرة عجز الأساتذة من إتقان التحدث باللغة العربية، ينقسمون إلى قسمين:إما هؤلاء فتخرجوا من جامعات تدّرس علومها باللغة الإنجليزية، أو أنهم أصابهم ما أصاب المختصين من

الضعف العام الذي تتداخل فيه عوامل عديدة:من خلفية المجتمعات اللغوية،والبيئ ة نفسها... كما أنّ نظرتهم للغة العربية ومناهجها قاصرة على أنها متطلبات عامة، لا تفيد في مجالاتهم ظنّاً منهم أنّ الاقتصادي والتقني وغيرهما، لا يحتاجون للغة العربية في مسيرة عملهم حاضراً ومستقبلاً.

شيوع الأخطاء اللغوية في الرسائل العلمية والبحوث:

إنّ معظم الأخطاء النحوية تقع في المحادثات الشفهية والكتابات، سواءً من قبل الطلاب أم الهيئة التدريسية؛ مما يقود بالجهل بقواعد النحو العربي، أو عدم الاكتراث لها،وإذا أردنا أن نحصر هذه الأخطاء التي قد نصّنفها بالظاهرة فربما نحتاج إلى بحوث منفصلة تتبع هذه الظاهرة في نظام لغتنا العربية التي أصبحت متفلتة من القيود والضوابط الصحيحة.

وإذا عدنا إلى التراث اللغوي العربي فإنّنا نجد العرب القدامى قد أعاروا اهتماماً متزايداً بدور المتكلم وتصرفاته بحسب أغراضه،وبمقتضى الحال وأحوال السامع وغير ذلك مما له أهمية بعملية التخاطب.(8)

فأحرّ بنا معالجة هذه المسألة بدراستها وتحليلها وعرضها على أهل السياسات اللغوية المختصة فتكون منطقاً لهم في تقييم الظاهرة وأيضا في تقويمها.

تقويم الأداء اللغوي لأعضاء هيئة التدريس:

ويعتمد هذا التقويم على جانبين لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس وهو :

1 -تقويم الطلاب لعضو هيئة التدريس:

تم ذلك عن طريق توزيع استبيانات على الطلاب عشوائياً دون كتابة أسمائهم لتقويم أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس في المحاور التالية:

- أساليب التدريس ومناهجها
- الامتحانات ونتائجها
- الإشراف الأكاديمي وإشراك الطلاب في معالجة المشكلات اللغوية
- تمكُن الأستاذ من مادته وتذليل الصعوبات التي تواجه الطلاب

2 -رضا أعضاء هيئة التدريس عن أنفسهم:

وقد تمّ إعداد استبانه تم توزيعها على أعضاء هيئة التدريس للتعرف على مستوياتهم في المجالات التالية:

- حضورهم دورات تدريبية مكثفة.
- قيام ورش العمل لمناقشة مناهج اللغويات في الأقسام والكليات المختصة.
- قيام الأنشطة اللغوية من جمعيات أدبية وحلقات نقاش وندوات.

أولا:تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر الطلاب من فرضية استخدام الأستاذ أساليب وطرق تدريس حديثة؛ تُمكّن الطالب من الفهم والاستيعاب للعلوم اللغوية، كذلك وضعه لأسئل ة موضوعية في الامتحانات ونتائجها:

جدول رقم (1) النسب المئوية لعمليتي أساليب التدريس وموضوعية أسئلة الامتحانات بهذه الجامعات

	جامعة	جامعة	جامعة الزعيم	جامعة القرآن	جامعة غرب

	الخرطوم	النيلين	الأزهري	الكريم	كردفان
أساليب التدريس	9	5	1	0	0
أسئلة الامتحانات ونتائجها	7	5	3	3	1

منحنى يوضح أساليب التدريس وموضوعية أسئلة الامتحانات

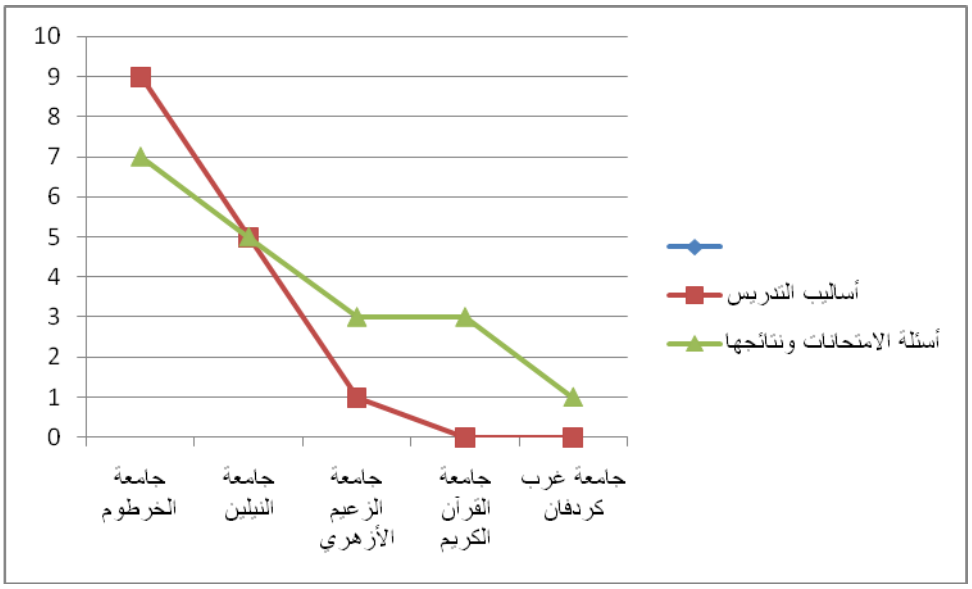

جدول رقم (2) النسب المئوية لعمليتي الإشراف الأكاديمي وتمكن الأستاذ من مادته:

المجال / العملية	جامعة الخرطوم	جامعة النيلين	جامعة الزعيم الأزهري	جامعة القرآن الكريم	جامعة غرب كردفان
الإشراف الأكاديمي	30	15	6	10	0
تمكن الأستاذ من مادته	50	20	5	5	2

منحنى يوضح عمليتي الإشراف الأكاديمي وتمكن الأستاذ من مادته

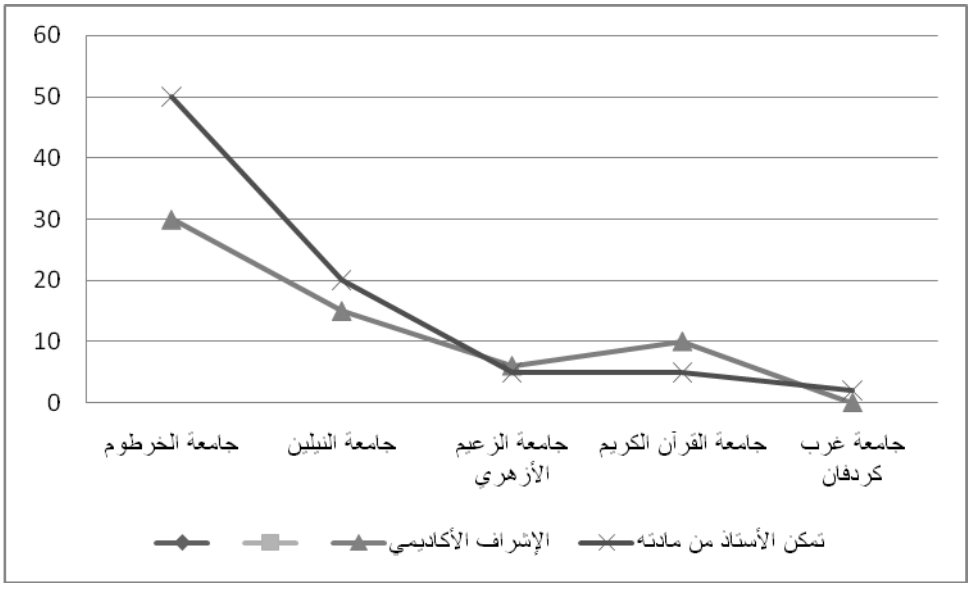

من خلال استطلاعات آراء الطلاب في هذه العمليات تبيّن أنّ 9% من أعضاء هيئة التدريس **بجامعة الخرطوم** يستخدمون أساليب وطرق تدريس حديثة خلاف أسلوب المحاضرة في عملية تدريس العلوم اللغوية بينما 7% منهم، أسئلتهم موضوعية في امتحانات العلوم اللغوية، بالإضافة إلى نسبة 50% تمكنوا من مادتهم العلمية وبلغ إشرافهم الأكاديمي على طلابهم نسبة 30% .

وفي جامعة النيلين بلغت النسبة المئوية لعمليتي أساليب التدريس وموضوعية الامتحانات 5% لكل عملية، و15% تمكنوا من مادتهم، وحظي الطلاب بإشراف بلغت نسبته 20%.

أما في جامعة الزعيم الأزهري فنلحظ تدنياً في استخدام أساليب التدريس وموضوعية أسئلة الامتحانات عن سابقتيها بنسبة مئوية للأولى 1%، وللثانية 3% بينما 6% تمكنوا من مادتهم و 5% أشرفوا على طلابهم أكاديمياً.

جدول رقم (3) النسب المئوية لعمليتي حضور الدورات التدريبية وقيام ورش العمل والأنشطة اللغوية الأخرى:

المجال / العملية	جامعة الخرطوم	جامعة النيلين	جامعة الزعيم الأزهري	جامعة القرآن الكريم	جامعة غرب كردفان
حضور الدورات التدريبية	10	7	2	1	0
تحديث المناهج والأنشطة اللغوية	40	25	8	6	4

انسحب هذا التدني على جامعتي **القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، وغرب كردفان:**

ففي الأولى: لم تنل شيئاً في استخدام أساليب التدريس الحديثة، بينما نالت 3% من موضوعية أسئلة الامتحانات، وارتفعت النسبة قليلا في تمكن الأساتذة من مادتهم إلى 5% و 10% للإشراف الأكاديمي، وفي الثانية: قلّت النسب المئوية في جميع هذه العمليات بمتوسط لا يزيد عن 2% .

ثانيا: التقويم الذاتي لأعضاء هيئة التدريس من خلال المحاور المذكورة ومدى رضاهم عن حضور الدورات التدريبية، أو الإعداد لها، مع تحديث المناهج اللغوية وقيام الأنشطة وورش العمل:

منحنى يوضح حضور الدورات التدريبية وتحديث المناهج والنشطة

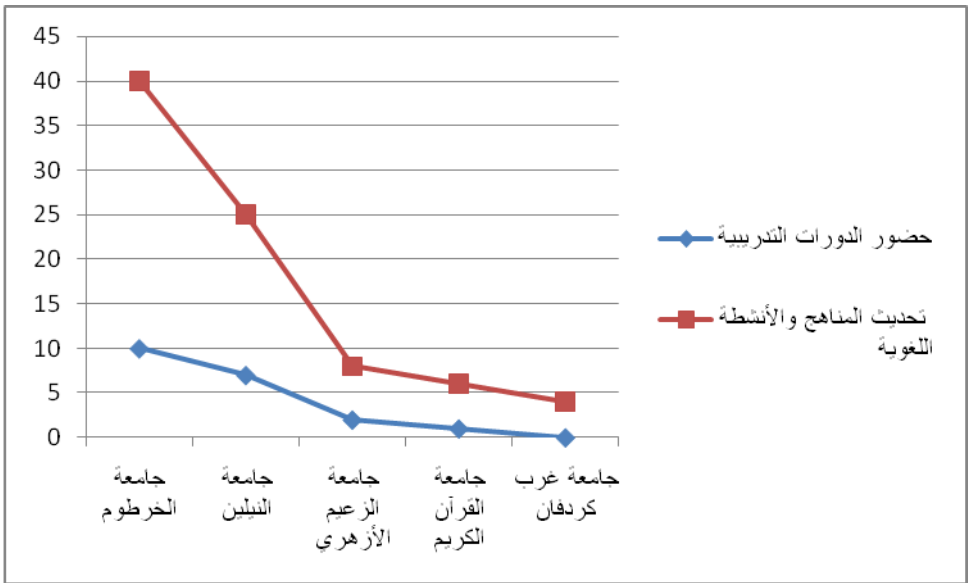

من خلال تحليل الجدول أثبت 10% من أساتذة **جامعة الخرطوم** المختصين في اللغة العربية أنّهم يحضرون دورات تدريبية، بصرف النظر عن نوعية هذه الدورات ومكانها، وهل هي منتظمة وتمّت بخطة موضوعة في قسم اللغة العربية، أم بجهود شخصية من قبل هذه الشريحة؟ كما أنّ نسبة تحديث المناهج اللغوية بلغت 40% .

وفي جامعة النيلين أنّ 7% من أعضاء الهيئة التدريسية فقط يحضرون تدريبية من غير وجود أي خطة مبرمجة من قبل الأقسام المعنيّة، و25% من مناهجها محدّثة.

وفي جامعة الزعيم الأزهري لا تتعدى النسبة المئوية 2% من الذين حضروا دورات تدريبية وقلّت نسبة تحديث المناهج إلى 8%

وصاحب تدني النسب المئوية في **جامعتي القرآن الكريم وغرب كردفان** حيث لم تتعدى النسبة المئوية أكثر من 1% للمتدربين في جميع الكليات أو الأقسام المختصة في اللغة العربية.

تقويم الأداء اللغوي للطلاب المختصين في اللغة العربية:

نتناول تقويم الأداء اللغوي لهؤلاء الطلاب من زاويتين:

1 -تقويم الطلاب لأنفسهم تقويماً ذاتياً

2 -تقويم أعضاء هيئة التدريس لهم

تقويم الطلاب لأنفسهم شمل المحاور التالية:

- صعوبة مقررات اللغة العربية.
- تدريس مقرر النحو العربي من ألفية ابن مالك.
- ضعف الطلاب من زملائهم وعدم مواظبتهم على حضور المحاضرات.
- عدم كفاية المراجع الضرورية في علوم اللغة.

تقويم أعضاء هيئة التدريس للطلاب شمل المحاور التالية:

- تدني مستويات أداء الطلاب المختصين في اللغة العربية.
- كثرة الأخطاء اللغوية والإملائية في كتابات الطلاب.
- وجود عقبات تواجه الطلاب المختصين في اللغة العربية.
- عدم إجادة الطلاب المختصين استخدام المعاجم.

في وجهة نظر الطلاب في تقويم أنفسهم انظر للجدول رقم (4)

جدول رقم (4) النسب المئوية للتقويم الذاتي للطلاب المختصين في اللغة العربية

صعوبة اللغة العربية	تدريس النحو من الألفية	ضعف الطلاب	عدم كفاية المراجع
75	94	95	60

من خلال تحليل الجدول أثبت الطلاب صعوبة اللغة العربية وشدة تعقيدها؛ حيث بلغ متوسط آرائهم 75% منهم، يعتبرون أنّ مقررات اللغة العربية شديدة الصعوبة، ومما يعضض صحة فرضيتنا أجابوا بأنفسهم أنّ بعضاً من زملائهم المختصين يعانون من صعوبة هذه المقررات، وصعوبة اللغة العربية قد تقود إلى منهجية تدريس النحو العربي من متن ألفية ابن مالك بنسبة 94% ،والنسبة المقاربة لها أثبتها أعضاء هيئة التدريس، حيث اثبتوا تدريسهم من ألفية ابن مالك بنسبة 95%،أما نسبة عدم كفاية المراجع التي بلغت 60% فلا تشّكل عقبة أساسية في تدني أداء المختصين من الطلاب لوجود المصادر المتعددة وأستاذ المادة جزء منها.

أما تدني مستويات أداء الطلاب للغة العربية من وجهة نظر الأساتذة فننظر إلى الجدول رقم(5)

جدول رقم (5) النسب المئوية لتقويم أعضاء هيئة التدريس لطلابهم

تدني مستويات الأداء	كثرة الأخطاء اللغوية والإملائية	وجود عقبات تواجه الطلاب	عدم إجادة استخدام المعاجم
98	95	75	30

وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المختصين كما جاءت في الجدول رقم (5) بمختلف كلياتهم ودرجاتهم العلمية؛ يتبيّن تدني مستويات أداء الطلاب المختصين في اللغة العربية بنسبة 98% ،يصحب ذلك كثرة الأخطاء اللغوية في كتابات الطلاب بنسبة تصل إلى 95%،ولكن أنفسهم أثبتوا أنّ هناك عقبات تواجه الطلاب المختصين بنسبة 75%،من منطلق أنّ منهج النحو العربي لا يعالج مشكلات التلقي في المحادثات الشفهية وغيرها،ومن ضمن وجهات نظرهم مناداتهم بتيسير النحو العربي، مع توفير المراجع الضرورية لهم ولعل استخدام المعاجم لم يكن عقبة من العقبات لذا زادت نسبة معرفة الطلاب استخدام المعاجم اللغوية.

ومن خلال ما تقدم نصل إلى صحة فرضية تدني مستويات أداء المختصين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب للغة العربية؛ فهل هناك تدنياً في مستويات أداء غير المختصين؟

أما بالنسبة لتدني أداء غير المختصين فيها في هذه الجامعات فتمّ استطلاع آراء الأساتذة المختصين في العلوم الأخرى، كذا الطلاب المختصين في تخصصات مختلفة بالإضافة إلى أخذ رأي المختصين في اللغة العربية من الأساتذة والطلاب على النحو التالي:

1 -رأي غير المختصين من أعضاء هيئة التدريس أنّ اللغة العربية مهمة للغاية، ويجب على جميع الطلاب إجادتها تحدثاً وكتابةً، وبعضهم يرى أنّ اللغة العربية غير مهمة في تخصصاتهم خاصة أصحاب التخصصات العلمية: كالكيمياء والفيزياء والذين يعتمدون على التجارب المعمليّة.

2 -رأي المختصون في اللغة العربية من أعضاء هيئة التدريس في تدني مستويات غير المختصين من الطلاب، فجميعهم وافقوا بشدة بأن الطلاب غير المختصين لا يكترثون بالأخطاء التي تتخلل اللغة العربية، وكذلك وافقوا بشدة في عدم الاهتمام من قبل الأقسام والكليات العلمية باللغة العربية إلا باعتبارها متطلب جامعة.

3 -موقف المختصون في اللغة العربية من أعضاء هيئة التدريس تجاه زملائهم في التخصصات الأخرى؛ فانقسموا ما بين الموافقة بشدة، والموافقة فقط، في أنّهم لا يستخدمون الفصحى عند تدريسهم العلوم الأخرى باللغة العربية.

4 -أما رأي الطلاب المختصين في اللغة العربية تجاه زملائهم غير المختصين فيها، فرؤيتهم نفس رؤية أساتذتهم المختصين أنّ غير المختصين من الطلاب لا يعيرون اهتماماً للغة العربية.

خاتمة:

من خلال افتراض الدراسة تمّ إثبات صحة فرضياتها في تدني أداء المختصين خاصة، والتدني هذا يرجع إلى عدم استخدام الكتابة العلمية باللغة العربية في الرسائل والبحوث الجامعية،كذا بعد مراجعة مقررات اللغة العربية التي تدّرس للطلاب غير المختصين فيها؛ لا تتعدى أربعة ساعات معتمدة في طيلة سنوات الدراسة باعتبارها متطلب جامعة،كما أنّ هذه المقررات الدراسية تفتقر إلى المهارات اللغوية الأساسية التي ترفع من مستويات الطلاب في تطبيق قواعد الإملاء والمهارات الأخرى.

توصيات:

توصي الدراسة بالاتي:

1 – على المؤسسات العلمية والثقافية تحقيق أهداف تمّكن بها مرونة اللغة العربية لتبرز بها غاياتها في النشاط العلمي والثقافي، **والاهتمام** بإعداد معلم اللغة العربية وذلك بقيام الدورات التدريبية والتأهيلية ومنح شهادات علمية في ترقية أداء الأستاذ والمعلم في فروع اللغة العربية مع استحداث أهم السبل في طرائق التدريس الحديثة لرفع الكفاية اللغوية للمختصين في اللغة العربية.

2 – على الجامعات تمكين الطالب من ممارسة التعبير الكافي بلغته الأم،والسعي لحل التعقيدات اللغوية لرفع حصيلة الطلاب اللغوية، وتفعيل دور الجمعيات الأدبية والإذاعة المدرسية والمسرح لإتاحة الفرصة للمبدعين أن يؤدوا أدوارهم باللغة العربيةِ الفصحى.

3 – إعادة النظر في تصنيف مواد درس اللغة العربية، وتجديد توزيعها في ضوء صيغة متيحة للطالب دراسة حقول لغوية يستفيد منها واستحداث الوسائل والطرق الموظفة في تدريس اللغة العربية بالجامعات مع التقويم المستمر.

4 – لابد من إصلاح شامل يقتضي مراجعة المناهج والمقررات وتحديثها، كما تسعى الجامعات على تبني تصميم برامج ومناهج للغة العربية وفق متطلبات التنمية اللغوية في المجتمع السوداني، التي تتطلب عملاً تتكامل فيه كل المؤسسات التعليمية والإعلامية في إطار سياسة لغوية محددة الأهداف.

قائمة المراجع والمصادر:

(1) ضيف، شوقي ضيف "**الفصحى المعاصرة**"مجلة مجمع اللغة العربية عدد 41 ص 19–26 – القاهرة 1978م

(2) مقال للباحث "مشكلات تعليم اللغة العربية في ظل تنوع الثقافات واختلاف اللغات واللهجات بالسودان"– المجلد الثاني– المؤتمر الدولي الرابع عن الثقافة العربية الإسلامية" الوحدة والتنوع" جامعة المنيا – كلية دار العلوم – جمهورية مصر العربية 2008م ص 332

(3) مقال للباحث "التحديات التي تواجه اللغة العربية في إقليم دارفور بجمهورية السودان" – المجلد الأول – المؤتمر الدولي الثالث – عن العلوم الإسلاميةِ والعربية وقضايا الإعجاز في القرآن والسنة بين التراث والمعاصرة – كلية دار العلوم – جامعة المنيا – جمهورية مصر العربية – 2007م– ص 433

(4) الموسوي نهاد الموسوي"الازدواجية في العربية ما كان وما هو كائن وما ينبغي أن يكون" – ندوة الازدواجية في اللغة العربية – الجامعة الأردنية – عمان– 1988م ص 83 – 105

(5) درويش أحمد درويش" إنقاذ اللغة العربية من أيدي النحاة" (سلسلة كتاب قضايا فكرية)– دار قريب للنشر 1987م ص 83

(6) مقال للباحث عن "المناهج وطرائق تدريس اللغة العربية في التعليم العام والجامعي"(دراسة نقدية تقويمية)– مجلة جامعة غرب كردفان للعلوم والإنسانيات – السنة الأولى – العدد الأول – يونيو 2006م

(7) مقال سابق لشوقي ضيف ص 50

(8) صالح عبد الرحمن الحاج " **التحليل العلمي للنصوص بين علم الدلالة وعلم الأسلوب والبلاغة العربية**" – مجلة المبرّد – عدد 6 ص 20

الملاحق:

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث بعنوان: استبيانه تقويم لغوي لمنسوبي الجامعة خاصة بأعضاء هيئة التدريس المختصين في اللغة العربية

الجامعة.....**الكلية**.....**القسم**.....

الدرجة الوظيفية : محاضر □ أستاذ مساعد □ أستاذ مشارك □ أستاذ □

الموضوع				
هناك تدنٍ في مستويات أداء الطلاب المختصين في علوم اللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
هناك عقبات تواجه الطلاب المختصين في اللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
منهج النحو العربي يعالج مشكلات التلقي والتوظيف	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
إمكانية تيسير النحو العربي للطلاب المختصين في اللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
المراجع متوافرة للطلاب المختصين في كل فروع اللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يجيد الطلاب المختصون في اللغة العربية استخدام المعاجم العربية.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
الأخطاء اللغوية والإملائية كثيرة في كتابات الطلاب المختصين في اللغة العربية.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
الطلاب غير المختصين في اللغة العربية لا يعيرون اهتماما للغة العربية.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يتم تدريس الطلاب غير المختصين في اللغة العربية من متن ألفية أبن مالك	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
عدم الاهتمام من قبل الأقسام والكليات العلمية باللغة العربية إلا باعتبارها متطلب جامعة.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد

الموضوع				
تستخدم اللغة العربية الفصحى من قبل الأستاذ في تدريس العلوم اللغوية للطلاب المختصين في اللغة العربية.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
تستخدم التقنيات الحديثة في تدريس علوم اللغة.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يضع قسم/كلية خطة للطلاب المختصين في اللغة العربية من ضمن الأعمال الفصلية في غير علوم اللغة المنهجية.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
قيام نشاط لغوي من قبل القسم/ الكلية يتمثل في الجمعيات الأدبية وحلقات النقاش والندوات وغيرها.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
الطلاب غير المختصين لا يكترثون بالأخطاء التي تتخلل اللغة العربية.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
أسلوب المحاضرة هو الغالب في عملية التدريس	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يحضر الأستاذ المختص في اللغويات دورات تدريبية مكثفة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
تدريس متن ألفية ابن مالك هو الغالب في تدريس الطالب المختص في اللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
تقام ورش عمل لتقويم ومناقشة مناهج اللغويات في الأقسام والكليات المختصة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
أساتذة العلوم الأخرى لا يستخدمون الفصحى عند تدريسهم الطلاب باللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث بعنوان: استبيانه تقويم لغوي لمنسوبي الجامعة خاصة بالطلاب المختصين في اللغة العربية

يهدف هذا الاستبيان إلى تقويم تدريس مقررات اللغويات بهدف تحسين وتطوير العملية التعليمية من خلال إجابتك . لذا يرجى وضع علامة (√) أمام التقويم المناسب من وجهة نظرك ، حتى يمكن الاستفادة من أرائك في الارتقاء بالعملية التعليمية

الجامعة.....الكلية.....القسم.....

الموضوع				
مقررات اللغة العربية شديدة الصعوبة والتعقيد	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يلتزم الأستاذ في شرحه بالفصحى	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
الأستاذ متمكن من مادته العلمية وقادر على توصيلها	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
اعتاد الأستاذ مناقشتكم والحوار معكم في المشكلات التي تواجهكم في دروس اللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
المراجع متوافرة في المكتبة للطلاب المختصين في كل فروع اللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يلزم الأستاذ الطلاب التحدّث بالفصحى	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
عدد الساعات المحددة أسبوعيا لمقررات اللغة العربية كافية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
بعض زملائكم المختصين يعانون من صعوبة مقررات اللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يتم تدريسكم بوصفكم مختصين في اللغة العربية من متن ألفية أبن مالك	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد

الموضوع				
الطلاب المختصون من زملائكم في اللغة العربية يواظبون على حضور المحاضرات بأكملها	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يستخدم الأستاذ التقنيات الحديثة في تدريسكم علوم اللغة.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
هناك ضعف لدى الطلاب المختصين من زملائكم في اللغة العربية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
تحسن مستواك في مقررات اللغة العربية بين المرحلة الثانوية والجامعة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
الطلاب غير المختصين لا يعيرون اهتماما للغة العربية.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
أسلوب المحاضرة هو الغالب في عملية تدريسكم	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
الأسئلة في الامتحانات موضوعية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يعالج الإشراف الأكاديمي مشكلات الطالب المختص في اللغة العربية.	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
نتائج الامتحانات مرضية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد
يقترح الطلاب المختصون للأستاذ حلولا للمشكلات اللغوية	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	محايد

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

ماهية التخطيط الإقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة

د. مطانيوس مخول و د. عدنان غانم
قسم الإحصاء التطبيقي – كلية الاقتصاد
جامعة دمشق – الجمهورية العربية السورية

الملخص

يسلط هذا البحث الضوء بشكل رئيسي على تكوين المبادئ العامة لاستعمال الأراضي من جهة، وإظهار جوانبه الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية وغيرها من جهة أخرى.

سنتطرق هنا، إلى مناقشة التحديات المؤثرة والمتأثرة بالتخطيط الإقليمي من خلال مساهمتنا في إبراز أهميته ودوره في حل المشكلات التي تواجه التنمية المستدامة [1]، لمساعدة الباحثين والمهتمين بإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال، لأن غياب التخطيط الإقليمي في سورية، أدى إلى ظهور خلل واضح في التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم المختلفة. وهنا تقع المسؤولية على الجهات المعنية بالتخطيط والتي تتكفل برسم إستراتيجية عملية التنمية المستدامة على صعيد الأقاليم لتحقيق الكفاية التنموية الشاملة لكل منطقة ومحافظة ضمن الإقليم الم عنى وبشكل متكامل ومتناسق مع باقي المناطق والمحافظات السورية.

المقدمة

تبنت سورية منذ ستينات القرن الماضي الخطط الخمسية كأداة في مجال التخطيط، واعتمدت نهج التخطيط المركزي الشامل، حيث تم إحداث هيئة تخطيط الدولة لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تمخض عنها عدداً من المشاريع والبرامج التنموية الصحية والتعليمية والاستثمارية في المحافظات كافة، إلا أنها لم تراع البعد المكاني (القطاعي) للتنمية على مر الخطط التسع السابقة، إلى أن برز مصطلح "التخطيط الإقليمي" في الخطة الخمسية العاشرة.

وبرزت الأهمية الحقيقية للتخطيط الإقليمي مع تصاعد ظاهرة التحضر السريع، الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على الخدمات والموارد المحدودة ، وهذا شكل تحدياً جديداً لسياسات الحكومة مع مستويات التنمية كافة، لذا بدأ الاهتمام بالتخطيط الإقليمي كإحدى ركائز تحقيق تلك المستويات.

أهمية البحث وأهدافه

تنبع أهمية البحث انطلاقاً مما هدفت إليه الخطة الخمسية العاشرة، سواءً في زيادة الإنتاجية الإقليمية عن طريق تعبئة الموارد المبعثرة في مختلف المناطق السورية، والعمل على الحد من حالة اللا توازن القائمة ودمج خطط التنمية المحلية والخطط الإقليمية بالخطة الوطنية، أم في تبني هدف التنوع الاقتصادي وتوظيف الموارد الإقليمية والمحلية بالشكل الأمثل وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي، والتنسيق والتشابك ما بين مشروعات البنى

التحتية وبين النشاطات الاقتصادية والإنتاجية وتحقيق الترابط الوثيق بين التنمية الحضرية والريفية وتطوير المدن ومراكز الخدمات ومراكز الاستقرار البشرية.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى:

. التعرف على مدى فعالية الدور الذي يلعبه التخطيط الإقليمي في التنمية المستدامة.

. التعرف على التحديات الناجمة من عدم استخدام التخطيط الإقليمي.

. المحاولة في وضع بعض التوصيات التي تسهم في فهم آلية تطوير واستخدام التخطيط الإقليمي تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

منهجية البحث

اعتمدنا في إجراء هذا البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث تم الإطلاع على بعض الدراسات والأبحاث التي أجريت في مجال التخطيط الإقليمي في الدول العربية والأجنبية، بالإضافة إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتوزع النشاطات السكانية والاقتصادية والموارد الطبيعية في سورية.

أولاً – ماهية التخطيط الإقليمي ودوره

التخطيط الإقليمي هو عبارة عن دمج لكلمتين، التخطيط والإقليم[2]، وتعني الأولى النشاط المتمثل في تحديد أهداف التخطيط وغاياته، والثانية المنطقة الجغرافية التي يُنفذ فيها هذا النشاط، كما أن للتخطيط التنموي الإقليمي عدة تعاريف، يركز معظمها على ما يهدف إليه كل من التخطيط الإقليمي والتخطيط العمراني معاً، غير أننا سنركز هنا فقط على مفهوم التخطيط الإقليمي، الذي هو : " أحد أنواع التخطيط التنموي الذي يتناول ويعالج الأوضاع التنموية في منطقة جغرافية أو إقليم جغرافي معين". (خير، ص.، 2000 ص 40 – 45).

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق أفضل حالة ممكنة لاستعمال إمكانات الإقليم في توفير شبكة خدمات عامة مفيدة اقتصادياً له، وذلك من خلال التنسيق التام بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لأجزاء الإقليم الواحد وفيما بين الأقاليم، بالإضافة للمشاركة المباشرة للجماهير في صياغة الآراء والقرارات التخطيطية في ضوء الخطة العامة للدولة.(حميشو، ع. ، 2008، ص 10 – 12). وبعبارة أخرى، يهدف التخطيط الإقليمي إلى عملية الربط بين إمكانات الإقليم وموارده وأهدافه وواقعه وإمكاناته التنموية والأهداف الاقتصادية وبين الإطار العمراني وبينته التحتية والبشرية وصولاً إلى تحقيق أهداف التطوير والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى إزالة كافة الفوارق، أياً كان نوعها وشكلها. لذا برزت الحاجة إلى التخطيط الإقليمي باعتباره جزءاً من التخطيط القومي القادر على احتواء مشاكل الإقليم ومجابهتها بصورة مباشرة، بحيث تتكامل الخطط التنموية المحلية آخذة بالحسبان البعد المكاني عند تنفيذ السياسات التنموية على المستوى القومي، وهذا يتطلب الحد التدريجي من المركزية وإحلال اللامركزية كبديل عنها وعلى مختلف المستويات ، أي أن العمل بالتخطيط الإقليمي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف متعددة الأغراض: اقتصادية، واجتماعية، وعمرانية وبيئية وغيرها، مما يضمن الإنماء المتوازن للدولة، وهذا ما أكدته الخطة الخمسية العاشرة (الفصل السادس) في مجموعة الأهداف التي تبنتها، وهي:

- الحد من حالة اللا توازن القائمة بين الأقاليم والمحافظات بتحقيق الإنماء المتوازن والمستدام على المستوى (الوطني، الإقليمي، المحلي).
- تعزيز منهج اللامركزية والإدارة الإقليمية والمحلية ، وذلك ببناء إدارة حكومية رشيدة تتمتع بكفاءة وفعالية وخاضعة للمسائلة.

- تحقيق التكامل والمرونة والشفافية في صياغة وتنفيذ وتقييم الخطط من خلال تعزيز التشاركية.

ويحكم تنفيذ هذه الأهداف عناصر أربعة، هي: التكاملية، والمنهجية العلمية، واللامركزية والمشاركة الشعبية، لأن هذه العناصر تسهم بمجموعها في تحقيق تنمية عادلة قائمة على الاستخدام الأكف للموارد، أي لا بد من عملية الربط المكاني بالخطط التنموية ، وهذا يرتبط بدوره في العلاقة القائمة بين التنمية والتخطيط من جهة، وفي الأخذ بالحسبان بأبعاد التخطيط الإقليمي المتجسدة، كما في الشكل رقم (1) الآتي :

الشكل رقم (1): يبين أبعاد التخطيط المكاني

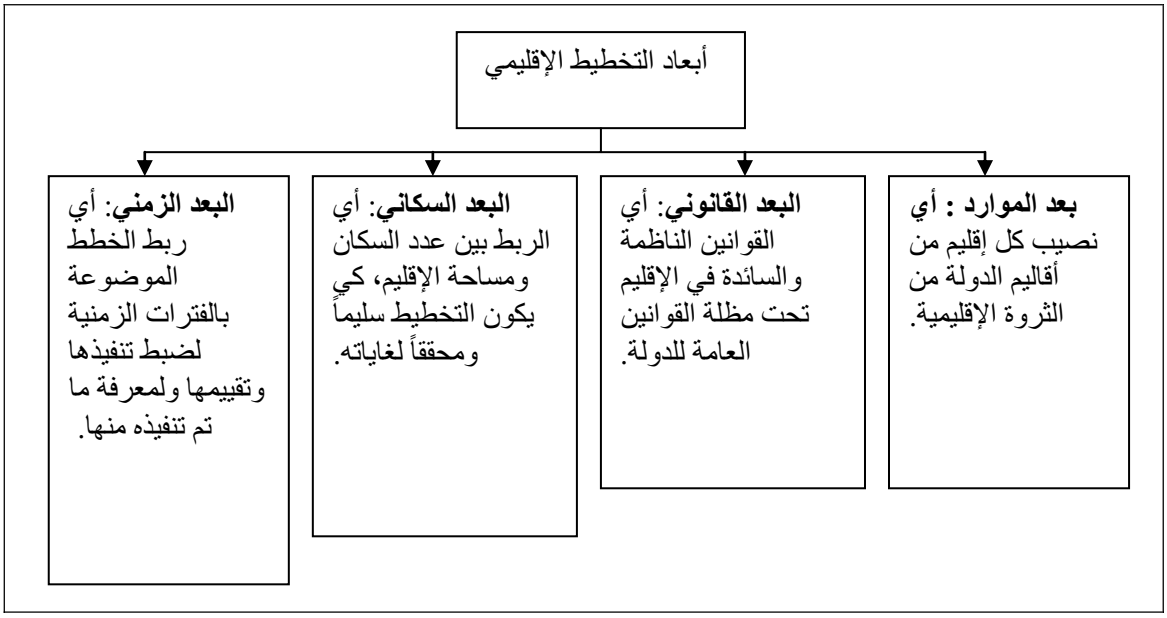

هذا وقد بدأ الأخذ بالتخطيط الإقليمي في كثير من الدول، لما له من أهمية كبيرة وتأثيراً إيجابياً في المجتمع ، سواءً من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية أم الصحية أم الثقافية وغيرها، ولما يهدف إليه بترجمة التخطيط القومي إلى سياسات تخطيط تفصيلية على مستوى القطاعات أو الأقاليم، فهو يشكل إذن، حلقة الوصل بين هيئات التخطيط المحلية والإقليمية وهيئة التخطيط المركزية، ليساهم في الحد من الفوارق الإقليمية من خلال توزيع ورصد الموارد للمشاريع بين الأقاليم المختلفة وداخل الإقليم الواحد.

إن أهمية الدور الذي يؤديه التخطيط الإقليمي على مستوى الإقليم الواحد صغيراً، غير أنه بغاية الأهمية على مستوى الأقاليم والتي لا يمكن تجاهلها، لهذا حاولت مختلف دول العالم التأكيد عليه كضرورة ملحَّة بهدف تصحيح الاختلافات بين الأقاليم وجعله أداة من أدوات الديمقراطية الحديثة من جهة، وأداة للتنبؤ بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والوقاية من الأخطار الاقتصادية والطبيعية (البيئية) المستقبلية من جهة أخرى. (دلة، س.، 2007، ص 4 – 12). وهذا يقودنا إلى تناول دور التخطيط الإقليمي في التنمية من جوانب رئيسة : اجتماعية واقتصادية وسكانية وصحية وبيئية وغيرها من الجوانب التنموية الأخرى.

ففي التنمية الاجتماعية: يسهم التخطيط الإقليمي، بالآتي:

- تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية كافة ، مثل: برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات الأسر الفقيرة وتقديم القروض والمنح للراغبين في إقامة مشروعات صغيرة تخدم عملية التنمية.
- إقامة المراكز الاجتماعية للشباب والعمل على مبدأ المشاركة الشعبية لتحسين نوعية الخطط التنموية ومحتواها وأهدافها لتحسين أوضاعهم.
- دعم الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون من خلال تعميق معاني الوحدة الوطنية وتعزيز مشاعر الانتماء الوطني وتكريس مسؤولية المواطن وحريته وإعطاء المواطنين فرصة المشاركة بصنع القرار التنموي الخاص بهم.

وفي التنمية الاقتصادية: يتجلى دور التخطيط الإقليمي من خلال مساهمته:

- في مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة ، سواءً عن طريق تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات بأي شكل كان (مباشر أو غير مباشر) كتنمية المهارات للفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق خلق فرص عمل لهم.
- في إعطاء صورة واقعية عن الإمكانات والموارد البشرية والطبيعية لكل إقليم وكيفية استخدامها وتوظيفها بشكل فعال وإيجابي لتحقيق التوازن السكاني ، سواءً داخل الإقليم أم مع الأقاليم الأخرى ، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة.
- في إعادة توزيع الدخل القومي بين الأقاليم الذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع وبالتالي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

وفي مجالات تنموية أخرى: يسهم التخطيط الإقليمي في الآتي:

- تبني الإقليم برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها. فضلاً عن برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات.
- تدعيم الخدمات الصحية على مستوى الأقاليم من خلال البرامج الصحية ، فضلاً عن توعية أفراد المجتمع بأهمية الصحة الإنجابية.
- تحقيق الديمقراطية بمفهومها العام من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار ، وهذا ما يعزز انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم، ويولد الشعور للمشاركين بأهميتهم ودورهم في رسم أية خطة مستقبلية.

ثانياً– التحديات التي تواجه التخطيط الإقليمي في سورية

ركزت الخطط الخمسية السابقة ما قبل الخطة الخمسية العاشرة في سورية على البعد القطاعي وتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، ومن ثم التنسيق مع الوزارات المعنية بدراسة وتنفيذ المشروعات الذي لم يراع غالباً البعد الإقليمي والسكاني الذي يأخذ بالاعتبار توطين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا أدى إلى اختلال في مؤشرات التوازن في النمو على مستوى المحافظات السورية، بالرغم من وضع كل محافظة خطتها السنوية والخمسية، التي أثمرت عن عدد من المشاريع لحل بعض المشاكل ذات أولوية، فمثلاً أنشئت في السنوات الأخيرة المدن الصناعية في دمشق وريف دمشق وعدد من المحافظات الأخرى، كذلك انتشرت الجامعات الخاصة بشكل واسع، غير أن مجمل هذه الجهود والمشاريع لم تكن مترابطة في إطار واحد يضع التصور الكامل للخطة على

المستوى السكاني الوطني، فعلى سبيل المثال، لم تحدد الخطة التاسعة الأهداف الإستراتيجية والتنموية لكل إقليم ، كما لم تدرس العلاقة المتبادلة بين المحافظات أو المناطق بهدف تقليل التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات المختلفة من جانب آخر، فالخطة الخمسية التاسعة مثلها التي سبقتها من الخطط لم تأخذ بالحسبان المعطيات البيئية والإقليمية والمحلية وإمكاناتها من نقاط القوة والضعف، وهذا أدى بدوره إلى تصاعد مؤشرات اختلال التوازن البيئي في معظم المحافظات السورية وما رافقه من استنزاف وتلوث الموارد المائية السطحية والجوفية وتدهور الأراضي وتراجع المسحات الخضراء ونمو المناطق العشوائية وتدهور نوعية الهواء. ونلخص إلى ما تدل عليه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بوجود تفاوت واضح بين المحافظات وعدم توازن جهود التنمية على المستوى المكاني ، مما أدي إلى بروز تحديات عديدة، نذكر منها:

التحدي السكاني:

- التوزيع الجغرافي للسكان: شهدت سورية في العقدين الأخيرين نمواً سكانياً واضحاً وتضخماً في مدنها الرئيسية وزيادة ملحوظة في الكثافة السكانية، مم نجم عنه اختلافاً في توزيع السكان جغرافياً من جهة، وعدم تلاءم الموارد الطبيعية وغيرها مع هذا التوزيع الجغرافي للسكان من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى عدم انسجام الخطط التنموية وتحقيقها لمتطلبات واحتياجات كل إقليم من الأقاليم السورية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): يبين التوزيع الجغرافي للسكان حسب الأقاليم السورية المتشابهة لعام 2006

الإقليم / المؤشرات	الشمالي (إدلب وحلب)	الجنوبي (دمشق . ريف دمشق . القنيطرة . درعا . السويداء)	الأوسط (حمص . حماة)	الجزيرة (الحسكة . الرقة . دير الزور)	الساحل (اللاذقية . طرطوس)	المجموع الوطني
عدد السكان (مليون نسمة)	5.752	5.497	3.138	3.325	1.693	19.405
المساحة (ألف كم^2)	24.59	29.277	51.102	76.01	4.193	185179
الكثافة السكانية الظاهرية[3] (نسمة/كم^2)	233.8	188.8	31	44	404	105

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2007 – قسم السكان، ص 60

ونلاحظ من بيانات الجدول رقم (1): أن (83%) من السكان يتركزون في الأقاليم (الشمالي، والجنوبي، والأوسط والساحل) التي تمثل (59%) من مساحة سورية الكلية، وأن أكبر كثافة سكانية تقع في إقليم الساحل.

- الكثافة السكانية : يُعد الاهتمام بإعادة تنظيم التجمعات السكانية من أهم التحديات التي تواجه عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي في سورية،كما يعتبر العمل على حل المشكلات التخطيطية والتنظيمية من أهم القضايا المطروحة في السياسة العمرانية الراهنة ، نظراً لشموليتها الهرم السكاني ولكل تجمع سكاني بجميع مستوياته ، سواءً على صعيد المدن أم مراكز محافظات وصولاً إلى التجمعات السكانية الأقل شأناً (أي الصغيرة منها)،بحيث تدرس هذه العملية من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، و هذا ما يمكننا تلخيصه لكدلالات ومؤشرات تعبر عن ذلك، بالجدول رقم (2) الآتي:

الجدول (2): يبين توزع السكان في المحافظات السورية وتباين الكثافة السكانية 2004 و 2025

المحافظة	عدد السكان بالألوف	المساحة كم^2	الكثافة * شخص/كم^2	الكثافة السكانية الظاهرية **	الكثافة السكانية الفعلية[4] **
دمشق وريف دمشق	3811	18140	210.09	129	991
حلب	4037	18500	218.22	223	326
حمص	1534	40940	37.47	38	277
حماة	1391	10160	136.91	138	275
اللاذقية	879	2300	382.17	387	742
دير الزور	1015	33060	30.70	31	311
إدلب	1264	6100	207.21	210	320
الحسكة	1134	23330	48.61	58	79
الرقة	795	19620	40.52	41	80
السويداء	314	5550	56.58	58	152
درعا	839	3730	224.93	231	294
طرطوس	713	1890	371.25	376	492
القنطيرة	67	1860	36.02	–	–
المجموع	17793	185180	96.08	159.25	361.58

المصدر: * تّم حسابها اعتماداً على معطيات المكتب المركزي للإحصاء لنتائج تعداد السكان والمساكن لعام 2004

** مأخوذة من التقرير الوطني الاستشرافي "سورية 2025" – المحور السكاني والمجالي . الملحق 2

ويلاحظ من تحليل بيانات الجدول رقم (2) الآتي:

- من مقارنة الكثافة السكانية لعام 2004 مع ما هو وارد في التقرير الاستشرافي، نجد:
  - نزوح للسكان في دمشق وريفها، بسبب شح الموارد المائية وضيق الحالة الاقتصادية للأفراد نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة؛
  - ازدياد لعدد السكان في الحسكة سواءً الناجم عن الحركة الطبيعية للسكان(ولادات ووفيات) أم عن الحركة المكانية لهم، وهذا أمر طبيعي سينجم عن توجيهات الدولة الأخيرة بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التنموية.
- ومن مقارنة الكثافة السكانية الظاهرية مع الكثافة السكانية الفعلية لما جاء في التقرير الاستشرافي، تكون الصورة غير صحيحة، فيما إذا استخدام التخطيط السليم، لأن:
  - محافظة دمشق وريفها من أشد المحافظات اكتظاظاً بالسكان، إذ احتلت الأولوية في معدلات تنفيذ المشاريع الخدمية وغيرها عن سائر المحافظات الأخرى خلال الفترات الزمنية الماضية ، وهذا سيترك أثره العكسي مستقبلاً، وبخاصة في الحد من الموارد الطبيعية واستنزافها، وفي تغيرات مناخية وبيئية ستؤديان إلى نزوح السكان باتجاه المحافظات الأقل اكتظاظاً.
  - محافظتي حمص ودير الزور هما أقل المحافظات تعرضاً للضغوط السكانية ، وبالتالي الأكثر قابلية لزيادة التوطن البشري فيها، وبالتالي ستصبحان من المحافظات ذات الكثافة العالية مستقبلاً، وهذا يستدعي إمكانية التوسع العمراني في المناطق غير المعمورة.
  - المحافظات الثلاث: السويداء والرقة والحسكة، هي من المحافظات ذات الضغوط السكانية الأقل.

- تزايد عدد السكان في مراكز المدن والهجرة بين المدينة والريف : تشير الإحصاءات السكانية إلى أن معدل النمو السكاني في بعض مراكز المحافظات أكبر من معدل نمو سكان سورية البالغ (25.8) بالألف، مما يشكل عامل ضغط إضافي على هذه المدن ، ونذكر منها: مدينة حلب (30) بالألف ، وريف دمشق (32) بالألف، والرقة (29) بالألف، ودير الزور (42) بالألف، والحسكة (47) بالألف، حيث تُعد هذه المدن مستقبلة للسكان سواءً من ريفها أو من المحافظات الأخرى، كما نجد أن معدل النمو السكاني في مراكز محافظات أخرى يقارب من معدل النمو في سوريا، لذا يُطلق عليها بمدن مستقرة نسبياً من الناحية السكانية، مثل: السويداء وطرطوس ودرعا.

وتشير الإحصاءات أيضاً،إلى أن الكثافة السكانية في مراكز المدن قد زادت في العقود الأخيرة بنسبة (1.12)%، الأمر الذي نتج عنه نمو غير مخطط في المدن، ويرجع ذلك إلى الهجرة العشوائية (غير المنتظمة) من الريف إلى محيط المدن الكبرى ، نتيجة تمركز معظم أنماط النشاط الاقتصادي والاجتماعي في مراكز المدن، مما أدى إلى ظهور الكثير من مناطق المخالفات العشوائية (مناطق السكن العشوائي)في سوريةٍ واستحوذت إلى مساحة كبيرة من محيط هذه المدن، والتي يعيش فيها (30%) من عدد سكان المناطق الحضرية . / للمزيد انظر ، بيانات وزارة الإدارة المحلية لعام 2005، والمتعلقة بواقع مناطق المخالفات الجماعية وتركزها، ص 12/

- الضغوط السكانية على الأرض المعمورة والقابلة للإعمار والمساحات الخضراء : إن الأرض المعمورة (القابلة للإعمار) مورد محدود في سوريا لأسباب مناخية ومائية وغيرها تتعلق بطبيعة الأرض، حيث بلغت مساحة الأرض المعمورة في عام (2005) ما نسبته (33.6%) من مساحة سورية ، شغلت منها الأرض المستثمرة زراعياً حوالي (90%) و(10%) مباني ومنشآت ومرافق عامة وطرق عامة ، وبالتالي تُعد مساحة الأرض المعمورة في سورية أعلى من بلدان الجوار البالغة (20%)، إلاَّ أن هذه النسبة نظرية نتيجة خروج مساحات واسعة من الاستثمار بسبب عوامل التآكل البيئي وتوطن العشوائيات فوق مساحة مهمة من الأرض الخصبة (الخطة الخمسية العاشرة، فصل البيئة، ص 678).

ويلاحظ من أن مساحة الأرض المعمورة قد ازدادت من 32.5 % إلى 33.6 % بين عامي 1985 و 2005، و يتوقع لها عام 2025 أن تصل إلى (35.8%) من مساحة سورية الإجمالية، بحيث سيعيش فيها حوالي (95%) من السكان، مع توقع بزيادة طردية للسكان نحو المناطق غير المعمورة، بحيث تكون سرعة تزايد السكان (60 %) أكبر وأسرع منه في توسع الأرض المعمورة (6.6 %)، ولهذا لم بعد الاستثمار الأفقي مجدياً وذا قيمة، وبالتالي يجب ضبط الاستثمار بالمعايير البيئية الصارمة. كما يلاحظ تعرض الأرض الزراعية المستثمرة عام 2005 بالنسبة لعام 1985 للتقلص بسبب توسع المنشآت العمرانية بشتى أنواعها، وهذا سيؤدي إلى تدني الإنتاجية الزراعية التي ستهدد الأمن الغذائي (إذا لم تتحقق زيادة في إنتاجية واحدة الأرض أو إذا ما استمر التوسع العمراني عليها)، غير أنه يتوقع أن تزداد مساحة الأرض الزراعية المستثمرة في عام 2025 بمعدل 6% عما كانت عليه في عام 2005. ويلخص الجدول رقم (6)، أهم المؤشرات الدالة لعلاقة الأرض مع التحولات السكانية في سورية للأعوام 1985 و 2005 و 2025.

الجدول رقم (4): علاقة الأرض (المعمورة . وغير المعمورة . الزراعية) بالسكان خلال الأعوام 1985 و2005 و2025

	الأعوام	معدل التغير للفترة

		1985	2005	2025	2005 بالنسبة 1985	2025 بالنسبة 2005
أجزاء غير معمورة						
السكان	مليون	-	1.23	1.547	-	26 %
	نسبتهم من المجموع الوطني %	-	6.8	5.4	-	21 –
المساحة	كم^2	124935	123022	118942	% - 1.5	- 3.3 %
	نسبتها من التراب الوطني %	67.4	66.4	64.2	- 1.5	- 3.3
الكثافة السكانية لغير المعمورة (فرد/كم^2)		-	10	13	-	30%
أجزاء معمورة						
السكان	مليون	-	16.991	27.175	-	60%
	نسبتهم من المجموع الوطني %	-	93.2	94.6	-	51.
المساحة	كم^2	60245	62158	66234	3.2%	6.6%
	نسبتها من التراب الوطني %	32.5	33.6	35.8	3.2	6.6
الكثافة السكانية المعمورة (فرد/كم^2)		-	273	410	-	50%
الأراضي الزراعة المستثمرة	كم^2	56228	55608	58942	% - 1.1	6 %
	نسبتها من التراب الوطني %	30.36	30.03	31.83	- 1.1	6

المصدر: حسبت اعتماداً على البيانات المأخوذة من المجموعات الإحصائية الزراعية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي للأعوام (1985 – 2005) – التقرير الوطني الأول الأساسي لمشروع سورية 2025، والمجموعة الإحصائية السورية 2007 الجدول(4،7) ص 213 ، بكور، ي. ، 2004، ص 112 – 115 .

ونلخص مما سبق، بأن التحدي السكاني يتجلى كتحدي اقتصادي يتمثل في عدم التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد المشكلات الخاصة بالغذاء والمياه من جهة، وكتحدي اجتماعي ينتج عن النمو السكاني المتزايد معضلات اجتماعية خطيرة، منها: ارتفاع البطالة وتزايد حدة الفقر وانتشار المجاعة والأمية وغير من جهة أخرى.

التحدي العمراني: ما زال الاهتمام بالتخطيط العمراني حتى الآن في سوري ة قاصراً وغير مراعياً للتوازن الإقليمي، وهو يهتم فقط بالتوزيع غير المتكافئ للسكان، وبتلبية متطلبات المحافظات الناجمة عن التزايد السكاني، لأن التوسع العمراني في المنطقة العمرانية الموجودة امتد إلى المناطق المجاورة لها بشكل غير مخطط ومدروس، مما أدى إلى تشوهات في النسيج العمراني من جهة، وفي الاكتظاظ السكاني غير المألوف في المناطق الممتدة للمنطقة العمرانية، سواءً أكانت هذه المناطق منظمة عمرانياً أم غير منظمة عمرانياً ، وقد أُطلق على هذه الأخيرة بمناطق المخالفات الجماعية " بمناطق السكن العشوائي " من جهة أخرى. إذن حدثت تنمية عمرانية على طول وبين الطرق الممتدة من المنطقة العمرانية الموجودة إلى المنطقة العمرانية ذي الضغط العمراني المرتفع (دراسة لوكالة جايكا اليابانية حول إقليم دمشق، الفصل السادس، ص4).

يواجه سورية الآن تحدياً كبيراً يتمثل في قصور عدد المساكن عن عدد الأسر الطالبة لها، أي يعني أن هناك فارق كبير بين عدد المساكن والطلب المتزايد عليها ، حيث ازداد عدد المساكن في عام 2004 عما كان عليه عام

1994 بـ 41.65 % ، غير أنه مازال لا يغطي حجم الطلب المتزايد عليه من قبل الأسر التي تزايدت وبنفس الفترة بـ 43.36 % ، ويسود هذا في معظم المحافظات بدرجات متفاوتة، أي أن محافظات السويداء والحسكة والقنيطرة تعاني أكثر من غيرها قصوراً في عدد المساكن، ثّم يليها درعا والرقة وإدلب، بالرغم من معاناة هذه المحافظات من الكثافة السكانية الأدنى من المعدل العام، وهذا يعكس ضعف حجم التنمية لهذه المحافظات وخاصة العمرانية منها، مما يحتم التركيز على تنميتها لتسمح من تخفيف الهجرة نحو المدن الكبرى المجاورة ولتسهم في الاستقرار فيها.

وتعود أسباب التفاوت في مؤشرات قطاع الإسكان إلى التغير التدريجي لتوجهات الدولة الاجتماعية في قطاع الإسكان، بحيث أصبح الحصول على مسكن يشكل تحدياً حقيقاً لمعظم طالبها من شرائح المجتمع المختلفة، بسبب محدودية الدخول وارتفاع أسعار العقارات وعدم تأمين الأراضي المعدة للبناء نتيجة القانون رقم / 60 / لعام 1979، وعدم قدرة الدولة على مواكبة هذا الطلب، أدى إلى انتشار مناطق السكن العشوائي التي لا تخضع للتخطيط العمراني وخاصة في المدن الرئيسة، وهذا ما تدل عليه بعض المؤشرات في الجدول رقم (6)، لذا سعت الحكومة لسد جزء من الطلب المتراكم على المساكن من خلال المساكن القائمة (الخالية أو قيد الإكساء) والتي تراجعت في عام 2004 عما كانت عليه عام 2002 بـ (12.51 – %)، وهذا يدل على معضلة حقيقية، تواجه الدولة والمواطن على حدٍ سواء. ويضاف إلى ذلك، ما أصدرته الدولة في هذا الشأن من قرارات وقوانين، إذ تم إصدار القانون /6/ لعام (2001) المتضمن تعديل قانون الإيجار السابق ، ليحقق التوازن من حيث العلاقة بين المؤجر والمستأجر، بهدف تسهيل طرح استثمار عشرات الألوف من المساكن الشاغرة ، وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدولين رقم (5) ورقم (6).

تحدي المياه والموارد المائية : تعد محدودية الموارد المائية في جميع الأقاليم السورية من أهم التحديات التي تواجهها، وتعيق التنمية العمرانية فيها، لأن ما تظهره الأحواض المائية وفقاً لتقسيماتها الجغرافية من اضطرابات متباينة بقيمها وبتوازنها السالب والإيجابي ، وهذا يدل على مدى الاستجرار الزائد للمياه نتيجة زيادة السكان واعتماد الزراعة المروية، مما أدى إلى مشكلات بيئية تمثلت في شح المياه الجوفية وزيادة ملوحة الأراضي ، بالإضافة إلى تقدم مياه البحر باتجاه المياه العذبة وتقلص المساحات الخضراء بسبب امتداد الكتل الإسمنتية إليها، وهذا يؤثر بشكل أو بآخر على المناخ والتصحر اللذان يؤثران بدورهما على المخزون الجوفي للمياه.

وبشكل عام، نلاحظ من بيانات الجدول رقم (7)، حالتين أشد تعاكساً من حيث حالة التناسب بين السكان والموارد المائية " بردى والأعوج" /فائض سكاني/ و " حوض الفرات وحلب" / فائض مائي/ ، وفي كلتا الحالتين يجب تحقيق التوازن التنموي والمواءمة بين كل من الفائض السكاني والمائي عند التوسع العمراني المخطط والمنظم وعدم إفساح المجال أمام الامتداد العمراني غير المنظم والجائر في أغلب الأحيان، وهذا يتطلب مراعاة الإمكانات المتاحة سواءً بجر المياه إلى الأقاليم ذات الندرة أو بانتقال السكان إلى الأقاليم ذات الوفرة المائية وبشكل سليم وصائب.

الجدول رقم (5): تطور عدد المساكن حسب المحافظات وفق تعداد عامي 1994– 2004

المحافظة	عدد الأسر	عدد المساكن	معدل النمو السنوي للسكان	معدل زيادة عدد الأسر	معدل النمو السنوي ل عدد المساكن بين

	عام 1994	عام 2004	عام 1994	عام 2004	2004	1994 – 2004	عامي 2002 و 2004
دمشق	271378	340864	296711	378348	10.8	23.1	24.6
ريف دمشق	479543	706498	550639	780499	31.2	39.5	35.5
حلب	272971	426228	358051	526395	32.8	45.8	39.3
حمص	190849	271500	221383	312930	23.1	35.8	35.2
حماة	163512	233563	186369	268121	23.5	36.3	37.0
اللاذقية	132778	185135	173917	241287	16.5	33.8	33.3
دير الزور	135760	201685	156054	229237	33.5	40.4	39.2
ادلب	139468	181195	149333	209572	22.3	26.5	34.5
الحسكة	90024	132874	101228	150665	35.1	39.7	40.6
الرقة	103093	143051	131838	190641	17.9	33.3	37.6
السويداء	76053	120163	88966	127581	36.7	46.8	36.7
درعا	85546	120843	90450	138160	33.5	45.0	43.3
طرطوس	50083	132843	56603	74295	15.6	25.0	27.6
القنيطرة	6926	64135	8489	12798	31.7	43.7	41.9
المجموع	2197484	10624	2570031	3640529	26.6	36.7	34.4

المصدر: حسبت اعتماداً على نتائج تعدادي عامي 1994 و 2004 – المكتب المركزي للإحصاء.

ويلاحظ حسب إحصاءات وزارة الزراعة تراجع نصيب الفرد من الم ياه في سورية من (1015) م^3 للفرد/ سنة إلى (747) م^3 للفرد/ سنة (وزارة الزراعة – مشروع البرنامج الوطني للتحول إلى الري الحديث، 2005 ، ص34) ومن المتوقع أن يصل نصيب الفرد من المياه عام (2025) إلى حدود خط الفقر المائي المتوقع (500) م^3 للفرد/ سنة، لأن التزايد السريع للسكان بمعدل وسطي يفوق نصف مليون نسمة سنوياً سيؤدي إلى تفاقم العجز المائي، الذي يدق بناقوس الخطر لحدوث أزمة بنيوية على مستوى الأمن المائي والغذائي ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3) ، من خلال إعطاءه فكرة لنا عن مدى التوازن بين الموارد المائية المتجددة وعدد السكان التقريبي في كل من الأحواض المائية الرئيسة بالمقارنة مع خط الفقر المائي الأعلى ، وهو (1000) م^3 للفرد/ سنة.

الجدول رقم (6):بعض مؤشرات قطاع الإسكان حسب نتائج تعداد عامي 1994 و 2004 (المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ـ بيانات التعداد العام للمساكن لعامي 1994 – 2004)

المؤشر	1994	2004	معدل التغير لعام 2004 بالنسبة لعام 1994
عدد المساكن	2570031	3640529	41.65
عدد الأسر	2197484	3150353	43.36
المساكن المشغولة	2058265	3006227	46.06
المساكن الخالية وقيد الإكساء	511766	634302	23.94
نسبة المساكن الخالية وقيد الإكساء %	19.91	17.42	– 12.51
نسبة المساكن المتصلة بشبكة صرف صحي عامة %	62	73.8	19.03

نسبة المساكن المزودة بالمياه من شبكة عامة %	74	88.3	19.32
نسبة المساكن المزودة بالكهرباء من شبكة عامة %	96	98.5	2.26
متوسط حجم الأسرة	6.25 فرد	5.55 فرد	− 11.2
وسطي عدد الأفراد في المسكن	6.7 فرد / مسكن	5.8 فرد / مسكن	− 13.43
حصة الفرد من المساحة الطابقية (للمساكن المشغولة)	14.4 م^2	17.9م^2	24.31
معدل النمو السكاني السنوي %	3.7	2.58	− 30.27

الجدول رقم (7): الأقاليم الجغرافية حسب الأحواض المائية (المصدر: حسب بيانات وزارة الري عام 2003، ص 210)

اسم الحوض	بردى والأعوج	خابور ودجلة	الفرات وحلب	العاصي	الساحل	اليرموك	البادية
المساحة كم^2	8063	21.129	51.238	21.624	5.049	6.724	70.78
التوازن المائي	-143	-1.785	1.027	-3.4	458	1-	50
المدن الرئيسة	دمشق	الحسكة	حلب والرقة	حمص وحماة	طرطوس	درعا	البادية

الشكل رقم (3): التوزع السكاني التقريبي بالنسبة للموارد المائية المتجددة بنهاية عام 2007 المصدر: (عن الهيئة العامة لشؤون البيئة)

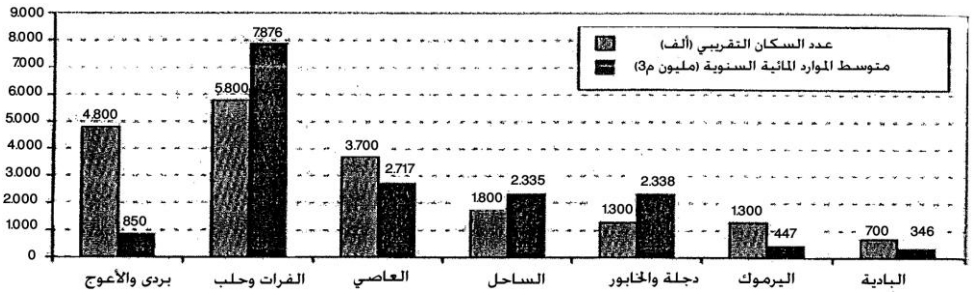

التحدي البيئي: يتجلى هذا التحدي حالياً في: استنزاف الغلاف الجوي وتقلص التنوع الحيوي الحيواني والنباتي البري والمائي وتلوث التربة والمياه والهواء والتغيرات المناخية (كالاحتباس الحراري وما ينتج عنه من جفاف، وحرائق وتصحر، وأعاصير،وفيضانات وغيرها) ونقص في الموارد المائية. ويعتبر الإنسان المسؤول المباشر في ظهور هذا التحدي بسبب جشعه الرأسمالي. لهذا استهدفت خطة العمل الوطنية البيئية بشكل استراتيجي على ترسيخ البعد البيئي في جميع السياسات والخطط والبرامج الوطنية وحماية الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي والتراث الحضاري والصحة العامة والتوسع في استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة في إطار التنمية المستدامة، وذلك بغية:

- الحفاظ على الموارد الموجودة وتأمين استدامتها وهي (المياه، الأرض الخضراء، الهواء... الخ).
- التقليل من المنعكسات السلبية على البيئة والناجمة عن المخرجات السكانية (النفايات الصلبة، الصرف الصحي).

ونخلص مما سبق، بالإضافة لما أشارت إليه الدراسات إلى وجود مشكلات بيئية متعددة ومتداخلة فيما بينها سواءً من حيث الأسباب أم من حيث الآثار الناجمة عنها أم من حيث مصدرها وتوزيعها الجغرافي وفقاً لأولوياتها، وهذا يتضح بالجدول رقم (8)

ويلاحظ من خلال إحصاءات وزارة الإدارة المحلية والبيئة، أن واقع النفايات الصلبة والخطرة يشكل خطورة بحد ذاتها على الإنسان ومحيطه سواءً في معالجتها (الحرق غير المشروع لها، لعدم وجود وسائل تحكم بالغازات المنبعثة منها، أو لعدم جمع الرشاحة الناتجة عنها) أو في كيفية نقلها إلى المكبات المجاورة(مكبات مفتوحة) للمدن الرئيسة، وهذا من شأنه أن يؤثر على المياه السطحية والجوفية وتلوث الهواء وتكاثر الحشرات والقوارض وغيرها من الأخطار الصحية التي تصيب السكان، ولا يختلف واقع النفايات المنزلية عما سبق وأشير إليه، إلاّ أن نصيب الفرد منها (كغ/ اليوم) متفاوت من وحدة إدارية لأخرى، فهو يتراوح بين 0.1 و 1.1 كغ/ باليوم للشخص الواحد. (وزارة الإدارة المحلية والبيئة، 2007، ص 24 و 28)، وبالرغم من ذلك ، تبذل الجهات المعنية جهوداً لإنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي في كافة التجمعات السكانية ، وقد تم تشغيل محطات المعالجة في عدد من المدن، إلاّ أن محطتي المعالجة في دمشق وحلب يُعدان من أكبر محطات المعالجة لمياه الصرف الصحي في سورية، وهذا ما يتضح في بيانات الجدول رقم (9)

التحدي الصحي: تظهر الدراسات بالتحسن الملحوظ للمؤشرات الصحية في سورية، كارتفاع متوسط العمر من (70.5 سنة) عام 2000 إلى (72 سنة) عام (2007) مترافقاً مع انخفاض معدل وفيات الأمهات من 107 إلى 58 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية ما بين عامي 1994 و 2007، وانخفاض معدل وفيات الأطفال والرضع ، وقد ترافق هذا بازدياد عدد المشافي الحكومية والخاصة وعدد أسرتها، وكذلك عدد المراكز الصحية والنقاط الطبيِّة، مع انخفاض حصة الطبيب الواحد من السكان بنسبة (3.6%) ، وهذا يدل على مدى الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع الصحة.

الجدول رقم (8): يبين المشكلات البيئية ذات الأولوية من حيث آثارها وأسبابها ومصدرها وتوزعها الجغرافي

المشكلة	الآثار الرئيسة	الأسباب المباشرة	مصدر المشكلة	الموقع
استنزاف الموارد المائية	– تناقص الإنتاجية الزراعية. – عدم توفر مياه الشرب بالكميات المطلوبة، نتيجة شح وجفاف بعض الينابيع.	– استخدام طريقة الري السطحي التقليدي. – الضخ الجائر للمياه الجوفية ، بسبب زيادة الضغوط السكانية وعدم صرف المياه عن شبكات الصرف الصحي.	– زيادة الطلب على المياه، وضياع نسبة لا بأس بها من مياه الشرب عبر شبكات المياه. – استنزاف نبع بردى.	حوض بردى والأعوج
تلوث مصادر	– زيادة انتشار الأمراض والأوبئة المنقولة عن طريق المياه. – خطر الإصابة	– نقص في عدد محطات معالجة المياه والصرف الصحي. – الصرف الصناعي غير	– مياه الصرف الصحي. – معمل الأسمدة ونفايات الصناعات الأخرى. – الدباغات والصناعات	نهر العاصي، وحوض بردى والأعوج، حوض قويق ونهر الساجور،

المياه	بالأمراض غير المعدية(التسممات، السرطانات).	النظامي – استخدام تقنيات زراعية غير مناسبة.	الصغيرة. – صرف مخلفات معاصر الزيتون.	حوض الساحل ودرعا وإدلب.
تدهور الأراضي وتعرية التربة	– تناقص الإنتاجية الزراعية. – زيادة رقعة التصحر.	– تملح التربة. – الرعي الجائر، والتنظيم غير المناسب للاستعمالات الأراضي ، وحرائق الغابات، والانجراف المائي والريحي،	التعرية المائية والريحية	حوض الساحل حوض البادية
تراجع نوعية الهواء	زيادة الأمراض والوفيات المبكرة الناتجة عن الأمراض التنفسية	الازدحام المروري، ووسائط النقل القديمة، ونوعية الوقود وانبعاث الغازات الصناعية غير النظامية وغيرها	التملح وتدهور الغطاء النباتي، مصافي النفط، وسائل النقل، معامل الأسمنت ومحطات توليد الطاقة ومكبات النفايات.	حوض الفرات، حمص، دمشق، حلب وعدرا وحماة وبانياس وطرطوس
التخلص غير السليم من النفايات الصلبة	– الروائح الكريهة والقمامة والأدخنة. – الخطر على الصحة العامة.	– المواقع غير المناسبة للتخلص من النفايات والإدارة غير السليمة لها.	– النفايات الصناعية الخطرة. – الإدارة السيئة لمواقع المكبات.	حمص وحلب
تلوث البيئية الحضرية (نمو المناطق السكنية والصناعية والعشوائية معاً)	– ظروف العيش غير سليمة في المناطق العشوائية. – فقدان التراث الحضاري	– التخطيط العمراني غير المناسب، وتزايد الهجرة من الريف إلى المدينة. – الاستخدام غير المناسب للأراضي.	نمو المناطق العشوائية	حوض بردى، الغوطة الشرقية– ريف دمشق وحلب.

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة 2007، ص 20 – 28 ؛ الوضع البيئي في سورية 2002، ص 14 – 16

الجدول رقم (9): توزع محطات معالجة مياه الصرف الصحي في سورية

المدينة	عدد الأشخاص المخدمين (ألف نسمة)	نوع المعالجة	استطاعة المحطة 1000 م^3/اليوم	بدء التشغيل	استخدام المياه المعالجة
دمشق	2500	الحمأة المنشطة	485	1997	الري
ريف دمشق /الزبداني/	-	برك مهواة	10	قيد الإعلان	الري
ريف دمشق /البنك/	-	الحمأة المنشطة	5	قيد التنفيذ	الري
ريف دمشق /حران العواميد/	-	نباتات مائية	0.2	قيد الاستثمار	الري
حلب	1500	بحيرات الأكسدة المهواة	383	2002	الري
حمص	517	الحمأة المنشطة	130	1999	الري+ الصرف إلى نهر العاصي
اللاذقية	500	الحمأة المنشطة	115	2005	الصرف إلى البحر

طرطوس	131	الحمأة المنشطة	42	2005	الصرف إلى البحر
درعا	124	الحمأة المنشطة	22	2005	الري
حماة	400	الحمأة المنشطة	70	2003	الصرف إلى النهر
السويداء	155	مرشحات بيولوجية	19	2004	الري
ادلب	183	بحيرات أكسدة مهواة	30	2004	الري
الحسكة /رأس العين/	-	بحيرات أكسدة مهواة	6	قيد الاستثمار	الري
السلمية	45	بحيرات أكسدة	7	1993	الري

المصدر: وزارة الإسكان والتعمير، 2007، ص 18

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في المجال الصحي خلال الفترة الماضية، إلاَّ أن الأداء العام لقطاع الصحة مازال ضعيفاً ويحتل المرتبة 15 عربياً، أي أن سورية مازالت تواجه عدداً من التحديات، نوجزها بالآتي:

* جودة الرعاية الصحية والمتمثلة بسهولة الحصول على الرعاية الصحية واستدامتها، وفعالية الرعاية وكفاءتها، ومدى توفرها في الوقت المناسب ومدى الأمان وسلامة البيئة للمرافق التي تقدم الرعاية الصحية.

* اعتماد المشافي أو الاعتراف فيها، لأن الاعتماد ليس غاية، بل وسيلة لضمان تحسين الجودة، بحيث تهف سياسة الاعتماد إلى : تحسين نظام الخدمة الصحية عن طريق دمج المشافي بشبكة متكاملة للرعاية الصحية، وتحسين الجودة عن طريق تطوير طرائق الممارسة السريرية، وأيضاً تنظيم العمل لحماية مصالح المرضى، من خلال جعل مؤسسات الرعاية الصحية خاضعة للمساءلة القانونية.

* التعليم الطبي والبحث العلمي الصحي. الزيادة السكانية المتطردة وما يرافقها من ازدياد الطلب على الرعاية الصحية بكافة أشكالها الوقائية والعلاجية والتوعوية.

* التلوث البيئي وما يلعبه من دور في التأثير على صحة السكان وزيادة الطلب على الخدمات.

* تزايد الفجوة بين الموارد وكلفة الخدمات الصحية، وهو يُعد تحدياً تطبيقياً، لأنه يكمن في تحقيق التوازن ما بين الإنفاق على خدمات الصحة وقلة موارد الدولة لتمويل هذه الاحتياجات ، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة تقديم الخدمات الصحية المترافقة مع انخفاض دخل الفرد والتضخيم الاقتصادي و هو يشكل تحدياً آخر يتمثل بقدرة النظام الصحي على الاستجابة مع تزايد الطلب على الخدمات الصحية والاستمرار في تقديمها بالجودة والكفاءة نفسها.

التحدي التعليمي: يبرز هذا التحدي في خلق نظام شامل لإصلاح النظام التربوي من الحضانة إلى الثانوية العامة مبني على أن الطالب مركز التعليم، وليس الأستاذ ، لأن المعرفة أصبحت متوفرة وليست نادرة ومحصورة في المعلم لتنشئة جيل قادر على المبادرة والمنافسة ببرامج شاملة لإصلاح التعليم.

يشكل ارتفاع معدلات الخصوبة في سورية (2.46% سنوياً) ضغطاً فعلياً على مراحل التعليم كافة ، سواءً من حيث البنية التحتية، أم من حيث الاستيعاب لأعداد الطلبة في الفترات الزمنية القادمة، وهذا يحتم تحدياً وطنياً حقيقياً لجهة تأمين مستلزمات التعليم المادية والبشرية آخذين بالحسبان نوعية المخرجات من تلك مراحل التعليمية.

ونذكر هنا، بعضاً من هذه التحديات:

– المنهاج المدرسي : هو أحد التحديات الحقيقية التي تواجه السياسة التعليمية كونه بحاجة دائمة للمتابعة والتطوير، لأنه يشكل عبئاً معرفياً متواصلاً ، يضاف إليه التكلفة الكبيرة والعالية، وخاصة عند تبني سياسة مجانية التعليم، بالإضافة إلى أن عدد المدارس وتوزعها في التجمعات السكانية غير كافية ولا تفي بما يلبي احتياجات هذه التجمعات السكانية من الخدمات التعليمية، لتكون دافعاً لظاهرة بغاية الخطورة إذا ما عولجت وبترت في حينها، ألاَّ وهي ظاهرة " التسرب المدرسي"، التي تشكل تحدياً من نوع خاص يتعارض مع التشريعات النافذة التي تنظم هذا القطاع التنموي الحيوي. (دياب، آ.، 2007، ص 19)

– التعليم الجامعي: ونتيجة ارتفاع أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية، فإن الجامعات السورية ستواجه تحدياً حقيقياً، يبرز في سياسة القبول الجامعي " سياسة الاستيعاب الجامعي" ذات البعد التنموي الاجتماعي– الاقتصادي ، التي تتصف بعدم المعيارية في الاختيار والتوجه العلمي، وعدم ربطها بشكل فعلي مع احتياجات سوق العمل، غير أن تلك السياسة تركز فقط على الاكتفاء بالخبرة واكتساب المعرفة للطالب ناهيك عن ميل الطالب وإمكاناته الفكرية في اختيار الاختصاص الملائم، بالإضافة إلى ما تتركه تلك السياسة من تكاليف عالية تتحملها الدولة مقابل الإنتاجية المتواضعة دون تطبيق قواعد استرداد تلك التكاليف وفقاً لمعايير اجتماعية وفنية من جهة ، ومن عدم تمتع المراكز البحثية العلمية في الجامعات با لاستقلالية المالية من جهة أخرى، الأمر الذي يدعو إلى عدم مساهمة الأساتذة في عملية البحث العلمي والنش، بالرغم من إجادتهم للغة ثانية غير لغة الأم ومهارتهم في كيفية استخدام الانترنت التي تلعب دوراً كبيراً في تطوير معار فهم وعدم تكوين فجوة التواصلية مع مستجدات العلم. (عبد الواحد، ن.، 2007، ص 16)

ويمكننا مما سبق، القول: أنه لم يعد المطلوب من سياسة التخطيط الإقليمي توزيع مشاكل واحتياجات الأراضي بين الدولة والوحدات المحلية، بل صار عليها أن تستبق تحولات المجتمع وتحولات ه الاقتصاد ،آخذة بالحسبان التطلعات إلى تنمية مستدامة لضرورة للوقاية من الأخطار بكافة أنواعها، لأن عدم تبني نموذج تخطيطي (معياري) يقارب أو يشابه التخطيط الإقليمي بمضمونه التنموي الشامل والمستدام سيؤدي إلى خلل في توزع السكان من حيث توزيع الموارد وعوائد التنمية، لهذا تضخمت العاصمة وضواحيها وتركزت فيها الاستثمارات الخاصة بالدولة.

ثالثاً – الرؤية المستقبلية

لا يزال الدور الذي يقوم فيه التخطيط الإقليمي بشكل عام دون مستوى الطموح ، وذلك لأن العبء الأكبر لضمان نجاح التخطيط الإقليمي لا يزال يقع على عاتق الدولة ، لذلك تتطلع الرؤية المستقبلية خلال العقدين القادمين، إلى ترسيخ وإدماج البعد السكاني والمكاني في كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القطاعية وعلى كافة المستويات الوطنية، والإقليمية والمحلية.

وتهدف الإستراتيجية المقترحة إلى الحد من الفقر وزيادة معدلات التشغيل واستقلال الموارد الأولية والإمكانات الاقتصادية لكل منطقة من أجل تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، ونوضح ذلك من خلال الشكل رقم (4):

ولتحقيق هذه ا لإستراتيجية ، يتم الاعتماد على النهج التشاركي بين الدولة وسلطات الإدارة الإقليمية والمحلية من جهة، وبين القطاع العام والخاص والمجتمع الأهلي من ج هة أخرى، وذلك ضمن إطار من التكامل والمرونة والشفافية في عملية صنع القرار وصولاً إلى الأهداف المرجوة إقليمياً، ونذكر منها الآتي:

- التعرف على الإمكانات المتاحة للمحافظة ومراكزها الإدارية؛
- تحقيق تكامل وتناسق جهود التنمية في التجمعات العمرانية بما يتوافق مع القاعدة الاقتصادية؛

- الرفع من كفاءة شبكة الطرق الحالية وتحقيق التدرج الوظيفي للشبكة؛
- تعزيز التكامل الوظيفي بين التجمعات الريفية والحضرية؛
- تأكيد العلاقات التبادلية بين الأجهزة المعنية بالتخطيط على كافة المستويات؛
- توزيع المراكز التنموية ومدى ارتباطها وعلاقاتها وأبعادها؛
- تخطيط برنامج نظام الخدمات الاجتماعية القائمة على أساس التوزيع السكاني؛
- توزيع السكان وفق الإمكانيات الاقتصادية وفرص العمل المتوقعة لكل مركز ؛
- ترجمة المخطط شبه الإقليمي المقترح إلى مشروعات قابلة للتنفيذ؛
- تطوير وتحسين الحياة العمرانية والمعيشية للسكان؛
- دور القطاعين العام والخاص في التنمية.

وسيتم تحقيق الغايات البعيدة على مدى خطتين متعاقبتين بدءً من عام 2006 ولغاية عام 2015، وذلك باعتماد مخطط طبيعي بعيد المدى يعمل على ترسيخ وإدماج البعد المكاني والسكاني في كافة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية، بحيث يمكن تحديد الموارد المتاحة والإمكانات الاقتصادية لكل إقليم أو منطقة في المخطط الطبيعي بعيد المدى ، بالإضافة لطبيعة التجمعات السكانية ومراكز الخدمات والبنية التحتية من أجل تطبيق برامج التنمية الإقليمية المتوازنة،
وهذا ما يمكننا عكسه باستراتيجية الإقليم المتمثلة بالنقاط الآتية:

- الحد من الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم مع توجيه التنمية إليها؛
- ضرورة تعزيز التكامل بين المناطق القروية والحضرية؛
- ضرورة تعميق مفهوم التكامل بين البيئة والتنمية المستدامة؛
- تحقيق التنمية القروية الشاملة وتكاملها مع التنمية الحضرية؛
- تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية بمعدلات تنعكس على الأقاليم نفسها؛
- الاستغلال الأمثل للأراضي بفرض زيادة الطاقة الاستيعابية السكنية للمناطق الحضرية؛
- توازن التنمية وعدم تركزها؛

الشكل رقم (4): الاستراتيجية المقترحة في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه تم إقرار مشروع قانون التخطيط الوطني والإقليمي من قبل مجلس الوزراء عام 2008 ، والذي أكد على إنشاء هيئة للتخطيط الإقليمي ' مهمتها إعداد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وإنجاز المخططات الإقليمية الواردة من فروعها في الأقاليم ومتابعة إجراءات اعتمادها من المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي. كما أن مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد "مشروع تحديث الإدارة البلدية في سورية" ، فيما إذا أُقر، فإنه يُعد نقلة نوعية في مجال تطوير عمل الوحدات المحلية من حيث الاعتماد على نفسها في إدارة كافة شؤونها المحلية وتحملها مسؤولية التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة.

ونشير هنا، إلى أن التقييم النصفي للخطة الخمسية العاشرة لم يصدر حتى تاريخ إعداد هذا البحث، بالرغم من صدور بعض المؤشرات لنسب التنفيذ مقارنة مع ما هو مخطط بهدف تحديد آلية المراجعة النصفية للخطة ووضع تصور أولي للتقييم النهائي ، بحيث يمكننا القول : ب أن ثمّة تأخير في معظم البرامج والمشروعات والأنشطة المتصفة بالتخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة (مصفوفة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، هيئة تخطيط الدولة، سورية).

خامساً: النتائج التوصيات

هدف البحث إلى تحليل مفهوم التخطيط الإقليمي والتحديات التي تواجه هذا التخطيط في سورية بشكل عام ، وبخاصة م ا قبل الخطة الخمسية العاشرة وفي إطار ها بشكل خاص، لأجل تقييم مدى كفاءة السياسات والبرامج المتعبة والهادفة إلى تحسين كفاءة التخطيط الإقليمي من خلال دوره وأهميته في التنمية المستدامة ومساعدة القائمين من متخذي القرار لتخطي العقبات .

وخلصنا إلى مجموعة من النتائج، نذكر منها:

* عدم اعتماد الخطط الخمسية على إستراتيجية مكانية، إذ كان ارتكازها على البعد القطاعي وتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات ومن ثم التنسيق مع الوزارات المعنية بالتنفيذ المتابعة، أي عدم مراعاة البعد الإقليمي والسكاني.

* اتسم أداء التخطيط الإقليمي في سورية بغياب الإطار التشريعي والقانوني له ، مع تداخل صلاحيات واهتمامات الجهات المعنية، نتيجة تعددها وعدم وجود جهة مرجعية واحدة تعنى بشؤون التخطيط الإقليمي.

* ضعف مشاركة المجتمع المحلي في العملية التخطيطية واتخاذ القرار.

* ضرورة الاستفادة من سياسة الدعم الخارجي لقطاع التخطيط الإقليمي، بغية الوصول بصفة مطلقة إلى التنمية المستدامة التي يهدف إليها التخطيط الإقليمي بمراعاة للبعد السكاني، لأن استدامة التنمية تتأثر تأثراً مباشراً بالبعد السكاني، وفيه تتحدد فرص تحقيقها، كما تفرض شروطه أسس تحقيق التنمية المستدامة وشروطها على مستوى الاقتصاد الجزئي أو المحلي، لأنها تختلف اختلافاً كثيراً عن فرصها وشروطها على مستوى الاقتصاد الكلي والوطني.

ونقترح بناءً على ما سبق، ما يلي:

- عدم اللجوء إلى المركزية في اتخاذ القرار.
- اقتراح التشريعات والأنظمة والتعليمات الخاصة بشؤون التخطيط الإقليمي وتطويرها وربط التخطيط الإقليمي بالخطط التنموية.
- المشاركة الشعبية بأعمال التنمية والاهتمام بتنسيق الجهود المبذولة من كافة الجهات المعنية.
- تحديد حجم واتجاه التوسعات العمرانية ووظائفها العامة استناداً للعلاقة بين التجمعات العمرانية وإقليمها وتشكل هذه المرحلة الأساس الموجه في عملية التخطيط.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المتقدمة في مجال التخطيط الإقليمي.

وعليه يكون الحل الأساسي لخلق التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية من خلال إنجازات مترابطة ومنبثقة من التنمية المستدامة، نوجزها بالآتي:

* *إنجازات اقتصادية* تتجلى في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الفعالية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وبلورة الثورة الخضراء...

* *إنجازات اجتماعية* وتتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الهوية وتطبيق سياسة سكانية واضحة المعالم لتحديد النسل وتنظيمه.

* *إنجازات بيئية* تتجلى في حماية البيئة وتدبير الموارد الطبيعية المتجددة والحفاظ على الموارد غير المتجددة ومواجهة التلوث وإنقاذ ما تبقى من التنوع الحيوي ومن الغابات واعتماد سياسة عقلانية في مجال الصيد البحري والبري.

وبالرغم من هذا كله، فمازالت ثمّة تحديات تواجهنا في المستقبل، لذا ولا بد من ردود مطلوبة تجاهها، نلخصها بالآتي:

التحديات	الردود المطلوبة
– الإنماء المالي – المالية العامة – المسار المجهول والنزاع الإقليمي	– خفض تكلفة الإنتاج ، – تنوع الأنشطة ، – ترشيد استخدام المال العام ، – خفض كلفة الخدمات العامة ، – إشراك جميع المناطق ، تحسين القدرة التنافسية
التماسك الاجتماعي	– دعم وحدة البلد ، – تعزيز التضامن في المجتمع ، – دعم اقتصاد المناطق
– النمو الديمغرافي والتوسع العمراني، البيئة والحاجات	– ترشيد استعمال الأراضي ، – ترشيد استعمال الموارد ، – تجهيز المناطق

وعليه :

- ترتيب الأراضي المساهمة في تعزيز وحدة الوطن والاقتصاد والمجتمع ، فالوحدة شرط أساسي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعترض لهل البلد والتي سيواجهها مستقبلاً ؛
- ترتيب الأراضي المساهمة في تخفيف حدة الفروقات في مستويات التنمية بين مختلف المناطق من خلال اعتماد مفهوم موضوعي وحديث لمبدأ الإنماء المتوازن ؛
- تعريف إيجابي لمبدأ الإنماء المتوازن (عدم النزوع لتجزئة المناطق والعلاقة بين المركز والأطراف)؛
- المبادئ العامة لاستعمال الأراضي وترشيد استعمالها بالإضافة لحسن استعمال الموارد الطبيعية والموارد الأخرى وتوفير المال العام.

الحواشي

(1) التنمية بوجه عام، هي " التفاعل بين البشر والموارد المتاحة لهم، أي استغلال البشر لمواردهم". والتنمية المستدامة هي: " عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى أساساً لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً، وذلك في إطار الموارد المتاحة لتأمين عملاً مستقراً، ومسكناً صحياً، ومنظومة بيئية وثقافية وإدارية توسع الخيارات للمواطنين".

(2) الإقليم: بقعة من الأرض تضم المحافظات التي تتشابه في خصائصها الطبيعية والاجتماعية والسكانية والخصائص الاقتصادية والحضارية والتاريخية ، وهو مفهوم اعتباري ليس له أساس في التشريع الإداري لكنه مفيد في المنظور السكاني التنموي ، غير أننا نميز بين إقليم متجانس وإقليم وظيفي وآخر تخطيطي، فالأول يعني حيز مكاني ذو خصائص متشابهة في جميع أجزاء الإقليم، ويعني الثاني حيز مكاني ذو عناصر وظيفية بينهما ارتباط وظيفي وثيق، بحيث يكون هذا الحيز المكاني مستقل عما حوله من الأماكن، ويعني الأخير حيز مكاني ذو استقلالية إدارية واحدة.

(3) الكثافة السكانية الظاهرية: عبارة عن نسبة عدد السكان إلى المساحة العامة للأرض بغض النظر عن طبيعة استخدامها.

(4) الكثافة السكانية الفعلية: عبارة عن نسبة عدد السكان إلى الجزء المعمور والمأهول من المساحة العامة للأرض.

المراجع

- عبد الواحد، محمد نجيب ، 2007، التعليم العالي...شريك أساسي فاعل في التخطيط، أسبوع العلم 47. دمشق.
- دياب، آصف،2007، سيناريو نهوض تنموي قائم على العلم والتقانة والابتكار في سورية – أحد متطلبات التخطيط الإقليمي. أسبوع العلم 47، دمشق.
- ميّا، رولا ، 2007، تقويم الواقع التنموي من خلال مؤشرات رقمية وإسقاطها على المستويين الوطني والمحلي. أسبوع العلم 47، دمشق.
- الخطة الخمسية العاشرة في سورية (2006–2010) دمشق، 2008.
- المجموعة الإحصائية السورية 2007، المكتب المركزي للإحصاء، سورية.
- خير، صفوح، "التخطيط الإقليمي والتنمية"، 2000، وزارة الثقافة.
- حميشو، عدنان،2008، محاضرات في التخطيط الإقليمي، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق.
- دلة، سام،2007، "دور التخطيط الإقليمي في التنمية المستدامة"، جامعة دمشق.
- موقع هيئة تخطيط الدولة على الانترنت www.planning.gov.sy
- الدراسة الإقليمية لوكالة جايكا اليابانية حول إقليم دمشق الكبرى، 2007،الفصل السادس.
- عابدين، يسار،2007، "دراسة حول التجمعات الحضرية في سورية" جامعة دمشق.

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

التفسير البياني للنص القرآني عند فاضل صالح السامرائي

أ. سميرة شادلي ، د .لحسن كرومي
كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة بشار–الجزائر
د .ادريس قرقوة
كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة س. بلعباس –الجزائر

النص القرآني الكريم إعجاز بياني خالد تحدى به الله سبحانه و تعالى العرب الأقحاح الأوائل، الذين بلغوا ذروة البلاغة و الفصاحة، و الذين عجزوا عن مجاراته أو الإتيان بمثله، أو حتى بسورة من مثله، على الرغم من أن مادته اللغوية هي من جنس كلامهم، فالقرآن الكريم سفر عظيم فريد مقصود، محكم في نسيجه، دقيق في تركيبه، وضعت كل كلمة فيه في مكانها المناسب وسياقها الملائم، وجيء فيه بالتركيب المناسب في الموضع المناسب، حتى يؤدي ما عليه من الدلالة فقد راعى التعبير القرآني في كل آية من آيه، و في كل سورة من سوره مقتضيات الأحوال والمقامات فجاء القرآن الكريم قمة في البلاغة و الإعجاز، متعاليا على النمطية البيانية البشرية وكيف لا يتأتى له ذلك و هو القادم من الملإ الأعلى.

لقد لفت الإعجاز القرآني أنظار الدارسين و المهتمين باختلاف مرجعياتهم و مذاهبهم وشكل قضية تعقد من أجلها البحوث و الدراسات، مما أنتج لنا زادا نقديا ثريا، متباين الاتجاهات متعدد القراءات، و ذلك ما جعل البحث الإعجازي بحثا مفتوحا لكل من يروم التماس مواطن وأسرار الإعجاز، كما أننا لا ننسى أن السر في هذه الاستمرارية هو طبيعة النص القرءاني ذاته؛ إذ أنه بحر واسع، ونبع متدفق، و سحر متجدد، متعدد، تنتهي الدنيا و لا ينته.

إن هذه الحقيقة المسلم بها بعثت في أنفسنا روح البحث عن الدراسات المعاصرة التي واصلت مسيرة الدرس الإعجازي، بغية الوقوف على الآليات و الأدوات التي يقرأ بها النص القرآني الكريم حاليا، و محاولة إيجاد الفوارق بين القراءات التراثية و القراءات المعاصرة.

ولعل الباحث المعاصر الدكتور فاضل السامرائي من البارزين في مجال الدراسات القرآنية اللغوية صاحب" لمسات بيانية في نصوص من التنزيل " و " التعبير القرآني" و " على طريق التفسير البياني " و بلاغة الكلمة في التعبير القرآني" ، إضافة إلى مؤلفاته اللغوية لا تخرج هي كذلك عن القرآن الكريم نحو "معاني الأبنية في العربية" و " الجملة العربية تأليفها و أقسامها" و "معاني الأبنية في العربية" ....إلخ.

لقد وهب الباحث نفسه بما أوتي من علم لتدبر و دراسة كتاب الله عز و جل، دراسة لغوية لعله يفتح نافذة من نوافذ الإعجاز التي لا تحصى عددا، و لعله يقتبس نورا خافتا من هذا المصباح المتلألئ " إننا ندل على شيء من مواطن الفن والجمال في هذا التعبير الفني الرفيع، ونضع أيدينا على شيء من سُمو هذا التعبير ، ونبيّن إن هذا

التعبير لا يقدر على مجاراته بشر بل ولا البشر كلهم أجمعون، ومع ذلك لا نقول إن هذه هي مواطن الإعجاز ولا بعض مواطن الإعجاز ، وإنما هي ملامح ودلائل تأخذ باليد ، وإضاءات توضع في الطريق، تدل السالك على أن هذا القرآن كلام فني مقصود ...."(1)

لقد رأى الباحث أن دراسة أو تبيان إعجاز القرءان الكريم مشروع ضخم لا ينهض به دارس واحد و لا تخصص واحد، لعجز الدارس و سمو و تعالي النص المدروس " إن إعجاز القرآن أمر متعدد النواحي متشعب الاتجاهات، ومن المتعذر أن ينهض لبيان الإعجاز القرآني شخص واحد ولا حتى جماعة في زمن ما ، مهما كانت سَعَةُ علمهم واطلاعهم وتعدد اختصاصاتهم إنما هم يستطيعون بيان شيء من أسرار القرآن في نواح متعددة حتى زمانهم هم، ويبقى القرآن مفتوحاً للنظر لمن يأتي بعدنا في المستقبل ولما يجدّ من جديد... "(2)

لقد تبنى السامرائي منهجا لغويا صرفا، التزمه في معظم مؤلفاته الإعجازية، أطلق عليه مصطلح التفسير البياني للقرآن الكريم، معتمدا في ذلك على زاده العلمي اللغوي، و على النص القرآني الكريم، فكان الباحث ينطلق من النص القرآني بعد تأمله و تدبره، فيعمد إلى تفصيله وتقليبه على أوجه عدة، ليعود في الأخير إلى النص ذاته، مثبتا بذلك روعة و دقة و مقصدية التعبير القرآني، و بذلك يكون السامرائي قد أوجد لنفسه مذهبا، أو منهجا يطرق به القرآن الكريم متملصا بذلك من نمطية التفاسير التراثية، و من سلطة المناهج اللغوية الحديثة.

و قد بين الباحث الفرق بين التفسير الذي هو علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل، وبيان معانيه ومعرفة أحكامه و حكمه، و بين التفسير البياني الذي يبين أسرار التركيب في التعبير القرآني، فهو جزء من التفسير العام، الذي تنصب فيه العناية على بيان أسرار التعبير من الناحية الفنية.

اعتمد الباحث أثناء دراسة القرءان الكريم كما سبق وأن ذكرنا على اللغة القرآنية، و على زاده العلمي اللغوي، متأرجحا بذلك بين المحور اللغوي العمودي، و هو ما يطلق عليه مصطلح المحور الدلالي، دارسا بذلك الكلمة القرآنية بجانبيها_البنائي و المعنوي_، كتعليقه على كلمة يوم الدين "الدين بمعنى الجزاء و هو يشمل جميع أنواع القيامة من أولها إلى اخرها و يشمل الجزاء و الحساب و الطاعة و القهر و كلها معاني الدين، و كلمة الدين أنسب للفظ رب العالمين و أنسب للمكلفين(الدين يكون لهؤلاء المكلفين) فهو أنسب من يوم القيامة لأن القيامة فيها أشياء لا تتعلق بالجزاء أما الدين فمعناه الجزاء و كل معانيه تتعلق بالمكلفين لأن الكلام من أوله إلى آخره عن المكلفين لذا ناسب اختيار كلمة الدين عن القيامة"(3)، و المحور اللغوي الأفقي و هو ما يطلق عليه مصطلح المحور التركيبي، مستعرضا بذلك روعة القرءان الكريم في اختيار تعابيره وأساليبه نأخذ على سبيل المثال قوله في (إياك نعبد و إياك نستعين) "قدم المفعولين لنعبد و نستعين و هذا التقديم للاختصاص لأنه سبحانه تعالى وحده له العبادة لذا لم يقل نعبدك و نستعينك لأنها لا تدل على التخصيص للعبادة لله تعالى". (4)

الهوامش:

1_السامرائي فاضل. لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: .3

2- نفسه:.1

3- نفسه:.12

4- نفسه:13.

المراجع

1-السامرائي فاضل صالح.الجملة العربية : تأليفها وأقسامها.الشارقة

2- معاني الأبنية في العربية. دار عمار، الشارقة.
3- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل. قسم اللغة العربية ،النشر العلمي، جامعة الشارقة
4- تحقيقات نحوية. قسم اللغة العربية ،النشر العلمي، جامعة الشارقة2002
5- الجملة العربية والمعنى. دار عمار، الشارقة.
6- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، دار عمار، الشارقة.
7- على طريق التفسير البياني، قسم اللغة العربية ،النشر العلمي، جامعة الشارقة2002
8- نظرات بيانية في وصية لقمان لإبنه. محاضرة جائزة دبي الدولية للقرآن الكر يم، 2002

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

الواقع وأقنعته في رواية الحبيب السائح '*مذنبون لون دمهم في كفي* '

د. كواري مبروك
جامعة بشار

إن النص السردي الماثل أمامنا ، نص فاضح ، كاشف، وواش . يبرز مسار السائح الحبيب السردي ومنهجيته في الكتابة. إن الحبيب من خلال روايته (مذنبون . لون دمهم في كفي) يمارس تأثيره ، وسحره فينا. فيشدنا إلى تتبع أحداث الرواية شداً، يجعلنا نجوب تضاريسها بحثاً عن فنية الكتابة، وواقعيتها، وبحثاً عن تحديد العوالم التي يريد أن ينقلها إلينا كمتلقين.. إنها إدانة، وتجريم للممارسات اللامسؤولة في الجزائر المستقلة ، في لغة جميلة و صور تشع بالدلالة . ومشاهد مثيرة تبرز عمق ، وكثافة الرمز للكشف عن مآسي ما وقع في فترة من تاريخ الجزائر المعاصر ...

والسؤال الذي يشغلنا ، ونحن نقف على هذه الرواية، هو مفهوم الكتابة عند السائح الحبيب . إن الكتابة عنده هي فعل لقراءة الوجود...هي تركيب جمالي لمجموعة من التراكمات النصية ، واللغوية . الكتابة عنده عمل تواصلي... رسالة ذات شفرات خاصة. تدفعنا إلى قراءتها، وإعادة تركيبها، وتحليلها، وفك ترميزها.

الكتابة عنده تعبير عن الذات، وتحقيق للوجود، وفهم للعالم والمحيط. بواسطة الكتابة يعيد بناء هذا العالم في صور مختلفة ، تتدرج من الواقعية ، إلى التهكم ، والنقد والتعرية . كما أنها إجابة على كثير من الأسئلة التي تشابكت في ذهنه ، وفكره . الكتابة التي يريد، هي الكتابة الأدبية؛ ذات البعد العجائبي؛ التي تقدم للقارئ مادة حية مثيرة إنه في كتابته يعي مفهوم الكتابة. فهو يخلط الواقع بالوهم، (وبين ما هو حقيقي وفانتازي ، بين اليقظة والحلم ، والملموس والغائب)[1]

الكتابة عند الحبيب السائح تصبح معارضة لهذا المجتمع، وفضحاً لتناقضاته الكثيرة. بل هي أبعد من ذلك . حيث تتحول الكتابة إلى استلهام لكل ما يُرى ، ويُسمع ويُقرأ، ليُحوله إلى كتابة ذات دلالة الكثيرة . وإلى معاني فنية ، وجمالية. وهذا يتقارب مع ما أشار إليه (ماريو بارغاس)

حين قال : (إن الكاتب الكبير مخلوق شره ، مُخَرِبُ آثارٍ، يضع في جرابه كل ما يمكن أن يصل إليه، يستعمل جميع الوسائل، يتناول ويدخل ويعيد تركيب كل أنواع المواد في جمع أو بناء إبداعه الخاص يمكن لكل شيء على الإطلاق أن يمارس تأثيراً عليه كتابا تأمله، أو قرأه بالمصادفة، قصاصة صحفية،إشهاراً،جملةً ملتقطة في مقهى، حكاية شائعة، استغراقاً في وجه، في رسم، أو في صورةٍ ما .)

النص والسياق من التماثل إلى التباين :

الفن علامة مستقلة له وظيفة توصيلية لأنه يشير إلى السياق الكلي لما يسمى بالظواهر الاجتماعية [2]، السياسة ، الدين ، الاقتصاد... وقضية انفتاح النص على السياق الكلي للظواهر الاجتماعية ، لا يسمح لنا بعقد مساواة بين النص الأدبي ومرجعه الواقعي . فقولنا نص أدبي فني ، ينفي عنه الطابع التسجيلي ، لأن العمل

الفني لا يُدرك إلا إذا أشار إلى السياق (المرجع أساس التواصل وتبادل التدليل). ولكنه لا يطابق هذا السياق ، بطريقة تجعلنا نسم هذا العمل بأنه شهادة تسجيلية مباشرة ، أو انعكاس سلبي لهذا الواقع دون تحفظ[3] .

النص الأدبي له خصائصه ، ومقوماته التي تميزه ، وتجعله مستقلاً . دون أن يكون عملاً معزولاً عن غيره من الأنظمة الثقافية الأخرى ، التي تشكل البنية السوسيوثقافية للأمة فهو يتفاعل معها مخضعاً ما يأخذُه لقوانينه الخاصة ، ويعيد صياغتها بتقنية لها وقعها الفني في بناء النص ، ومفعولها السحري الجمالي في المتلقي وأثرها المعرفي في الأنظمة الثقافية الأخرى[4] .

هذه الدراسة ستحاول البحث في هذه العلاقة ، وخاصة في الكشف عن نظام وتقنية تمثل السياق في بناء النص الروائي باعتماد تقنية التباين لا التماثل . لأن الدراسة الأدبية تنظر إلى العمل الفني على أنه علامة تتشكل من عناصر ثلاثة :

الأول: هو رمز محسوس خلقه الفنان

الثاني : هو معنى الموضوع الجمالي المودع في الوعي الجماعي

الثالث : هو العلاقة التي تربط بين العلامة ، والشيء المشار إليه ، وهذه العلاقة تحيل إلى السياق الكلي للظواهر الاجتماعية[5] .

العنصر الأول هو دال العلامة ، والعنصر الثاني هو المدلول ، أما الثالث فهو العلاقة بالمرجع (السياق) هذا السياق الذي بدونه يصبح التواصل مستحيلاً ، فهو الكائن والممكن الملك المشاع، الذي يُفعّل التواصل بين المبدع ، والمتلقي . ويّسهّل تبادل الدلالة ، لأن النص آلة كسولة تعيش فائض المعنى الذي يدخله القارئ ، لملء الفراغات البيضاء ، فضاءات غير المقول (المسكوت عنه) ، أو السابق الذي ظل أبيضاً [6] . وما يمكنه من إنتاج الدلالة ، اعتماده على الذاكرة الجماعية التي سماها أمبرطو أيكو حافظة الكنز ، أو الموسوعة التي تمنحه الكفاءة، والقدرة على الإدراك ، والفهم والتحليل والتأويل ...

الواقع والرواية

" إن الظاهرة الأدبية ما هي إلا علاقة جدلية بين النص والمتلقي تنشأ على قناة اتصال منبثقة من الذاكرة الجماعية فيكون للخطاب الأدبي وظيفة ؛ أو عدة وظائف يتبناها الباث في إطار إستراتيجية محددة . و يقوم المتلقي بفك رموز هذا الخطاب انطلاقا من هذه الذاكرة .وإذا لم ينجح الكاتب في إدراك هذه العلاقات يفشل النص في تجسيد حضوره الفني وأثره الجمالي" ميشال ريفاتير

علاقة النص الروائي بالواقع علاقة متداخلة . لأن في الرواية كل شيء حقيقي وكل شيء وهمي . والحدود الفاصلة بين الحقيقة والوهم تتلاشى ، وتصير خيطاً لا مرئياً شفافاً ، لا يمكن الفصل بينهما [7] (الحقيقة والوهم) . تجعل الناص يحلق في مملكة الدلالة دون رقيب . و المقصود من هذا التحليق في لغة الأدب لغة الخيال اللغة الشعرية التي تتحقق كلما ابتعدت الكتابة الروائية عن لغة المعيار، ولامست لغة الوهم واللامنطق ، يكون الإبداع ويتأكد التواصل، ويتم التأثير ...

الواقع يتحرك نحو النص والنص يستوعب الواقع ، يستمد منه عناصر قناع كما يستمد الواقع من النص ما يجعله وثيقة لها وقعها الجمالي . فتظهر علامات الواقع (مفردات) بوصفها معياراً حاكماً لمنطقية الصور الروائية المؤثرة في المتلقي .

فأشخاص النص الروائي وأحداثه ، يستمدان معيارية منطقهما من المخزون المعرفي المختزن في ذهن المتلقي عن الواقع . ومن هذا التوصيف يقف المتلقي من الشخوص الروائية إما:

-بإسناد ملامح الشخصية الروائية على شخصية لها حضورها الواقعي بالنسبة إليه

-أو يجتهد ربط ملامح مغايرة ، لكنه تخضع للملامح البشرية خارج النص.

ويقف من الأحداث إما :

-الحدث معروف سابق المعاينة في الواقع (واقع مكرر)

-الحدث مغاير ، غير معاين . ويحمل تجربة حدثت للغير ، لكنها تستمد منطقيتها من الواقع الحياتي الذي يعيشه

-الحدث غير معروف ، وليس مغايراً . فيحال تصديق الأحداث إلى الحلم بوصفه واقعاً موازياً . يعطي للحدث واقعيته التي أفقدها من خلال التجريد والإيغال في الخيال و يتجلى الواقع في تداخله مع النص الروائي عبر ثلاث محطات (قبل – أثناء-بعد)..

الواقع قبل كتابة النص دافع للكتابة ، وأثناءها تقنية ، وبعدها وثيقة تشير إلى الواقع أكثر من إشارتها إلى نفسه أو إلى منتجها °° الواقع ماثل في النص بوصفه قناعاً يتوارى خلفه السارد عن قصد، لتمرير رسالته وموقفه من الأحداث والشخصيات . فهو في النص الروائي له قوة التأثير التي يفتقدها في سياقه المباشر ..

الواقع في الرواية هو مرجع للتفسير، الذاكرة الجماعية أساس التواصل وهو أيضاً تقنية كتابة وقناع فني، وموقف فكري ، يجسد رؤية خاصة بصاحب العمل الأدبي ، الواقع دافع وحافز للكتابة ومركز تبادل الدلالة .الواقع تقنية فنية ، وقناع فكري يبلور مواقف الكاتب من مجريات الأحداث،الواقع وسيلة فهم وتفسير، تُحدث الوقع الجمالي عند التلقي وتبادل التأثير

الواقع لا يكتفي بطرح تيمات ذات صيغة اجتماعية تتخلل معنى النص ، إنما يتعدى ذلك ليشمل كل مشكلات النص الروائي ، ابتداء من أول كلمة يخطها المبدع ، إلى آخر كلمة .. الواقع ماثل في عناصر الخطاب الروائي ، نتلمسه في عتبات النص . كما يواجهنا في بنية النص الداخلية ..

عنوان الرواية :

" مذنبون . لون دمهم في كفي" أول علامة لسانية يتلقاها القارئ فتصدمه واقعيتها لأنها تحيل إلى مخلفات مأساة الأحداث ، التي وقعت في الجزائر ..الفترة التي عرفت سياسياً بتسميات عديدة ، وفق التقلبات الناتجة من التحليل الخاطئ لمركبات الفكرية للمجتمع الجزائري الحديث .. فمن هم المذنبون ؟ وما جريرتهم ؟ ولماذا لون دمهم جميعاً في كف السارد ؟ لماذا هذه البداية الفاجعة ؟ كلها أسئلة تثيرها هذه العتبة الأولى لهذا النص المتميز العنيف . فتثير فضول المتلقي في المعرفة . وتخلق فيه الرغبة للمزيد من المعرفة . و تبدأ رحلة البحث عنهم فينكب يتفحص الرواية . هذا الملفوظ اللساني الدال على عمق الفاجعة التي ألمت بهذا الوطن الجريح . له القدرة على شحذ ذهن المتلقي ودفعه دفعاً إلى الإبحار في مملكة الدلالة ، دون حاجز يمنعه من توالي هدير المدلولات المفسرة لهذا الملفوظ السحري . وهذه لمسة يد فنان له خبرته في التعامل مع اللغة ، والواقع .

لون الغلاف :

كما يلاحظ القارئ ، لون واحد طاغ عل غلاف النص الروائي. لون أحمر غامق يميل السواد . وهو لون الدم لما يفارقه الأكسجين . وهذه إشارة دالة على كثرة الدم المسفوك في هذه الفترة التي كانت ميدان هذا العمل الروائي لحكنه وسداه

التصدير :

ثالث عتبة نصية تعمق فضول القارئ وتثيره فلنتصفحها معاً (لم يكن بيننا وبينهم ، كما أتصور، شيء مقدس ، نموت أو يموتون من أجله . ولكن ، ألم يكونوا يواجهوننا بإيمان لإقامة الخلافة ، فكنا نرد عليهم بمسؤولية لاستمرارية الجمهورية ؟ لا أدري . إنما الذي كنت عليه شاهد هو أنه كلما تضرج واحد منا أو منهم في دمه أحسست تراباً . نحن الطرفين ، زفر أنيناً وأسمعنا صدى حماقتنا وقال لنا خطاة مذنبون إ لم أعترف لغيرك بهذه الكلمات ؛ فإنها دليل حكم عليّ بالعقوبة القصوى . غير أني صرت لا أخاف أن أسمع صوتي حين أفكر في سؤالي عن الموت مذ رأيته على وجه علي . أظن أن علياً كان يعتقد أن الذهاب إلى الجنة ، عبر طريق الدم ، أرحم من أن تستمر حياته وسط جحيم الظلم في هذا العالم)[8]

هذا التصدير يمثل أيقونة وثائقية ، تربط بين النص الروائي ، ومساحة من الوعي بالواقع التاريخي ، فيدفع القارئ إلى اكتشاف وجهات نظر المؤلف من الأحداث المعروضة في الرواية قبل أن يتبناها السارد داخل المتن الروائي . وهي منطقة عبور يلتقي الكاتب بالقارئ والقارئ بالسارد وتنطلق رحلة التجاوب بداية النص يبرز موقف الناص باعتباره طرفاً في ما وقع ، حيث يتموقع في خندق المدافعين عن الجمهورية ، ضد من يدافعون عن الخلافة ؟ ثم يكشف زيف هذه الثنائية إذ يستفيق بعد فوات الأوان ، ويكتشف أن ما وقع ما هو إلا لعبة تدمير للذات

لم يكن بيننا وبينهم شيء مقدس نموت أو يموتون من أجله

فلما هذا التقاتل ؟ وهذا التدمير الشامل للذات ؟

هناك دراسة تؤسس لما وقع في الجزائر وما وقع في العراق بتدخل أيدي أجنبية لوقف المد الفكري والتطور الاجتماعي والازدهار الاقتصادي . الجزائر تعرضت لتخريب الذات من الداخل والعراق وقع الت غيير من الخارج .إن الجزائر والعراق كانتا مؤهلتين للخروج من التخلف بعد عشر سنوات ..

واقعية الزمن :

من بداية الرواية يحدد السارد الفترة الزمنية التي دارت فيها الأحداث ، والمكان وهذا الطرح يرسخ في ذهن المتلقي واقعية أحداث الرواية. ويجعل عينه لا تغفل عن مماثلة ما يقع في النص بما وقع فعلاً. ومن هنا نكشف في اللعبة السرية تداخل الواقع بالخيال إلى درجة التماهي ., فيصدق القارئ ما تقع عليه عينه في النص لتماثلها مع ما وقع في الواقع في فترة ما في الجزائر (بنهاية ألفين وثلاثة الجارية يكون مر على الحادثة أربعة أعوام ؛ فلا بد إذاً أن تكون وقائع كثيرة صارت إلى الابتذال.نحن الجزائريين ننسى بسرعة. فذلك شيء من المزاج الخاص)[9] الأحداث التي تصورها الرواية وقعت في زمن حدده الناص وقف المعادلة الرياضية البسيطة التالية 2003= 4 . 1999 لهذا التاريخ دلالة في توجيه الترميز ، الذي غلف به الناص روايته . لأن إشكالية الحدث الدرامي المجسدة في النص ، والتي بررت سلوك البطل رشيد ، وبوركبة ، والسارد النجار أحمد ولد عيسى ، وموقف الضابط لخضر من عدم التضييق على رشيد ومساعدته على الفرار من الملاحقة المزعومة ، التي تبنتها الجيهات التي تحرس على إقامة العدل ، وتعاقب بمكيالين : عدم ملاحقة لحول السفاك ، وملاحقة رشيد الذي انتقم من قاتل

أسرته فقط ..اتخذ الروائي واقعية الزمن ليلفه بمفاهيم جعلت من الحدث الدرامي يأخذ مساره المرسوم في النص وبهذا التقنية ..

إن درامية الحدث الروائي تشكلت من تداخل الإرادات ، وتناقض المواقف وتباين الوقائع في تفسير ما حدث، وتقبل فكرة ، أو معضلة الوئام المدني ، الذي سمي مرة أخرى الوفاق الوطني ، ثم أصبح المصالحة الوطنية ، وهي الآن تُدفع إلى فكرة العفو الشامل..؟ والانتقال من تسمية هذه الفترة من تاريخ الجزائر المعاصرة من العشرية السوداء ، إلى العشرية الحمراء ، إلى المأساة الوطنية ؟.. في ظل صمت مطبق ممن مورس عليهم الفعل الدرامي المأساوي في هذه الفترة ؟

شخصيات الرواية :

كل الأسماء التي مارست وجودها في الرواية واقعية ، لكن تصنيفها خضع لتقنية الكتابة الروائية التي تمكن الكاتب من إتمام الفعل الروائي ، وتمرير خطاباته ورؤيته معتمداً قطب التوتر والغرابة المقلقة[10]

-أحمد ولد عيسى

-كلابو قدور ، فلة ، لحول

-بوركبة ، فوزية

-الإمام إسماعيل رشيد نجاة

-الضابط لخضر ، المفتش حسن ...

استطاع الناص إنشاء فضاء روائي متعدد الأصوات ، فاضحاً الممارسات السياسة وردود الفعل ، في قالب درامي مركب ، أساسه القسوة في عرض المشاهد ومزج عناصر من الواقع بالخيال والوهم ، والإيغال إلى درجة المبالغة في تصوير المشاهد الدرامية في النص الروائي ..

لو نتتبع خيط الرابط بين شخصيات الرواية نلاحظ المفاصلة ، والمفارقة بين ثلاث فئات

-الفئة التي تضحي من أجل الوطن .

-فئة الخونة الذين لا يتورعون في تخريب الوطن

-فئة ثالثة تنمي الحقد وتدعو إلى الفوضى وتزرع الشوك في طريق التقدم والرفاهية

وهي فئة متوارية تمارس وجودها في مواقع مختلف من طبقات المجتمع

حكم السارد على شخوص الرواية انطلاقاً من هذا الواقع ، متخذاً هذه المجريات كتقنية واقعية ، تبني الحدث الدرامي ، وتعطيه مبررات التفسير في الذاكرة الجماعية ذاكرة التواصل .. وهي قناع يتوارى خلفه الناص وتشجه على البوح بالمحضور؟؟

فكانت الرواية فعلا تُجسّد مأساة ، لم يشهدها تاريخ الجزائر المعاصر. كما نثرت على صفحاتها إدانة الفعل الإجرامي بتقنية عالية ، ركيزتها الإيهام والتهويل والمبالغة في عرض المشاهد وتصوير العلاقات الاجتماعية .فواقعية الأحداث مكنت الكاتب من الكشف عن موقفه، مما حدث ، و ما قد يحدث .

وبهذا يحقق ذاته في الوجود، كإنسان يعيش إنسانيته بكل أبعادها الروحية والاجتماعية ؟؟؟

الشخصية قناع عن موقف

فئة الخونة

كلابو فلة لحول فئة الخيانة والرذيلة

بتتبع الوقائع المعروض في الرواية نقف على حقيقة خيانة كلابو ، وتحيزه إلى العمل مع المستعمر إبان ثورة التحرير

–" كلابو هو الذي دلهم على مخبأ السلاح و المتفجرات"[11]

–" كلابو هو الذي باعه"[12]

–" كلابو كان هنا"[12]

– " أنا بخير هكذا ا مهابيل ا يحاربون فرنسا بالله أكبر ؟..... ترجمان الضابط هو كلابو"[13]

النص الروائي يعرض لنا هذا الشخص من ثنايا الذاكرة .,ذاكرة الذين عاشوا مرارة الثورة التحريرية ، وكيف كانوا عرضة لوشاية الخونة

كلابو شخصية باعت ذمتها للمحتل ، وهي تمارس الخيانة في واضحة النهار ، لاعتقادها أنها تسلم من العقاب . ولكنها عوقبت مرتان ، الأولى كانت بالموت الجسدي في معركة التحرير ، والثانية كانت الموت المعنوي حيث أصبحت عاراً وعبءً ، و مسار تهجم وازدراء يحاصر الأبناء والحفدة

–فلة : امرأة ساقطة على لسان السارد يكشف لنا شيئاً عن حياتها

–"تلك كانت خطيئتي الأولى مع فلة إثر خروج زوجتي الأولى من البيت مطلقة"[14]

السارد يقدم هذه الشخصية منحطة الأخلاق فها هي بعد سماعها بزواج خليلها تصاب بالهستيريا

" تدحرجت فلة إلى قاع الإحباط فقالت أم بوعلام لنساء في المدينة : لأنه تزوج عنها بواحدة بكر . حدثتهن بأنها جربت النسيان والمسكنات والعُقد والتزمت حداداً بأيام عرسي كما لم تلتزم بالحزن على زوجها الثاني ولا على وفاة أمها سبعة أيام ، تقدد الغيرة قلبها ..."[15]

بهذه الأوصاف يستسلم المتلقي لمنطق النص ، وينساق وراء هذه الأحكام المسبقة التي تصور المرأة بلا مشاعر ما فيها موجه إلى الرذيلة ...

–لحول: ابن فلة ، وجده كلابو ولد العونية ولد بدرة شخصيات رفعت شعار التغيير بقوة السلاح وانضمت إلى الجماعات التي تمارس فعل القتل . فكيف عرض هذه الشخوص الواقعية وكيف استطاع النص تلبيسها بالخيال ؟

– شخصية لحول :

في موقف تجمهر الشباب الذين رددوا بأصوات عالية (لا دولة إلا دولة الإيمان تسقط دولة الطغيان فصاح الواقف جنب الخطيب من على المنصة نفسها : وهذا الآن أخون لحول فجهر في لهجة المحرضين المتمرسين يصوت قوي ثابت وواخز رافعاً يده نحو المعتصمين: يقول لكم الشيخ الأزرق: عقيدتكم في خطر . فانهضوا إلى الفريضة الغائبة ا

اليوم ا اليوم لا غداً ولا بعده"[16]

في مقطع أخر يشير السارد إلى ممارسات هذه الفئة

–ولدل بدرة " كان نزل من الجبل فذبح أخاه العسكري في بيتهم فصعقت أباه

سكتة وخرجت أمه إلى الزنقة نادبة ناثرة شعرها ا

–ولد العونية : أما جمال ولد العونية فألزم أمه على الاغتسال وإعادة قول الشهادة ، وأقسم لأخته أنه سيجلدها إن لم تنقطع عن الدراسة "[17]

السارد قدم شخوص هذه الفئة التي يناوئها التفكير ، بأبعدها عن واقعيتها أنه جمع في هذه الفئة المتناقضات المبررة فنياً في قسوة المشاهد التي ستعرض لاحقاً . وخاصة مشهد مقتل الإمام إسماعيل ، ولحول ولد فلة ..هذه الفئة تنتمي إلى الساقطات ومن لا

أب لهم فيكنون بأسماء أمهاتهم .فئة خائنة تمارس القتل بدون حاجز أخلاقي أو قانوني أو عرفي الأخ يقتل أخاه والابن يرغم أهله على أفعال غبر مبررة. وهذه قمة المأساة التي تجسدها هذه الرواية

يوركبة صوت الجهاد والتضحية والاعتراف بالخصم

"سأحتقر من حولوا ولد فلة وأمثاله إلى آلات تدمير ا ولكني سأظل أحترم أولئك الفتيان الذين رفعوا السلاح في وجه الحكومة مدفوعين بالشعور بالغبن واليأس "[18]

وفي موقف ثان يقول في محاورة الخائف من إعلان ملصق في الجدار

" دلني أنت على جيفة واحدة منهم أصيب في نفس أو أهل أو مُس في رزق ؟..."[19]

" عفو الساسة عن القتلة ذنب أكبر لا بد أن يُقاوم"[20]

فالسارد من البداية يقد م صوت الجهاد الصوت° المعارض لكل تسوية منطلقاً من الشرعية الثورية ، وهذه تقنية سردية وقناع لتمرير أفكار الناص ، وتعطي للحدث الدرامي تدفقه نحو النهاية المأساوية التي تجسد اللاحل للأزمة التي تعرضها الرواية . وتعمل على تعميق الخلاف بين الفئات المتناحرة .

بشاعة المشاهد :

يجسد قناع الانتقام من الذين مارسوا القتل بكل أشكاله دون تفريق بين مذنب وبريء نلمس هذا في مشهد مقتل لحول ولد فلة أمامها من طرف رشيد الذي نثره السارد على مواضع من النص على صفحات ..

284،285،64،65...مجتزئ منها ما يناسب المقطع

–" أطلق ثم أطلق ، في صمت بلا تغيير . فانقذفت قطعة السلاح من يد الشبح وتهاوت الجثة وسط النثار . وجاء صراخ المرأة من خلفه فضيع التمزق :

" لحوووووول ولدي " فلم يتزعزع متحسساً زر القاطعة مشعلاً ضوء الغرفة . فظهرت الجثة تلفظ آخر رعدة وسط الدم ،فوضع اللمبة في جيبه ورفع المحشوشة بيده اليسرى فصوبها فجأة إلى صدر المرأة فلم تأبه واقفة أمامه تئن نادبة خديها قبل أن ترتمي على الجثة . فحولها عنها وأفرغ تعبئتها على صورة وساعة حائطية "[22]

–" ثم فكت عن الجثة وتركتها تسقط مترامية بلا حراك . وانحنت على الرأس بأنين كلبة ، مضمخة يديها بدمه طالية على وجهها ناشجة قلت لا تعود قلت ارحل ثم استقامت ومسحت على صدرها غارزة أظافرها في كفيها فاتحة عينيها فاغرة فاها على صرخة خرساء حتى كادت تسقط "[23]

بعد جمع عناصر المشهد المنثور يقف القارئ على بشاعة الموقف الذي صوره السارد وكأني بلسان حاله يقول اشربي يا خارجة عن القانون من الكأس الذي شربت منه كل ضحايا المأساة ، وبهذا يحدث توازن نفسي لديه. ويعيش لحظة في رحاب التطهير الذي يعيد له ما فقده خلال حقبة زمنية عاش خلالها هوس الكوابيس المؤلمة من خلا اعتماد الناص على شخصيات ومشاهد واقعية ، يكون قد وصل مقصديته من الكتابة الروائية، بإدانة الذين يعملون على بقاء الأوضاع كما هي لأنهم هم المستفيدون مما يقع " معضلتنا أننا أمة تبدو عاجزة عن إيجاد بديل فكري للعنف لفك أزماتها "[24] وهذا قناع آخر لكشف زيف الواقع بكل أبعاده

اتكأ السارد على التاريخ الجزائري في عرض مسرحي ، جعل منه بؤرة توتر دائم وكأن هذه البقعة من المعمورة كتب عليه الشقاء الأزلي والعنت الأبدي

"إن نحن حفرنا على إثر مرورنا في التاريخ وجدنا ذكر الآخرين الذين احتلوا أرضنا أو فتحوها من الفينيقيين والقرطاجنيين وغيرهم مروراً بالرومان وغيرهم إلى البيزنطيين إلى العرب وانتهاء بالفرنسيين ذلك ما يسبب الإحساس بالتمزق في الوجدان والشرخ في الذاكرة . كأننا وُجدنا لمكون هكذا الإنسان اللاتاريخي الضال يحثاً عن أناه"[25]

1–الرواية قضايا وآفاق : عبير محمد : الواقعية السحرية في الرواية اللاتينية .ص190 هـ.م.ع.ك 2009

2–جان موكارفسكي : الفن باعتباره حقيقة سيميوطيقية . ت سيزا قاسم . مدخل إلى السيميوطيقا ج2 ص 125

3 –4 –فاطمة ديلمي : بنى النص ووظائفه ص11 .دار سحر 2005 سوريا

5 – جان موكارفسكي : الفن باعتباره حقيقة سيميوطيقية . ت سيزا قاسم . مدخل إلى السيميوطيقا ج2 ص 126

6– فاطمة ديلمي :مرجع سابق ص16 نقلاً عن جوليا كريستيفا السيمياء علم نقدي

7– غادة السمان حوار في جريدة الشروق اليومية الصادرة 7أفريل2009 العدد 2577

°° – الرواية قضايا وآفاق مقال :مصطفى الضبع : الواقع وأقنعته في الرواية العربية .ص188 الهيئة المصرية العامة للكتاب 2008

8–الرواية مذنبون . لون دمهم في كفي صفحة الغلاف الخارجي ظهر الرواية ص:276..277

9–الرواية مذنبون . لون دمهم في كفي .. صفحة 11

10–شعيب حليفي :شعرية الرواية الفانتاستيكية :ص32

10 –11–12– الرواية مذنبون . لون دمهم في كفي .. صفحة 82

13– م.س:83

14–م, س :85

°– المقصود بصوت الجهاد الشرعية الثورية التي يمارس بها السلطة في الجزائر المستقلة بمعنى أن من له الحق في حكن البلاد لا بد أن يكون شارك في ثورة التحرير ... وهذا الفعل يؤهله لإقامة العدل بين الناس هذا ما يشير إليه النص 15– م.س: ص:87

16– م.س: 123

17– م.س : 126

18 –م.س ص: 106

19–م س: 21

20– م س 27

22–الرواية ص284

23– الرواية ص65

24– الرواية ص :64

25– الرواية ص 256

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

عوائق تنمية الصناعة الصيدلانية في الجزائر

د. عبد السلام مخلوفي

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة بشار

مقدمة:

يحتل الدواء مكانة بارزة على مستوى الحكومة لارتباطه بصحة الأفراد و المجتمع. لهذا يعتبر توفير الدواء من مسائل الأمن الوطني الذي تحرص الدولة على الإهتمام به و توفيره خاصة من خلال صناعتها الصيدلانية الفتية التي لا تغطي سوى نسبة 34,54% من سوق الدواء، رغم ما بذلته الدولة من جهود لتطويرها و ترقيتها. و هي تواجه تحديات حقيقية نتيجة المتغيرات الإقتصادية و القانونية التي شهدتها الساحة الدولية.

و أهم هذه التحديات التي يتطلب على صناعة الدواء الوطنية الإستعداد لها و مواجهتها، إنفتاح السوق أمام منتجات شركات الدواء العالمية، حيث أن سوق الدواء في الجزائر تهيمن عليها الواردات بأكثر من 65%، و إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة(TRIPS)، التي تجد الجزائر نفسها ملزمة بتطبيق بنودها إثر انضمامها المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية. و المتتبع لمسار وواقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر يجد، رغم أهميتها الإستراتيجية و التحديات التي تواجهها، بأنها اعترضتها جملة من العوائق الداخلية.

يتطرق هذا البحث لأهم العوائق التي تحول دون تنمية و تطوير الصناعة الصيدلانية في الجزائر و التي أهمها:

1.غياب سياسة دوائية وطنية تعمل على حماية و ترقية الإنتاج الوطني: توجد العديد من المظاهر تدل على هذا أهمها:

– السماح باستيراد الأدوية المنتجة محليا و الكافية للسوق. و هذا ما تم من خلال تراجع الدولة عن منشور 2003 الذي ينص على منع إستيراد 128 دواءا ينتج محليا. حيث أن هناك مجموعة معتبرة من الأدوية التي يتم استيرادها بإمكان مصنعين مـحليين إنتاجها و بكميات كبيرة في مقدمتهم صيدال. و كمثال على ذلك، دواء Tamiflu الجنيس المضاد لأنفلونزا الطيور(الزكام الحاد)، حيث أنتجت الجزائر كمية معتبرة منه سنة 2006، و في نفس الوقت إستوردت هذا الدواء من شركة Suisse Roche [1]، مما أثر على مبيعات المنتج المحلي.و كانت إتحادية مرضى السكري في الجزائر طالبت الحكومة بإلغاء رخصة إستيراد دواء الأنسولين مع المخبر الدانماركي NOVO NORDISK، على أساس أن مجمع صيدال بإمكانه تغطية حاجة مليوني مريض بداء السكري، و توفير ضعف حاجيات الجزائر من الأنسولين و البالغة 2,4 مليون وحدة سنويا، إلا أن الجزائر،رغم تعهدها بوقف الإستيراد، لا زالت تستورد مادة الأنسولين[2].

و لقد أدى الإفراط في استيراد المواد التي تنتج محليا، و كذا الكميات فوق الحاجة الوطنية، إلى خسارة سنوية تقدر بحوالي 120 مليون دولار بسبب نهاية صلاحية الأدوية[3].

– إلغاء دفتر الشروط المتعلق بالإستيراد لسنة 1997، والذي كان يلزم المستوردين بإنشاء وحدات إنتاجية بعد مرور سنتين من الترخيص باستيراد الأدوية. و لعل هذا الإجراء الذي أقدمت عليه الدولة يبين عجزها و عدم قدرتها على توجيه المستوردين لإنتاج أنواع محددة من الأدوية، هي أولوية بالنسبة للصحة العامة. ففضلت إلغاء القانون. و إن كانت المخابر التي أقامت مصانع لها في الجزائر تأتي في مقدمة المستوردين للأدوية.

– طول المدة في تسجيل الأدوية: لا ينبغي من الناحية القانونية أن تتجاوز مدة دراسة الملف أربعة أشهر، تسلم بعد ذلك شهادة البيع الحر لمدة سنة واحدة إذا استوفى الدواء مجموع الخبرات. و على إثر سنة من الإستهلاك يسلم مقرر التسجيل لمدة أربع سنوات، قابلة للتجديد على أساس ملف تقني و علمي ما لم يطرأ حادث تتم معاينته. غير أن عملية تسجيل الأدوية على مستوى مديرية الصيدلة بوزارة الصحة بطيئة جدا[4]. فمن تاريخ 31 ديسمبر 2000 حتى نوفمبر 2001 لم تحصل 1991 شهادة للبيع الحر على مقرر التسجيل. كما لم تحصل مجموعة من المنتجات موجودة قيد الخبرة السريرية منذ1997 على رد من الخبراء السريريين و المحللين[5].

– الإعلان الرسمي للدولة بعدم حماية وتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية: جاء هذا إثر تصريح السيد عبد الحميد تمار وزير الصناعة و ترقية الإستثمارات عندما أعلن بأنه" لا توجد حماية أو إجراءات مرتقبة من قبل الدولة لتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية أمام الإلتزامات الدولية التي تنتظر الجزائر، خاصة مع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة. و يبقى الحل الوحيد من أجل تنمية الصناعة الدوائية هو "الإندماج"، و الوزارة مستعدة لتوفير مجلس قانوني للمساعدة في هذا الإطار"[6].

يتضح بأن الدولة رفعت يدها تماما عن دعم و مساندة الصناعة الوطنية الفتية، متعللة بأن الإلتزامات الدولية لا تسمح بالحماية أو الدعم. و كأن الدولة قامت بتعجيل تطبيق بنود منظمة التجارة العالمية، و هي لم تنضم بعد، و لم توقع على أية تعهدات أو التزامات معها. في الوقت الذي تسمح القواعد المفروضة من طرف المنظمة العالمية للتجارة ذاتها باستثناءات عديدة في مجال الصحة، كأن تخصص الدولة دعما ماليا للمخابر الوطنية[7]. و في الوقت الذي من المفروض أن تسعى الدولة إلى تقديم الدعم و الحماية للصناعة الوطنية أمام المنافسة الدولية الشرسة قبل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث لا التزامات بتطبيق بنودها.

و بالمقابل نجد الدولة أمام معادلة لم تتضح رؤية حلها. فهي من جهة لا تقدم أية مساعدة للصناعة الوطنية القائمة على إنتاج الدواء الجنيس. و من جهة أخرى تشجع بل تفرض إستيراد الأدوية الجنيسة من خلال مطالبة وزارة الصحة المتعاملين و المستوردين بالتوقيع على تعهد خاص يلتزم بموجبه هؤلاء باستيراد ما نسبته 45% من الأدوية الجنيسة من مجموع الأدوية التي يتم إقتناؤها مقابل تسلم برنامج الإستيراد الجديد[8].

إن توجه الدولة نحو تشجيع إستيراد الدواء الجنيس يعكس رغبتها في تشجيع إستهلاك هذا الأخير الذي بلغت نسبته في سوق الدواء الوطنية 35% سنة 2007. كما تهدف إلى زيادة المنافسة في هذا النوع من الدواء من أجل إنخفاض سعره في السوق المحلية. و هي سياسة مطلوبة، بل واجبة، خاصة في ظل عدم قدرة الإنتاج الوطني على تغطية السوق الوطنية و احتياجها إلى الواردات. بل نجد كثيرا من الدول تبني سياستها على هذا. فنجد مثلا نسبة الدواء الجنيس في الولايات المتحدة الأمريكية 40% من سوق الدواء سنة 2006. و في أوروبا 15%، و في فرنسا يقدر سوق الدواء 3,1 مليار أورو منها 1,6 مليار أورو للدواء الجنيس، بنسبة 17% من السوق المعوض[9].غير أن هذا يطرح مشكلا بالنسبة للمنتجين المحليين الذين ينتجون بالخصوص الأدوية الجنيسة، بما فيهم صيدال، و يعرضهم لمنافسة شديدة من قبل شركات الدواء العالمية، إذا لم يحضوا بدعم و مساندة الدولة لهم. و لقد صرح

الرئيس المدير العام السابق لمجمع صيدال بأن مؤسسته تكبدت خسارة 13 مليون دولار جراء فوضى سوق استيراد الأدوية في الجزائر[10] سنة 2008.

في هذا الإطار إعترض المنتجون المحليون على قرار الوزارة الرامي إلى رفع نسبة الأدوية الجنيسة المستوردة، في الوقت الذي لا تقدم أي دعم لإنتاج هذا الدواء محليا، و كأنه لا توجد سياسة وطنية للدواء واضحة المعالم. عكس ما يحدث في تونس و المغرب، أين يتم استيراد فقط المنتجات التي لم تتمكن صناعتهما الوطنية من إنتاجها. و يتم توقيف الإستيراد مباشرة بمجرد تصنيعها محليا[11]. كما أن قرار الوزارة يجب أن ترافقه قرارات ضبط سوق الدواء من تسجيل و تسويق و تعويض الأدوية الجنيسة. حيث توجد ملفات خاصة بتسجيل الأدوية الجنيسة عالقة على مستوى وزارة الصحة، لم يتم تسويتها منذ سنتين[12].

كما يجب فتح حوار و تعزيز التواصل مع المتعاملين في قطاع الصيدلة، و تحديد قائمة الأدوية الجنيسة المسموح باستيرادها و تبيينها لجميع الأطراف المعنية، و عدم ترك الإستيراد حرا دون ضوابط أو توجيه. فيمكن أن نجد 30 نوعا من الأدوية الجنيسة لدواء واحد.

من التحليل السابق يمكننا أن نرشح بأن السياسة المزدوجة المتمثلة في تشجيع إستيراد الدواء الجنيس و تشجيع و حماية الصناعة المحلية القائمة على إنتاج الدواء الجنيس هي السياسة المناسبة التي نضمن بها توفير الدواء بالسعر المنخفض، و في نفس الوقت نحافظ بها على الصناعة الدوائية الوطنية. و تأتي ضرورة دعم و حماية المنتج المحلي نظرا للإعتبارات التالية[13]:

أ. أن الصناعة الدوائية المحلية عبارة عن جهاز إنتاجي ضعيف، لم تتعد نسبة إستغلاله 30%[14].

ب. توجد تبعية خطيرة للمخابر الأجنبية تعكسها نسبة الإستيراد التي بلغت 65,46% سنة 2008.

ج. أن السوق الدوائية في الجزائر سوق معتبرة بـ 1,6 مليار دولار، و نسبة نمو سنوية متوسطها 10%.

د. يوجد نظام تأمين إجتماعي واسع يغطي 80%.

2. مشكل تسعير الدواء: يمثل مشكل الربح المعرقل الأساسي لنجاح أية سياسة وطنية في قطاع الصحة تقوم على تشجيع استهلاك الأدوية الجنيسة.

هامش الربح المحدد من طرف الدولة لبيع الدواء

هامش الربح لموزع الجملة	هامش الربح للصيدلي	سعر الدواء(دج)
%20	%50	70 – 01
%15	%33	110 – 71
%12	%25	150 – 111
%10	%20	151 – فما فوق

المصدر: Yasmine Ferroukhi, La lourde facture du medicament en algerie le 23.05.2005 du site www.santemaghreb.com

من خلال الجدول نجد أن الأدوية التي تقع عند مستوى السعر المرتفع(151دج– فما فوق)، يكون هامش الربح فيها كبيرا، و هي تقريبا كل الأدوية المستوردة، و تمثل أكثر من 90% من الأدوية الموجودة في السوق. و من زاوية تحقيق أعلى ربح، يكون من مصلحة الصيادلة تشجيع إستهلاك هذا الصنف من الأدوية الباهضة الثمن على حساب الجنيسة و ذلك للإستفادة من هوامش ربح كبيرة.

و من خلال المقانة بين هوامش الربح في أسعار الأدوية الجنيسة و الأصلية في كل من الجزائر و فرنسا، يتضح بأن هناك محفزات لاستهلاك و شراء الأدوية الأصلية المستوردة من فرنسا بدلا من الأدوية الجنيسة المنتجة في الجزائر.

فلو أخذنا – مثلا– دواءا أصليا سعره 1000 دج في كل من الجزائر و فرنسا. نجد هامش الربح الذي يستفيد منه الصيدلي هو نفسه 166,67 دج في كلا البلدين. بينما في حالة الدواء الجنيس المنخفض في السعر و المقدر في مثالنا بـ 400 دج فإن الصيدلي في فرنسا يربح من بيعه نفس الهامش الذي يتحصل عليه من بيع الدواء الأصلي الأغلى. بينما في الجزائر فإن الصيدلي لن يتحصل سوى على هامش قدره 66,67 دج.

مقارنة هامش ربح الصيدلي في أسعار الأدوية الجنيسة و الأصلية في كل من الجزائر و فرنسا

الدواء الجنيس(Générique): 400 دج	الدواء الأصلي(Princeps): 1000 دج	
66,67 دج	166,67 دج	هامش ربح الصيدلي في الجزائر
166,67 دج	166,67 دج	هامش ربح الصيدلي في فرنسا

المصدر: صادق بوشنافة، مرجع سابق، ص427 (بتصرف)

يتضح أن هذه السياسة في الجزائر لا تشجع على وصف أو الترويج للمنتج الجنيس كون أن ربح الصيدلي في المنتوج الأصلي وهو مستورد طبعا يقدر بنحو ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه عند بيع منتوج جنيسي وهو طبعا منتج محليا، على العكس من ذلك في فرنسا التي تمنح نفس الهامش للصيدلي ما بين الدواء الأصلي و الجنيس حتى تشجع بيع المنتج المحلي الجنيس[15].

إن هذه المقاربة تجعلنا نقول بأن الصيدلي في النهاية تاجر يهمه الربح. لهذا يجب أن لا تغفل الدولة هذا البعد في المسألة، و يجب معالجة مشكل هامش الربح عند وضع سياسة سعرية للأدوية يراد من خلالها تشجيع إستهلاك الأدوية الجنيسة، كما تفعل كثير من الدول التي تقر دعما للأدوية الجنيسة، منها و.م.أ، ألمانيا، و فرنسا التي تعمل على منح صيغ تفضيلية للصيادلة لتعويض خسائرهم المحتملة من خلال تطبيق الأسعار المرجعية[16].

3. مشكل تعويض الأدوية:

يعتبر الدواء العنصر الأساس في السياسة الصحية. و يلعب الضمان الإجتماعي دورا مهما في هذه السياسة باعتباره السند المؤسساتي المالي لها، إذ أن 31% من الشعب الجزائري يستهلكون الدواء[17]. و يعتبر الجزائر البلد الإفريقي الوحيد الذي يملك و يستخدم نظام تأمين إجتماعي حقيقي، يغطي 80% من المواطنين، و يؤمن نسبة كبيرة من نفقات الدواء للمؤمنين[18]. إلا أن قيمة الدواء تنعكس على حسابات الضمان الإجتماعي إذا لم تراعى قيمة التعويض، حيث بلغت نفقات تعويض الأدوية 47 مليار دج بالنسبة للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية CNAS فقط سنة 2005، و هي ما تمثل نسبة 40% من نفقات الصندوق[19]. و كانت نفقات الضمان الإجتماعي في مجال الصحة بشكل عام 105 مليار دج في نفس السنة[20].

لهذا ألغى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي 134 دواءا من التعويض، منها 31 مصنوع محليا[21].كما أن نسبة تعويض الأدوية الجنيسة المقدرة في سوق الدواء بـ 35% لا تتجاوز 25%، و هي نسبة ضئيلة جدا لا تشجع أبدا على إنتاج و استهلاك الدواء الجنيس.

لهذا تمت المصادقة يوم 2008/04/03 من طرف الحكومة على المقرر الوزاري المتعلق بتحيين قائمة الأدوية القابلة للتعويض. حيث قررت رفع عدد الأدوية الخاضعة للتسعيرة المرجعية إلى 295 تسمية دولية، و هو ما يعادل 2156 تسمية تجارية، بعدما كانت لا تتجاوز 116 تسمية دولية[22]. و يبقى قرار عدم تعويض الأدوية المنتجلة محليا ليس في صالح الصناعة الوطنية. بل هو يقضي عليها تماما لضعف الطلب على الأدوية غير المعوضة. حيث أن المريض يلجأ إلى شراء الأدوية المعوضة، و يتجنب الأدوية غير المعوضة إلا للضرورة. أي أن نجاح الصناعة الدوائية الوطنية مرهون بانخفاض أسعار الأدوية من جهة و هو ما تسعى الدولة لتحقيقه من خلال تشجيع الأدوية الجنيسة. و من جهة أخرى بمدى تعويض صندوق الضمان الإجتماعي لهذه الأدوية، الذي يهمه انخفاض أسعارها للتقليل من تكلفة التعويض.

من أجل هذا قررت الجزائر تعويض الدواء على أساس السعر المرجعي المرتبط بالدواء الجنيس[23]، على أساس نسبة تسديد قصوى تقدر بـ 80% في الغالب. و لقد قدرت وزارة العمل و الضمان الإجتماعي الأرباح التي سيجنيها الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بعد تطبيق السعر المرجعي بـ 400 مليار سنتيم. و أن نفقات الأدوية تراجعت من 30% سنة 2003 إلى 7% سنة 2006[24].

من خلال تحليل مشكل سعر الدواء و تعويضه وجب أن تكون نظرة شاملة تراعي الصيدلي بالدرجة الأولى لأنه يبقى أولا و أخيرا تاجرا يبيع الدواء و يراعي هامش الربح فيه.

و الهدف المقصود من وراء التسعير المرجعي لتعويض الأدوية هو ترشيد مصاريف الأدوية، و إعادة توزيع الموارد التي يمكن إقتصادها لتوجه إلى تحسين مستويات التكفل بعلاجات صحية أخرى، و يتم التوصل إلى هذا الهدف من خلال[25]:

– تحفيز الأطباء و الصيادلة و المؤمنين الإجتماعيين على وصف و منح و استهلاك الأدوية الجنيسة الأقل كلفة. و في هذا الشأن يلعب الطبيب الدور الأكبر باعتباره الواصف للدواء. كما أن الأطباء، في سوق الدواء، يعدون الزبائن الحقيقيين للمخابر الصيدلية. إذ يصرح أصحاب المخابر بأنهم يبيعون منتوجاتهم، في الأساس، للأطباء، على أساس أنهم يحررون وصفات الدواء للمرضى. هذا يكشف بوضوح بأن الأطباء هم الذين يصنعون النجاح أو الفشل التجاري لكل دواء[26]. غير أن الطبيب المحايد هو الذي يراعي مصلحة المريض، و يصف له الدواء الأقل سعرا ذا الأثر العلاجي المطابق.

– تشجيع المنافسة في مجال السعر بين مخابر الأدوية باعتبار أن آلية التعويض ستؤثر بقوة على حصصهم في السوق الوطنية من أجل تخفيض السعر.

غير أنه من الضروري، إنطلاقا من الحرص على تشجيع الأدوية الجنيسة باعتبارها أدوية ذات أسعار منخفضة، أن تضبط الدولة الأسعار، و لا تتركها عرضة للفوضى، حيث لايعقل أن توجد أدوية جنيسة أكبر سعرا من الأدوية الأصلية. إلا أن هذا وجد بالفعل في 17 منتوج ضمن عينة من 174 دواء جنيس قامت النقابة الوطنية للصيادلة في مارس 2001 بتحقيق حول أسعارها[27].

و كخلاصة لما سبق فإن الجزائر إعتمدت على سياسة وطنية لتشجيع الأدوية الجنيسة يندرج ضمنها[28]:

1. إدراج السعر المرجعي للأدوية القابلة للتعويض من قبل الضمان الإجتماعي.
2. إعادة النظر في هوامش الربح في مجال الأدوية بما يخدم مبدأ تشجيع الأدوية الجنيسة.
3. إبرام إتفاقية جديدة مع الصيادلة المتعاقدين مع صندوق الضمان الإجتماعي تسمح للصيدلي أن يستفيد من تسبيق يصل إلى 50% من المبلغ المخفض شريطة أن يصل إلى 80% من الأدوية الجنيسة المباعة في إطار الإتفاقية.

الخاتمة:

لقد حاول البحث إبراز أهم العوامل التي تعتبر عوائق أمام تنمية و تطوير الصناعة الصيدلانية مستنتجا عدم وجود رؤية إستراتيجية واضحة لتطوير الصناعة الوطنية للدواء.تعكسها ضبابية في المنظومة القانونية الصحية، و كذا تخبط في التوجهات التي تشجع إستيراد الدواء الجنيس من جهة، و لا تمنح دعما حقيقيا للصناعة المحلية القائمة على إنتاج الدواء الجنيس نفسه من جهة أخرى. لهذا يوصي البحث بما يلي:

– ضرورة توفر رؤية واضحة من أجل تنمية و تطوير و دعم صناعة الدواء الوطنية ، تدعمها قوانين صحية و تجسدها إجراءات ميدانية ملموسة.

– تسطير إستراتيجية و سياسة صحية واضحة مبنية على تشجيع إستهلاك الدواء الجنيس، من خلال دعم و مساندة الصناعة الدوائية الوطنية، و تعويض أدويتها من طرف صندوق الضمان الإجتماعي. حيث أن مستقبل الصناعة الصيدلانية في الجزائر يرتبط إرتباطا وثيقا بهذه السياسة.

– وضع سياسة دوائية تقوم على آليات تشجيع الأطباء و الصيادلة لاقتناء الأدوية الجنيسة. و كذا إستعمال الأسماء الجنيسة في دفاتر العيادات و نشرات الإعلام الصيدلاني و غيرها من المطبوعات، و إعطاء الأولوية لتسويق و ترويج الأدوية المحلية من خلال القنوات المسهلة لذلك.

الهوامش:

(1) Le Jeune Afrique, le 3.2.2008

(2) كامل الشيرازي، 1,24 مليار يورو واردات الجزائر من الدواء هذا العام، مقال بتاريخ 28 ديسمبر 2007، مأخوذ من الموقعhttp://64.27.100.63/Elaphweb/Economics ، تم تصفحه يوم 2008.04.04.

(3) عبد الوهاب بوكروح، بسبب الفساد و جشع الإستيراد: الجزائري يستهلك أدوية غير مطابقة. www.maktoobblog.com ، تم تصفحه يوم 2008/04/05.

(4) المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي(CNES)،الجزائر،لجنة السكان و الحاجات الإجتماعية،مشروع تقرير حول الدواء– أرضية من أجل نقاش إجتماعي–، نوفمبر2001.ص 24.

(5) نفس المرجع، ص25.

(6) تصريح السيد الوزير أثناء المؤتمر العلمي الذي نظمه الإتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة بعنوان: أية رؤية تنموية للصناعة الصيدلانية الجزائرية في ظل الظروف الدولية الجديدة، يومي 22–23 أكتوبر 2007 بفندق الأوراسي. ينظر أيضا El watan, du 23 octobre 2007

(7) Joseph ROCHER, Pistes de negociation a l omc pour le renforcement de l industrie pharmaceutique algerienne dans le cadre de la politique de sante du pays, SEMINAIRE "Quelles perspectives de développement pour l'industrie algérienne dans le nouveau contexte international ?" UNOP,Alger 22-23 octobre 2007

(8) www.moheet.com/04/04/2008

(9) Florence couasnon, Le Marche pharmaceutique mondiale en 2006, SEMINAIRE "Quelles perspectives de développement pour l'industrie pharmaceutique algérienne dans le nouveau contexte international ?" UNOP,Alger, Hotel El aurassi, 22-23/10 2007.

(10) كمال الشيرازي، مدير"صيدال" يدعو إلى إنهاء احتكار المخابر الفرنسية لسوق الدواء بتاريخ 2008/4/2 www.Elaph.com/ElaphWeb/3/4/2008 .

(11) عبد الوهاب بوكروح، المرجع السابق.

(12) الأمين العام لـ UNOP لجريدة الخبر، عدد 5286 بتاريخ 2008/4/3

(13) Kerrar, PROPOSITIONS REGLEMENTAIRES POUR LE SOUTIEN DE L'INDUSTRIE PHARMACEUTIQUE ALGERIENNE, SEMINAIRE "Quelles perspectives de développement pour l'industrie pharmaceutique algérienne dans le nouveau contexte international ?" UNOP,Alger, Hotel El aurassi, 22-23 octobre 2007.

(14) بالنسبة للمؤسسات الأعضاء في الإتحاد الوطني للمتعاملين في االصيدلةUNOP،الذي أنشيء سنة 1999. و يضم 27 مؤسسة هي: 4ASANTE, ALDAPH, AVENTIS, BIOPHARM, GROUPE SANTE, IMA, LDM, LGPA, LPA, MERINAL, OFFICINA, GENERICLAB, PRODIPHAL, SAAP, SOMEDIAL, SOPROPHAL, TRUST PHARMA, UPC, VECOPHARM, IBERAL, PROPHARMAL, RODIMED, PHARMALLIANCE, GLAXO SMITH KLINE ALGERIE, SANDOZ SPA, CONTINENTAL PHARM, LABORATOIRES SALEM. ينظر www.unop-dz.org

Yasmine Ferroukhi, La lourde facture du medicament en algerie le 23.05.2005 du site : المصدر www.santemaghreb.com

(15) صادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية–حالة مجمع صيدال–"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 427.

(16) الشروق اليومي، بتاريخ 27 04 2007

(17)Le Maghreb, le 23/10/2007.

(18) Trân Van Thinh Paul أول سفير للجنة الأوروبية لدى هيئة الأمم المتحدة في جنيف، و لدى منظمة التجارة العالمية من سنة 1979 حتى سنة 1994. متخصصة في مسائل التنمية في حوار مع جريدة El Watan بتاريخ 15. 10. 2007.

(19)Ait said malik, Impact de la production national sur les depenses de remboursement du marche, SEMINAIRE "Quelles perspectives de développement pour l'industrie algérienne dans le nouveau contexte international ?" UNOP,Alger, Hotel El aurassi, 22-23 octobre 2007. pharmaceutique

(20) مداخلة وزير العمل و الضمان الإجتماعي، السيد الطيب لوح. ضمن اليومين المهنيين حول الأدوية الجنيسة و المنتوجات الصحية في الجزائر، الجزائر:مكتبة الحامة، يومي 7–8 ماي 2006. www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/communication/2006/co_070506_ar.doc

(21) المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مرجع سابق،ص 41.

(22)جريدة الأيام، عدد 765، بتاريخ 2008/4/5 www.elayam-dz.com

(23). معنى السعر المرجعي لتعويض الأدوية: هو التعويض الذي يحصل عليه المريض عند اقتنائه للدواء، و يكون التعويض وفق سعر الدواء في شكله الجنيس الذي يقل سعره على الأقل بـ 30% عن سعر الدواء الأصلي. و لقد أصبحت التسعيرة المرجعية لتعويض الأدوية سارية في بلادنا منذ تاريخ 16 ابريل 2006.

(24) جريدة الأيام، المرجع السابق.

(25) http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/presse/2005/pr_261205_AR.htm

(26) و لهذا نجد الشركات العملاقة تغري الأطباء من أجل ترويج منتجاتها و وصفها للمرضى، حتى و إن كانت مرتفعة السعر مقابل حوافز باهضة و هدايا مثل عينات الدواء المجانية أو الأدوات المكتبية، كما قد يصل الأمر إلى تجديد عيادة الطبيب على حساب الشركة، واشتراكه في المؤتمرات العلمية العالمية، ورحلات صيفية، وفي حالة الأطباء أصحاب المستشفيات والمراكز الطبية الكبيرة ممن لهم القدرة على تحريك سوق الأدوية لصالح شركة معينة يتم حصوله على نسبة من مبيعات أدوية الشركة؛ وهو ما يطلق عليه البعض "البيزنس القذر"، لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ينظرالموقع إنتصار سليمان، دخل كبير و مستقبل قصير، موقع www.islamonline.net/servlet/Satellite، تم تصفحه يوم 2008.03.07

(27) المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي (CNES)، مرجع سابق،ص 34.

(28) مداخلة وزير العمل و الضمان الإجتماعي، السيد الطيب لوح. مرجع سابق.

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية " حالة الجزائر"

بلحاج فراجي
قسم العلوم الاقتصادية - جامعة بشار

الملخص: إن الاندماج في الحركة الاقتصادية الإقليمية والعالمية، يتطلب من جهة إجراء تعديلات هيكلية على المستوى الكلي تعود على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنفع وتتمكن من التكييف مع الفضاء الاقتصادي الدولي،ذلك من خلال زيادة كفاءتها الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية، ومن جهة أخرى تحسين أدائها ومرد وديتها . و سوف نتطرق من خلال هذا المقال الى المحاور التالية :

- مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها التنموية.
-تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- سبل تدعيم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر

المقدمة:

إن المؤسسة مرت بتغيرات مسايرة للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها المجتمعات، وقد شغلت المؤسسة الاقتصادية بال الكثير من المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة باعتبارها نواة النشاط الاقتصادي، إذ عرفت أشكالها وأنماطها تطورات كبيرة وفقا لمقتضيات التطور العالمي والتكنولوجي السريع خاصة في القرن العشرين. والجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية المعاصرة اتجهت إلى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، وقد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق أنشأت في سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية وتأهيل نشاط هذه المؤسسات كل هذا أعطى مجالا واسعا ودعما قويا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ومع ذلك فإن القطاع ما زال هشا و غير قادر على المنافسة ومعرضا للعديد من العراقيل كمشاكل التمويل و العقار بالاضافة الى الجانب التنظيمي ، الانتاجي و التسويقي .

مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها التنموية:

أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كثيرا من الجدل في الأدب الاقتصادي ، رغم وجود و إنتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة دول العالم النامي و المتقدم على حد السواء ، فالغرض من وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جد مهم للأسباب التالية (1) :

– تحديد أعضاء القطاع و بمعنى آخر المجموعات المستهدفة حتى يتمكن المسؤولون من إتخاذ القرارت التحفيزية لفائدة المنظمين .

– تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لإستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الإقتصادية، وتقديم الإستشارات لهذه المنشأة حول الفرص الاستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة.

– وضع سياسة إقتصادية تشجع على النمو بصفة عامة ، و نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة

– تبني فهم أفضل لدور وأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي ، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الأوساط الإقتصادية الدولية

و المحلية ، كما أن الكثير من الدول يتعذر عليها تحديد المفهوم لإختلاف و ضعها الإقتصادي و التنظيمي ، و قد نجد على مستوى دولة واحدة عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك راجع إلى(2): الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الإقتصادي من مؤسسة لأخرى، والإختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الإقتصادي، ومدى التقدم التكنولوجي ، ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى....إلخ لقد رأينا فيما سبق أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يشكل صعوبة كبيرة، لذلك تم الإعتماد على جملة من المعايير يمكن الإستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات، و هذا رغم كثرة هذه المعايير والتي تشكل هي الأخرى مشكلة في تحديد هذه الماهية، فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر معيار عدد العمال، رأس المال، مستوى التنظيم، درجة الإنتشار، كمية أو قيمة الإنتاج، حجم المبيعات، مستوى الجودة....إلخ وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر لإستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت(3). وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الإختيار المناسب بينها كما يمكن تصنيفها إلى صنفين هما: المعايير الكمية و المعايير النوعية.

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01–18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي إعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي بعد ذلك المواد6،7 منه لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيما بينها على النحو التالي:

–1المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(4):

تعرف مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع إستفاءها لمعيار الإستقلالية.

أما تعريف كل مؤسسة على حدا هو كالتالي(5):

– المؤسسة المصغرة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل مابين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

–المؤسسة الصغيرة: تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10و 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار(6).

المؤسسة المتوسطة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 و 250 عامل، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار ومليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.

خصائص المؤسسة الصغيرة و المتوسطة (7).

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي :

صغر حجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على الموازنة و التكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية.

محدودية الإنتشار الجغرافي إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية .

سرعة الإستجابة لحاجات السوق ذلك لأن صغر الحجم

و قلة التخصص،كلها عوامل تسمح بتغير درجة مستوى النشاط أو طبيعته على إعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

القدرة على الاندماج في النسيج الإقتصادي الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية و حرفية .

نظام معلوماتي غير معقد يتلازم مع نظام القرار الغير معقد في هذه المؤسسات، وبالتالي سرعة الإعلام و سرعة إنتشار المعلومة

إعتماد الخبرة و القدرة الشخصية على وضع إستراتيجية رد الفعل أكثر من الإعتماد،على خطة إستراتيجية رسمية وصريحة .

هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود .

سهولة التكييف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات .

مهما إختلف حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإن إستقلاليتها المالية تبقى نسبية فهي مرتبطة بالنظام البنكي.

أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(8).

إن بداية الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان بعد إنهيار الأوضاع المالية خصوصا في منتصف الثمانينات في معظم البلدان، و خاصة عدم قدرتهم على الإستمرار في إنشاء مؤسسات كبيرة وحتى في عدم القدرة على الإحتفاظ بالمؤسسات التي كانت موجودة .كما أن التحولات الإقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي خاصة برامج الخوصصة التي طرحت حتمية التنمية،و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص . فالتغيرات التي شهدها العالم و التي نجم عنها تحرير التجارة، والعولمة فضلا عن التقدم في الإصلاح الإقتصادي في العديد من الدول العربية، زادت من أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الإقتصادية غير أن نجاح هذا القطاع يعتمد على وجود قطاع عام قادر على توفير البنى الأساسية المؤهلة لعملة التنمية، لذا فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي، نظرا لسهولة تكيفها والتي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية، و تساهم في توفير مناصب عمل جديدة وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية، وبالتالي تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات

الهيكلية، و عليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في علاج الإختلال بين الإدخار، الإستثمار، ودعم ميزان المدفوعات من خلال إحلال الواردات وإمكانية زيادة الصادرات و تحسين الميزان التجاري . كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر لظهور منظمين جدد ، وهذا الأمر يساعد على طرح أفكار جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية ، خاصة إذا كان بالإمكان توجيه المنظمين ومدهم بالمشورة الصائبة من خلال أجهزة متخصصة. ويرتبط الجانب الإقتصادي في الصناعات الصغيرة بجانب إجتماعي هام ، فالمؤسسة الصغيرة توفر فرص عمل لأفراد العائلة ، كما يساهم بتعبئة مدخراتهم وبذلك نجد أن الإندماج بين الجانبين الإجتماعي والإقتصادي يساهم في إستثمار المدخرات، كما يساهم في تحقيق توازن إجتماعي وإقتصادي على المستوى الإقليمي ، وكذلك هناك زاوية أخرى مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تعمل في ظل ظروف تنافسية .

وقد ثبتت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إقتصاديا وإجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الإقتصادي خاصة في قطاع الخدمات و الصناعات التحويلية ، إذ تعتبر وسيلة للتنمية المستدامة واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة .

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا أساسية في المرحلة الإنتقالية التي يعيشها الإقتصاد الوطني ذلك من خلال : إنتاج سلع وسيطية وسلع بإنتاج مواد تعوض المنتجات المستوردة أو بتوسيع سلسلة منتجات إستهلاك النهائي. توزيع المداخيل : المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تشكل مصدر الدخل من خلال الأجور المقدمة للمستخدمين فيها و تساهم في توسيع الوعاء الضريبي الذي يهم الجباية وبالتالي تعتبر مصدرا جديدا لتنمية إيرادات الدولة من خلال الإقتطاعات الضريبية المختلفة ودفع فوائد القروض فيما يخص البنوك .

خلق مناصب شغل : تساهم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بشكل إيجابي في توظيف مناصب الشغل دائمة وتوزيعها على مختلف القطاعات المختارة عند الإستثمار .

خلق توازن جهوي : تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إحدى عوامل التنمية الإقتصادية الريفية،وذلك لأن التنمية الإقتصادية والإجتماعية تتطلب توجيه عدد من الإستثمارات نحو المناطق الريفية، ومن التجارب التي صارت مضرب الأمثال عند الاقتصاديين بين الرأسماليين هي التجربة اليابانية التي تعتمد على التعاون بين الريف والمدن، فالمصنع في هذه الأخيرة يصنع تصميمات إعتمادا على المواد الأولية التي يتحصل عليها من هذا المصنع الكبير، و يعتبر ذلك تكاملا إقتصاديا جغرافيا واضحا أثبت نجاحه من خلال إتقان العمل الصناعي.

خلق القيمة المضافة: وذلك من خلال مبادلات السلع والمنتجات أي انتاج و توزيع واضح و ذو مستوى عالي،وعلى هذا فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة.

توفير المواد الأولية للمؤسسات الكبيرة، مما يساعد على تقليل تكاليف التخزين وزيادة حجم المبيعات. العمل على تدريب و بناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كلفتها . إمتصاص فوائد الأموال العاطلة و المدخرات، و العمل على تشغيلها و المشاركة في أرباحها .

تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من الخطأ تشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية بعيدا عن الاقتصاد العالمي، فالمرجعية هنا أساسية و ضرورية لإظهار النقائص و القيود التي أعاقت المؤسسة الجزائرية، فالإصلاحات المستمرة التي عاشتها هذه الأخيرة لم تمكنها بعد بمواكبة التطورات العالمية، خاصة بعد تغيير نمط التسيير الموجه إلى نظام اقتصاد السوق(9).

لقد أدى هذا الإصلاح إلى إزالة العديد من المؤسسات العمومية التي لم تعد باستطاعتها تحقيق الربحية و المنافسة، وأصبح من الضروري على الدولة التكفل ببعض المؤسسات و التي بمكانها النجاة و هذا بمحاولة تأهيلها وفق برنامج إصلاحي مشترك بين دول الاتحاد الأوربي و وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة. يعتبر مفهوم التأهيل من المصطلحات الكثيرة التداول في الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، و قد ازداد استعماله منذ سنة 1998 و هو التاريخ الذي تم فيه التفاوض مع دول الاتحاد الأوربي، لقد تعددت المفاهيم التي أعطيت لهذا المصطلح لكن جلها تنصب في ضرورة التأقلم مع التحولات و التغيرات الاقتصادية الدولية. و هو يجسد رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و مشاركة التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث تعبر هذه الرغبة على نية الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي، و لا يتحقق ذلك إلا بمؤسسات ذات مستوى عالي من الأداء و هو العامل الغائب عن المؤسسة الجزائرية.

في غياب شرط الاندماج في الاقتصاد العالمي دخلت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها استدراك التأخر الذي يفصلها على المؤسسة المؤهلة دوليا، و ذلك عن طريق وضع برنامج خاص بإعادة تأهيل المؤسسات في كل الجوانب، فلا يمكن أن تتمكن المؤسسة الجزائرية من مواجهة التنافسية الدولية في حالة عدم وجود تأهيل على مستوى المنتجات،نظم التسيير،الإنتاج و التسويق....

مفهوم برنامج التأهيل:التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها،حتى تضمن شروط البقاء و تحقيق مردودية اقتصادية،فبرنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف إقتصادي و مالي على المستوى الدولي،و أن تتمكن من تحسين قدراتها التنافسية خاصة في إطار عولمة المبادلات و ترابط السياسات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية (10). إن هدف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير و إنما أيضا مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة. ومما لاشك فيه أن التحولات التي يشهدها العالم دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن توفير المناخ الملائم من خلال السياسات والممارسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، التي تدعم قدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، إن وجود محيط اقتصادي يتميز بالمنافسة، يعتبر أحد المحددات الذي يحدد تنافسية المؤسسات الوطنية، ومن هذا المنطلق قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، كما أنه يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج وتحديثها تماشيا مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة.

سبل تدعيم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر

مفهوم التنافسية: لايمكن القول بأن هناك نوعين من المنافسة في دنيا الأعمال، المنافسة المباشرة والمنافسة الغير مباشرة، و المنافسة الغير مباشرة تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد المتاحة،أما المنافسة المباشرة فهي تلك المنافسة التي تحدث في المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد. و هناك

تعريف آخر يرتكز على السوق و مفاده أن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها، و ذلك استناداً إلى تقويم حصة السوق النسبية.

عوامل التنافسية(11):

هناك ثلاث عوامل أساسية تحد درجة المنافسة و هي:

* عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين، فكلما زاد عدد المؤسسات كلما ازدادت شدة المنافسة بينهما و العكس بالعكس صحيح.

* سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق، فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج و تسويق منتج معين، كلما زادت شدة المنافسة، والعكس صحيح.

* العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق و تلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها و عرضها من هذه المنتجات، فكلما زاد المعروض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت شدة المنافسة و العكس صحيح. تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر : إن الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يمكنها من الصمود و منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية و الدولية، وذلك من خلال إجراء فحص و تشخيص دقيق لكافة العقبات و العراقيل التي تحد من قدرة هذه الصناعات على المنافسة و العمل بجدية لإيجاد حلول ناجعة و عملية تتعدى النصوص القانونية بما يؤدي إلى تعزيز قدرتها التنافسية و ضمان بقائها في السوق، و من المفيد التذكير هنا بأن تطوير القدرة لتنافسية لهذه المؤسسات يعتمد بشكل كبير على التأثير على المحددات المختلفة للقدرة التنافسية: العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين جودته، و الاهتمام بنشاط البحث و التطوير والإبداع و تكنولوجيا الإنتاج والتسويق، و هو ما يساعد على تنمية الصادرات و تنويعها و خلق صناعات تصديرية ذات ميزة تنافسية عالية في الأسواق العالمية باعتبار أن التصدير هو الأداة الأساسية لزيادة معدل النمو الحقيقي و الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد و إيجاد فرص عمل جديدة و الحصول على موارد بالعملة الصعبة، كما أن التصدير يعد من الحلول العملية لمشكلة ضيق الأسواق المحلية و انخفاض متوسط الدخل الفردي مقارنة مع الدول المتقدمة، و تعد تجربة دول جنوب شرق آسيا و كوريا الجنوبية مثال يعتدا به في هذا المجال .

و محلية، إنتاج عوامل على تعتمد التي المتوسطة الصغيرة و الصناعات تدعيم و إنشاء إلى الأولى بالدرجة التوجه والعمل على المتقدمة، الدول في مع نظيره مقارنة تكلفته انخفاض من استفادة العمل عنصر بكثافة التي تستخدم .التبعية مظاهر تطبعه ولا بالخارج غير مرتبط صناعي نسيج بناء ثم و من الإنتاج، مدخلات استيراد تقليص

العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تسهيل إجراءات دخولها و ممارسة نشاطها لما توفره من امتيازات لصناعاتنا الناشئة، و الاستفادة من التجربة التونسية و المغربية من خلال جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه الصناعات، كالصناعات النسيجية و الغذائية،.....

في الجزائر و نتيجة لانفتاح السوق و دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ منذ أول سبتمبر 2005،و اقتراب الانضمام بصفة عضو إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن هناك صناعات صغيرة و متوسطة ستزول بحكم عدم قدرتها على منافسة المنتجات المثيلة المستوردة في إطار إعفاء ضريبي كلي أو متدرج نحو الإلغاء، و هناك مؤسسات أخرى يمكنها الصمود غير أنه يجب على السلطات العمومية دعمها و إعادة تأهيلها لزيادة قدرتها على المنافسة . إزالة

القيود و المعوقات الإدارية و ذلك بتوفير البنية التحتية من طرق و مواصلات وتدريب، تأمين التمويل بشروط ميسرة، تشجيع التصدير، تخفيض الضرائب و الرسوم.

خاتمــة:

إن الخلاصة العامة التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة هي ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية،رغم الإمكانيات المتاحة التي تتوفر عليها الجزائر أن الوضعية الاقتصادية مازالت تعرف تدهورا و اختلالات هيكلية في نسيجها الصناعي و على تجارتها الخارجية ، ألزمتها تبني مجموعة من البرامج التصحيحية محاولة منها الخروج من الانسداد الاقتصادي ، و البحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية و الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ،وهذا يستدعي:

– تشجيع الاستثمار خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت مركز التنمية في نظر المفكرين الاقتصاديين و الخبراء مما يستلزم تسطير برامج لتأهيلها حتى تصبح أكثر تنافسية و تواكب التطورات العالمية.

– العمل على إنشاء المؤسسة المختصة بدعم وتأهيل أصحاب المشاريع الصغيرة في عملية التسويق وإدارة العمل والتمويل،كما يجب التكفل بهذا النقص خاصة منها تدريب المنظمين و الإستفادة من فرص التعاون الدولي في هذا المجال.

المراجع :

- 1–آيت زيان كمال ، إليفي محمد : أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (محاولة لاستخراج الدروس منها) ، الملتقى الوطني الرابع حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، يومي 13 و14 أفريل 2008.
- 2– ليلى لولاشي : التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة بسكرة – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005/2004.
- 3– صفوة عبد السلام عوض الله "إقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية" دار النهضة العربية. مصر سنة 1953.
- 4– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 صادرة يوم 30 رمضان 1422 الموافق لـ 15 ديسمبر 2001 ، القانون رقم 01– 18 مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 ، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- 5– عبد القادر نويبات " دور و مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني" الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية 15.14ديسمبر 2004 المركز الجامعي سعيدة .
- 6– فريد راغب النجار " إدارة المشاريع و الأعمال صغيرة الحجم" مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996
- 7– عبد السلام أبو قحف، التنافسية و تغير قواعد اللعبة، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.
- 8– عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر، 2002.
- 9– يوسف بومدين،تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة،رسالة ماجستير الجزائر،2001

10- Bouzar Chabha : Les contraintes de financement de la création des entreprises privées en Algérie , Colloque International sur la Création d'entreprises et territoires , organiser par CREAD , Tamanrasset , le 03 et 04 Décembre 2006.
11-Bendaida Houari : L'investissement dans les PME/PMI en algerie , séminaire national sur l'investissement et l'emploi en algérie , Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion , université Djillali liabès de sidi bel-abbès , les 10 et 11 mai 2005.

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

الترخيص المسبق كأداة لحماية البيئة في التشريع الجزائري

د. منصور مجاجي
كلية الحقوق جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

مقدمة:

ساهم التقدم الصناعي والتطور التقني والتوسع الهائل في استخدام مصادر الطاقة المختلفة،وانتشار وسائل النقل و المواصلات وكثافة استخدامها ،وما إلى ذلك من طرق وأدوات ومنتجات الحضارة الصناعية المعاصرة ،في زيادة التدهور البيئي و تفاقمه ، ولعب اندفاع معظم دول العالم نحو التصنيع و التنمية،وحلم الدولة القوية و لو على حساب البيئة دورا كبيرا في هذا الشأن. إزاء ذلك علت الأصوات بين شعوب العالم بضرورة اتخاذ التدابير الفعالة، لمقاومة الأخطار الناجمة عن التقدم التكنولوجي و محاربة التلوث البيئي ، وشهدت الأعوام الماضية عقد عديد من المؤتمرات العلمية الدولية و الإقليمية و المحلية المتعلقة بمناقشة و معالجة المشاكل البيئية و خاصة التلوث البيئي،وإبرام العديد من المعاهدات والاتفاقات المختلفة التي أرست المعالم الأساسية لحماية البيئة ،كما شهدت وسائل النشر تدفق عديد من المؤلفات التي تعالج هذه المشاكل من كافة النواحي العلمية و الفنية والاقتصادية · إزاء وضع كهذا صار لزاما على المشرع الجزائري–كغيره– أن يتدخل بالتنظيم و التوجيه لكل المسائل المتعلقة بالبيئة و حمايتها من كل ما يضر بها ،وفي سبيل ذلك ومن خلال النصوص التشريعية التي أوجدها في هذا الصدد وفي مقدمتها القانون رقم 03/83 المؤرخ في 1983/02/05المتعلق بحماية البيئة،ومن بعده القانون رقم 10/03المؤرخ في19/08/ 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،اعتمد المشرع على جملة من الوسائل القانونية التي يمكن من خلالها تجسيد الحماية اللازمة للبيئة من كل ما يضر بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة ،في الحال أو في المستقبل،وفي مقدمة هذه الوسائل نجد "**الترخيص المسبق**" الذي بمقتضاه يمكن لسلطات الضبط أن تتدخل مقدما في الأنشطة الفردية لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية البيئة من الأخطار التي قد تنجم عن ممارسة الأنشطة بشكل غيرآمن،فهو إجراء "**وقائي**" نابع من فكرة "**الوقاية خير من العلاج**" .

فما المقصود بهذه الآلية القانونية ؟ وهل نجح فعلا المشرع الجزائري من خلالها في تجسيد الحماية اللازمة للبيئة؟

هذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا الموضوع الذي سنتناوله من خلال النقاط الآتية:

أولا: تعريف الترخيص المسبق .

ثانيا: دور الترخيص المسبق في حماية البيئة .

ثالثا:تطبيقات لنظام الترخيص المسبق في التشريع الجزائري.

أولا: تعريف الترخيص المسبق .

الترخيص هو الإذن الصادر من الإدارة المختصة بممارسة نشاط معين لا يجوز ممارسته بغير هذا الإذن ، و تقوم الإدارة بمنح الترخيص إذا توافرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون لمنحه، وتكاد تقتصر سلطتها التقديرية على التحقق من توافر هذه الشروط و اختيار الوقت المناسب لإصدار الترخيص .

والأصل أن الترخيص دائم ما لم ينص فيه على توقيته،ويجوز تجديد الترخيص المؤقت بعد استيفاء الشروط المطلوبة ،و عادة ما يكون الترخيص بمقابل يتمثل في رسوم يدفعها طالب الترخيص ضمن الشروط اللازم توافرها لإصدار ، وعادة ما يحدد القانون شروط منح الترخيص ومدته و إمكانية تجديده و الرسوم التي يدفعها طالب الترخيص ضمن الشروط اللازم توافرها لإصداره ،ويشترط لكي يكون الترخيص المسبق صحيحا أن تتوافر فيه عدة شروط هى: أن يكون الترخيص في الحالات التي ينظمها القانون ،وأن تلتزم الإدارة بمنح الترخيص متى توافرت شروطه التي حددها القانون ،وأن تكون هناك ضرورة ملزمة لهذا الإذن أو الترخيص وهنا تخضع لرقابة القضاء .

وعليه فالترخيص المسبق هو عبارة عن قرار صادر عن الإدارة المختصة يتضمّن الإذن بممارسة نشاط معين ،فالترخيص الإداري من حيث طبيعته يعد قرارا إداريا انفراديا يدخل في
إطار ممارسة سلطات الضبط المخولة للإدارة قانونا .

ثانيا: دور الترخيص المسبق في حماية البيئة.

للترخيص الإداري دور كبير في تجسيد الحماية اللازمة للبيئة ، فهو نظام من خلاله تتمكن سلطة الضبط الإداري من التدخل مقدما في الأنشطة الفردية لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية المجتمع من الأخطار التي قد تنجم عن ممارسة النشاط بشكل غير آمن ،وبالتالي فإن الأثر المترتب على الترخيص هو إزالة الموانع القانونية التي تحول دون ممارسة النشاط الذي يقدر المشرع خطورته على المجتمع و بالتالي يخضعه لنظام الترخيص المسبق .

وعليه فالترخيص المسبق هو أداة نابعة من فكرة "**الوقاية خير من العلاج**" ،كونه من الأساليب الوقائية المانعة لما قد ينجم عن النشاط من ضرر بالبيئة سواء كان مباشرا أو غير مباشر ، في الحال أو في المستقبل،وذلك بتمكين الإدارة من فرض ما تراه ملائما من الاحتياطات التي من شأنها توقي الضرر.

وتطبيق هذا النوع من أساليب الضبط الإداري الخاص بحماية البيئة له مجال واسع في التشريعات، لاسيما التشريعات الأوروبية والمصدر الأول لهذا الأسلوب هو المرسوم الذي أصدره نابليون سنة 1910 الخاص بضرورة الحصول على ترخيص لإقامة مؤسسات من شأنها أن تسبب أضرارا للجوار.

وقد تضمّن القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، العديد من المبادئ المجسدة لنظام الترخيص المسبق ، وأبرز مثال على ذلك جملة المبادئ التي تضمنتها المادة(03)من هذا القانون ،وفي مقدمتها نجد "**مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر**" ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة و بتكلفة اقتصادية مقبولة،ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة،مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

كما نجد أيضا "**مبدأ الحيطة**"،الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية و التقنية الحالية،سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة

ثالثا:تطبيقات لنظام الترخيص المسبق في التشريع الجزائري.

أ/الترخيص المسبق في القانون رقم 10/03المتعلق بحماية البيئة في إطارالتنمية المستدامة:

من بين الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها القانون رقم 10/03المؤرخ في 19ماي 2003المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،نجد وقاية المجتمع من الأخطار التي قد تنجم عن ممارسة أنشطة من شأنها أن تلحق أضرارا بالبيئة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في الحال أو في المستقبل، إذ نجد المادة(02) من هذا القانون تنص على ما يلي:"تهدف حماية البيئة في إطار التانمية المستدامة،على ما يلي:...–الوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة ،وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها."

ويعتبر الترخيص المسبق من بين الوسائل القانونية التي سعى المشرع الجزائري من خلالها إلى تجسيد الطابع الوقائي للقانون رقم10/03 ،ومن أمثلة ذلك نجد ما يلي:

*خضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها وحسب الأخطار أو المضار التي تنجر عن استغلالها بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني عندما تكون هذه الرخصة منصوصا عليها في التشريع المعمول به،ومن الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي .

* خضوع فتح مؤسسات تربية فصائل الحيوانات غير الأليفة وبيعها وإيجارها وعبورها وكذا فتح مؤسسات مخصصة لعرض عينات حية من حيوان محلي أو أجنبي للجمهور إلى ترخيص .

* اشتراط في كل عملية شحن أو تحميل كل المواد أو النفايات الموجهة للغمر في البحر الحصول على ترخيص يسلمه الوزير المكلف بالبيئة.

* خضوع الأنشطة التي تمارس في المؤسسات والشركات ومراكز النشاطات و المنشآت العمومية أو الخاصة،المقامة مؤقتا أو دائما، إلى ترخيص،في حالة إمكانية تسبب هذه الأنشطة في صخب.

ب/الترخيص المسبق في القانون رقم 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه:

عرف المشرع الجزائري هذا الإجراء في القانون رقم 02/02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه فنجد على سبيل المثال ما يلي:

* ربط منح الترخيص بالقيام بأعمال الردم أو التصخير أو إقامة حواجز في الشواطئ بإقامة منشآت تتصل بممارسة خدمة عمومية تقتضي بالضرورة التموقع على شاطئ البحر أو بحتمية حماية المنطقة المعنية.

* ضرورة الحصول على ترخيص من أجل استخراج مواد الملاط من الشاطئ وملحقاته مع ضرورة خضوع هذه التراخيص لدراسة التأثير على البيئة.

ج/ الترخيص المسبق في القانون رقم02/03 المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ:

بهدف حماية و تثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسباحة و الاستجمام و الخدمات المرتبطة بها ، و توفير شروط تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة و الصحة و الأمن و حماية البيئة ،تضمّن القانون رقم 02/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ إجراء الترخيص المسبق في العديد من الحالات نأخذ منها على سبيل المثال ما يلي:

* لا يسمح بفتح الشواطئ للسباحة إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الوالي المختص إقليميا ،وبناء على اقتراح لجنة ولائية تنشأ لهذا الغرض ،وبعد اتخاذ الدولة لجميع الإجراءات الخاصة بالأمن و الدفاع الوطني و حماية البيئة.

* من بين الشروط الواجب توافرها في الشاطئ حتى يرخّص بفتحه نجد مايلي:

- موقف سيارات مهيئ و بعيد عن أماكن السباحة و الاستجمام.
- تجهيزات صحية ملائمة .
- التجهيزات المرتبطة باستغلال الشواطئ.

د/ الترخيص المسبق في القانون رقم 12/05 المتعلق بالمياه المعدّل و المتمم:

تضمن القانون رقم 12/05 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه المعدّل و المتمم نظام الترخيص المسبق في العديد من المواضع ،نأخذ منها على سبيل المثال ما يلي:

* خضوع رمي الإفرازات أو تفريغ أو إيداع كل أنواع المواد التي لا تشكل خطر تسمم أو ضررا بالأملاك العمومية للماء ،إلى ترخيص، وقد أكد المشرع على رفض منح هذا الترخيص،عندما تضر الإفرازات أو المواد محل الترخيص بما باتي:

- القدرة على التجديد الطبيعي للمياه.
- متطلبات استعمال المياه.
- الصحة و النظافة العمومية.
- حماية الأنظمة البيئية المائية.
- السيلان العادي للمياه.
- أنشطة الترفيه الفلاحي .

* عدم إمكانية القيام بأي استعمال للموارد المائية بما في ذلك المياه الموجهة للاستعمال الفلاحي و المياه غير العادية من طرف أشخاص طبيعيين و معنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص، عن طريق منشآت و هياكل استخراج الماء أو من أجل تربية المائيات إلاّ بموجب رخصة أو امتياز يسلم من قبل الإدارة المختصة.

* يلغى الترخيص الذي يسمح باستعمال الموارد المائية ،وبدون أي تعويض في حالة عدم مراعاة الشروط و الالتزامات المترتبة على القانون المتعلق بالمياه،والنصوص القانونية المتخذة لتطبيقه.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه،نستنتج أن الترخيص المسبق إجراء نابع من ضرورة التفكير قبل الفعل، من منطلق أنّ الوقاية خير من العلاج،و الحكمة من فرضه تكمن في تمكين سلطة الضبط الإداري من التدخل مقدما في الأنشطة الفردية لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية البيئة بشقيها الطبيعي و المشيّد من الأضرار المباشرة وغير المباشرة،التي قد تنجم عن ممارسة النشاط بشكل غير آمن .

أما بخصوص مدى فاعلية هذه الأداة في الجزائر ،فإنها مرتبطة إلى حد بعيد بمدى ملاءمة المحيط الذي توجد فيه ،إذ من المعلوم أنها تشكل جزء من منظومة قانونية كبرى،فهي متممة لنظام الحظر و الإلزام ،ولها علاقة

عضوية بالإدارة المكلفة بالبيئة ،بالإضافة إلى ارتباطها بأدوات التخطيط الاقتصادي وبأدوات التهيئة و التعمير...إلخ لذا سيكون من الصعب تقييم لهذه الأداة بمعزل عن هذه الظروف الموضوعية .

قائمة المراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية .

أ/- المؤلفات:

1/-الدكتور:عبد الرحمان حسين علام،الحماية الجنائية لحق الإنسان في بيئة ملائمة،مكتبة نهظة الشرق،القاهرة،1985.

2/-الدكتور:فرج صالح الهريش،جرائم تلويث البيئة،المؤسسة الفنية للطباعة و النشر،القاهرة، 1998.

3/- الدكتور: ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية،2004 .

4/- الدكتور: محمد حسين عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2002 .

5/- الدكتور، عمار عوابدي ،القانون الإداري،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1990.

6/- الدكتور عبد الغني بسيوني،القانون الإداري،منشأة المعارف،الإسكندرية،1991 .

7/- الدكتور:داود الباز،حماية السكينة العامة-الضوضاء-، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2004 .

ب/- الرسائل:

- حميدة جميلة،الوسائل القانونية لحماية البيئة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العقاري والزراعي، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة .

ج/- المقالات:

- الدكتور: نواف كنعان، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية،المجلد الثالث ،العدد الأول،فبراير 2006 .

د/- النصوص القانونية:

1/- القانون رقم 02/02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه،الجريدة الرسمية العدد 10، لسنة 2002.

2/- القانون رقم 02/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ،الجريدة الرسمية،العدد11،لسنة 2003.

3/- القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،الجريدة الرسمية، العدد،43،لسنة 2003.

4/- القانون رقم 12/05 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه المعدّل والمتمم،الجريدة الرسمية،العدد 60،لسنة2005.

ثانيا:المراجع باللغة الفرنسية .

1/-Michel Despax: droit de l'environnement, litec, paris, 1980.

2/-Kiss alixandre et shelton dinach: traite du droit européen de l'environnement, agence supérieur pour l'enseignement supérieur et de la recherche, édition fusion roche, 1995

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

جريمة التعامل بشيك الضمان

د. أحمد دغيش

جامعة بشار

ملخص.

عُرف الشيك تاريخيا بين التجار لأول مرة في بريطانيا سنة 1765، ثم انتقل إلى فرنسا بقانون: 1865/07/14 ثم قانون: 1935/10/30، ليعالج جريمتي إصدار شيك بدون رصيد والتعامل بشيك الضمان. تأثر المشرع الجزائري بآخر المستجدات التي توصل إليها المشرع الفرنسي فيما يتعلق بهذين الجريمتين، وما التعديل الأخير للقانون التجاري بالقانون: 02/05 إلا نتيجة لذلك. اتضح أن المشرع الجزائري من خلال تلك التعديلات بأنه كان يرمي إلى عصرنة طرق التعامل بوسائل الدفع عموما، مع الإنقاص من صرامة الإجراءات تجاه التعامل مع جريمة إصدار الشيك بدون رصيد خدمة للصالح العام وإنهاء الازدواجية القانونية بشأن المتابعة والجزاء. والجريمة المشار إليها هنا يُطلق عليها بجريمة التعامل بشيك الضمان، على أساس أن الشيك لا يصلح كأداة قرض بين المتعاملين. الشيك لا يصلح كأداة قرض بين المتعاملين، وعدم احترام ذلك يشكل جريمة التعامل بشيك الضمان يعاقب عليها قانون العقوبات طبقا للمادة 03/374.

مقدمة.

ظهر الشيك تاريخيا بالموازاة مع تأسيس الدول الحديثة لأنظمة المؤسسات المالية والبنوك والمصارف التجارية من أجل المساهمة في تنمية النشاط الاقتصادي في المجتمع حيث أسند إليها وظيفة حفظ الودائع المنقولة من المعادن الثمينة والنقود لفائدة ملاكها الأصليين في مقابل عمولة محددة. وكان ظهوره مرتبطا كذلك بالصعوبات التي كان يتلقاها العميل عند حاجته لسداد دين عليه كحضوره بنفسه مهما بعُد مكان عمله أو إقامته، واصطحاب ه للدائن إلى البنك ليتولى سحب المبلغ المطلوب ثم يسلمه للدائن بعد استردادهلسند الدين ممن هو بحوزة الدائن، لذا ابتكرت البنوك دفترا يحتوي على عدد من الصكوك مكتوبة على بياض، وتتضمن أمرا للبنك بالدفع عند الاطلاع، أطلق عليها اسم الشيك. وقد عرف الشيك لأول مرة في بريطانيا سنة **1765**، وبعدها انتقل إلى فرنسا بقانون **1865/07/14**، وتناول هذا القانون عقوبة جرائم الشيك بمختلف صورها على أساس جنحة النصب، إلى أن صدر قانون **1935/10/30** ليعالج هذا الأخير جرائم الشيك بالتفصيل ولاسيما جريمتي إصدار الشيك بدون رصيد، والتعامل بشيك الضمان. ولقد كان ذيوع الشيك كوسيلة دفع أساسية داخلية ودولية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ومع اختلاف القواعد التي تحكمه بين مختلف البلدان سببا من أسباب انعقاد مؤتمر جنيف سنة **1930** وما نتج عن ذلك من اتفاقيات دولية في: **11** مارس **1931** حول الشيك، وقد انتشر استعماله ليس فقط في الأوساط المصرفية بل حتى في مجال التجارة الدولية عموماً، وحل في كثير من عملياتها محل السفتجة، وكانت هذه الإجراءات الدولية سببا مباشرا في صدور قانون: **1935/10/30** المشار إليه سلفا بفرنسا، وهو القانون الذي تأثر به المشرع الجزائري في سنِّه لنصوص القانون التجاري. وقد وردت أحكام الشيك في القانون التجاري

الجزائري ضمن الكتاب الرابع منه المتعلق بالسندات التجارية في بابه الثاني، فوردت هذه الأحكام ضمن **71** مادة **(472 – 543)** يضاف إليها نصوص التعديل الجديد الصادر بالقانون رقم **(05-02)** المؤرخ في: **06/ 02/ 2005** المعدِّل والمتمِّم للأمر **75-59** المتضمن القانون التجاري وهي: **17** مادة الواردة في الفصل الثامن مكرر من الباب المشار إليه أعلاه تحت عنوان "في عوارض الدفع" ابتداء من المادة **526** مكرر إلى **526** مكرر **16.** وفي هذه التعديلات الجديدة نص المشرع الجزائري على إجراءات جزائية جديدة بشأن المتابعة في مجال جريمة إصدار شيك بدون رصيد فيما يتعلق ببعض صور هذه الجريمة، وهي في أغلبها إجراءات مصرفية محضة، كما أنهى المشرع مسألة الازدواجية القانونية في معالجة جرائم الشيك من حيث المتابعة والجزاء، فألغى المشرع إثر التعديل الأخير للقانون التجاري النصوص الواردة في هذا الأخير بشأن جرائم الشيك **(538-539)** واستبدلت كل إحالة لهاتين المادتين بالإحالة للمادتين **374** و**375** من قانون العقوبات. وعموما فجرائم الشيك الواردة في المادتين الأخيرتين تتمثل في تزوير أو تزييف الشيكات، وقبول استلام شيك مزور أو مزيف مع علم الفاعل بذلك طبقا للمادة **375 ق.م.ج** وكذا جريمتي إصدار شيك بدون رصيد والتعامل بشيك الضمان طبقا للمادة 374 ق.م.ج. وسنعالج فقط الجريمة الأخيرة في مقالنا

المبحث الأول: تجريم سلوك الساحب والمستفيد.

تناولت المادة 374 من قانون العقوبات الجزائري في فقرتها الأخيرة تجريم سلوك التعامل بالشيك لأجل الضمان و يشمل هذا المنع كلا من ساحب الشيك والمستفيد منه بصفته قابلا له فقط أو مُظَهِّرا له. وعليه ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في الأول مسألة تجريم سلوك الساحب والثاني نخصصه للحديث عن تجريم سلوك المستفيد.

نتناول هذين المطلبين وفق الشكل التالي:

المطلب الأول: تجريم سلوك الساحب.

استنادا لنص المادة 374 ق.ع.ج في فقرتها الأخيرة فإن وصف الجريمة يصدق على سلوك الساحب كما يصدق على سلوك المستفيد أيضا، طالما تمَّ التعامل بالشيك على أساس جعله كضمان، ولأن الشيكات بمختلف أنواعها لا تصلح قانونا كوسائل للضمان أو محلا للقروض، فالشيك أداة دفع فورية وليس أداة قرض أو ائتمان كحال السفتجة. ولهذا أُعتبِر اللجوء إلى التعامل بشيكات الضمان من الحالات التي ينشأ فيها الشيك بمقتضى غير مشروع، وهذا لأن إصدار الشيك عملية قانونية تجسد لنا علاقة قانونية بين ثلاثة أشخاص وهم: الساحب والمسحوب عليه والمستفيد، وعليه يشترط الفقه والقانون أن تتقيد تلك العلاقة بالمشروعية وفي مواجهة كل الأطراف، سواء عند مرحلة إصداره أو عند تداوله. ويُعتبر من قبيل عدم المشروعية أن ينشأ شيك بمقتضى سبب غير مشروع، كأن يُسحب بغرض الوفاء بمبلغ ناتج عن عقد لا أخلاقي أو محظور، أو بغرض الحصول على أموال ضرورية للعب القمار مثلا، وبالتالي يُحكم هنا ببطلان الشيك، ما عدا في مواجهة الحامل حسن النية. ويُلحق بهذه الأسباب الغير مشروعة أيضا إصدار الشيكات أو قبولها أو تظهيرها مع اقترانها بشرط عدم صرفها فورا أو في الحال، بل بغرض جعلها كضمان، وهذا باتفاق وعلم الطرفين معا وهما: الساحب والمستفيد عادة كما يحدث في الواقع العملي.

وبناء عليه عُرِّف **شيك الضمان:** بأنه ذلك الشيك المسَلَّم للمقرِض من طرف المقترض لكي يبقى الثاني تحت رحمة الأول، على أساس أن المقترض سيرتكب جريمة إصدار شيك بدون رصيد لو قدم المقرض حامل الشيك هذا الأخير للمسحوب عليه من أجل استيفاء قيمته فور إصداره من طرف المقترض الساحب.

المطلب الأول: جنحة الساحب.

ومن هذا المنطلق يتحدد الركن المادي لجنحة الساحب من خلال الفقرة الأخيرة لنص المادة 374 ق.ع.ج ويتمثل في صدور السلوك المادي المشَكِّل للجريمة هنا، وهو إصدار الساحب للشيك مع اشتراط عدم صرفه فورا بل جعله كضمان، وهذا بالاتفاق مع المستفيد صراحة. ويحدث ذلك في أغلب الأحيان عندما ينتفي عمليا وجود مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه، فيبقى الشيك مرهونا لدى المستفيد كضمان لتسديد قيمة الدين الواقع على عاتق الساحب، وعند عدم استيفاء حامل الشيك لمقدار دينه يقوم عمليا بتهديد الساحب بضرورة الوفاء بالدين الحاصل بينهما وإلا سيلجأ إلى مقاضاته بتهمة إصدار شيك بدون رصيد. ويدخل ضمن تسليم الشيك كضمان عدة صور منها: تسليم شيك مُوقَّع على بياض. وفي هذا الصدد قضت المحكمة العليا بان تسليم شيك إلى المستفيد موقع على بياض لا يعفي صاحبه من المسؤولية الجزائية في حالة ما إذا قدم الشيك للمخالصة و تبين أنه بدون رصيد. وفي صورة أخرى يُعتبر سلوكا جرميا الاتفاق الحاصل بين الساحب والمستفيد وهو تاجر، على أن يُسلِّم الأول للثاني الشيك بدون ذكر قيمته، على أن يُرد الشيك لصاحبه لتحديد المبلغ الواجب دفعه بعد استلامه كامل البضاعة. وأما الركن المعنوي في جريمة إصدار شيك من أجل الضمان فيقوم بمجرد توافر القصد الجنائي العام، وهو حيث توفر الإدارة مع العلم بأركان الجريمة دون اشتراط سوء النية أو القصد الجنائي الخاص فسوء النية في هذه الجريمة يفترض قطعا ولا يحتاج إلى إثبات بمجرد إصدار الشيك بتسليمه للمستفيد (المُقرِض)، وحصول الاتفاق على عدم صرف قيمته في الحال بل التريث لبلوغ مدة زمنية متفق عليها بين الطرفين.

المطلب الثاني: جنحة المستفيد.

يتمثل الركن المادي قي جنحة المستفيد قيام هذا الأخير بقبول الشيك واستلامه كضمان لاستيفاء دينه عند حلول أجله، بأن وافق على شرط الساحب بعدم صرفه في الحال، أو كان الشرط صادرا ابتداءً من طرف هذا المستفيد. ويُعد قبول الشيك كضمان المظهر الثاني للجريمة، وتعتبر المحكمة العليا بأن تسليم شيك على بياض وقبوله على هذا النحو هما صورتان لتسليم شيك وقبوله على سبيل الضمان، وفي هذا الصدد قُضي بأن اعتراف المتهمين، الأول بإصدار شيك على بياض والثاني بقبوله لجعله كضمان لا يحول دون متابعتهما وإدانتهما. ومن صور هذه الجنحة أيضا إقدام حامل شيك الضمان على تظهيره و هو يعلم بالظروف التي صدر فيها هذا الشيك، وهذا لعموم نص المادة 374 في فقرتها الأخيرة من قانون العقوبات بقولها:"... كل من أصدر أو قبل أو ظهَّر شيكا واشترط عدم صرفه فورا بل جعله كضمان" . وأما الركن المعنوي في جنحة المستفيد من شيك الضمان سواء كان قابلا للشيك فقط أم مُظهِّرا له فيتمثل في مجرد توافر القصد الجنائي العام الذي يمكن استنتاجه من وقائع وحيثيات الجريمة، ودون اشتراط توافر سوء نية المستفيد، فيخضع الركن المعنوي هنا لنفس الشروط التي تميز الركن المعنوي في جريمة الساحب المُصدر لشيك الضمان.

المبحث الثاني: المتابعة والجزاء وأسباب تفشي جريمة التعامل بشيك الضمان.

نتناول في هذا المبحث الإجراءات الواجب إتباعها لملاحقة وقمع مرتكب جنحة التعامل بالشيك لأجل الضمان ساحبا كان أم مستفيدا، وهذا طبقا لقواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، ثم

نتناول الجزاء الجنائي المقرر لمكافحة هذه الجريمة، ثم نعالج في المطلب الثالث أسباب تفشي جريمة التعامل بشيك الضمان في الوسط الاجتماعي.

المطلب الأول: إجراءات المتابعة:

تخضع جنحة التعامل بشيك الضمان في حالة متابعة مرتكبيها للإجراءات المعتمدة في قانون الإجراءات الجزائية ولا سيما الإجراءات المعتمدة في معالجة الجنح المتلبس بها، وحسب ما أشارت إليه المادة 3/542 ق.ت.ج كذلك. وبناءً عليه تخضع هذه الجريمة لقواعد المتابعة الجزائية الواردة في الباب الثاني في فصله الأول ضمن الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجزائية، المتعلق بمباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق حيث ورد عنوان هذا الفصل في الجناية أو الجنح الملتبس بها، فيجوز بمقتضاها لوكيل الجمهورية أن يصدر أمرا بحبس المتهم بعد استجوابه، ويحيله فورا على المحكمة طبقا لإجراءات الجنح المتلبس بها وتحدد جلسة للنظر في القضية في أجل أقصاه 08 أيام ابتداء من صدور أمر الحبس طبقا لنص المادة 59 من قانون الإجراءات الجزائية. كما قد تبدأ المتابعة الجزائية بإجراءات الدعوى الجزائية عن طريق التكليف بالحضور أمام المحكمة من طرف المدعى المدني، أو عن طريق التحقيق القضائي، وفي حالة الاستئناف يفصل في القضية خلال شهر واحد وفق ما أكدته المادة 542 /3 المشار إليها سلفا (ق.ت.ج)، كما يجوز قانونا لكل شخص بمقتضى نص المادة 61 ق .إ.ج ضبط مرتكب هذه الجنحة طالما عثر عليه متلبسا بها و اقتياده إلى أقرب ضابط للشرطة القضائية بغرض تحريك الدعوى العمومية ضد المتهم.

المطلب الثاني: الجزاء القانوني المقرر.

وأخيرا فمتى وقعت الجريمة بأركانها القانونية يخضع كل متعامل بشيك الضمان ساحبا كان أم قابلا أم مُظهِّرا للعقوبة المنصوص عليها في المادة 374 ق.ع.ج بعدما ألغُي نص المادة 538 ق.ت.ج بالقانون (05–02) المعدِّل للقانون التجاري، وهذه العقوبة تتمثل في الحبس من سنة إلى 05 سنوات وغرامة لا تقل عن مبلغ الشيك أو النقص في مقابل وفائه. وللمحكمة أن تحكم إضافة لهذه العقوبة الأصلية بالعقوبات التكميلية، ومنها حرمان مرتكب الجنحة من الحقوق الواردة في المادة 08 ق.ع.ج جزئيا أو كليا، أما في حالة العود فالمحكمة المختصة ملزمة بالحكم بحرمانه من تلك الحقوق لمدة لا تتجاوز 10 سنوات وفقا لما أكدته المادة 541 ق.ت.ج. وحسب المادة 540 ق.ت.ج فإن مرتكبي جنحة التعامل بشيك الضمان لا يمكنهم الاستفادة من الظروف المخففة بأي حال من الأحوال بصريح النص.

المطلب الثالث: أسباب تفشي جريمة التعامل بشيك الضمان.

هناك عدة أسباب منها الأسباب العامة التي تشترك فيها هذه الجريمة مع باقي الجرائم في المجتمع والتي تعود للطابع الأخلاقي وللميول الجرمي لمرتكبي الجرائم في المجتمع، إلا أن هناك أسبابا نعتبرها خاصة بهذا النوع من الجرائم دون غيره، نذكرها من خلال ما هو شائع بين أفراد المجتمع، فنجد بأن طائفة معتبرة منهم يلجئون إلى التعامل بشيكات الضمان وغالبيتهم يعتقدون بمشروعيتها، والسبب في رأينا يكمن أساسا وفق النقاط الآتية:

أولا: قلة التوعية من طرف المؤسسات المالية والهيئات الرسمية التي يقع على عاتقها مراقبة احترام القانون وتفسير نصوصه، وإعلام كافة أفراد المجتمع بخطورة التعامل بشيك الضمان.

وعليه نقترح في هذا المقام إنشاء جهاز قانوني استشاري وطني ورسمي يعمل في مجال الإعلام والاتصال، وظيفته الأساسية تقديم الاستشارات القانونية للجمهور، وتوضيح كل ما يتعلق بالمسائل القانونية والقضائية الشائكة، وبالنظر

للحجم المعتبر من القضايا المثارة في الواقع العملي لدى مختلف جهات القضاء، ونظرا لما يحدث يوميا من مخالفات لقواعد قانونية جوهرية، ولا سيما إذا سادت تلك الأخطاء شريحة هامة من المجتمع، وقد يزداد حجم مسؤولية مؤسسات الدولة المكلفة بالتوعية والإعلام والاتصال تجاه الأمة، إذا تأكدنا بإحصائيات رسمية أن جل المخالفين للقواعد القانونية، ومنها أغلبية المتعاملين بشيكات الضمان يعتقدون حقيقة بمشروعية ما يرتكبونه من انتهاكات لحرمة النصوص المتعلقة بالنظام العام، تُكيف أنها جنحا يعاقب عليها قانون العقوبات بغرامات مالية معتبرة وعقوبات أخرى سالبة للحرية، قد تصل إلى حد خمس سنوات حبسا.

يضاف إلى هذا عجز الجريدة الرسمية في كثير من الحالات من تحقيق هدفها وغايتها، ولا سيما ما تعلق منها بإعلام الجمهور الخاضعين لمثل هذه القوانين والنصوص القانونية الحديثة بصدور قانون ما أو تعديله أو إلغائه، بسبب الغالبية المطلقة لأفراد المجتمع ممن تسودهم الأمية و الجهل و الحرمان. وهذا بالرغم من سيادة المبدأ الفقهي والقانوني القائل: (بعدم جواز الاعتذار بجهل القانون) وبخاصة وأن الإطلاع على محتوى الجريدة الرسمية لا يتاح لكل أفراد المجتمع من الناحية العملية، فضلا عن غموض النصوص وتناقضها، وكذا القيمة العلمية الخاصة التي تتميز بها تلك النصوص حيث يصعب فهمها من غير المختص في تفسير القانون.

ثانيا: من أحد الأسباب الخاصة لشيوع هذه الجريمة حسب رأينا هو عدم اعتراف البنوك والمؤسسات المالية المؤهلة قانونا بالتعامل بالسفاتج المسحوبة بين الأفراد لاعتبار أن هذه الأخيرة تشكل وحدها وسيلة ائتمان أساسية ومشروعة، بخلاف الشيك فهو أداة وفاء فقط، وعليه لا يصلح كأداة قرض بين المتعاملين به، ويحصل عدم الاعتراف هذا بالرغم من إجازة القانون التجاري الجزائري صراحة للأفراد التعامل بالسفتجة منذ صدور هذا القانون لأول مرة في الجزائر سنة 1975، حيث تعتبر السفتجة هنا عملا تجاريا بحسب الشكل. من هذا المنطلق نرى بضرورة إعادة الاعتبار للسفتجة كورقة تجارية ائتمانية من الناحية العملية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة، سواء كان ذلك بين الأفراد أو بينهم ومختلف البنوك ليتم الاقتراض والتعامل بالسفتجة بدل اللجوء للتعامل بشيك الضمان فتتحقق المصلحتين معا، مصلحة الأفراد ممن هم في حاجة للائتمان تجارا كانوا أم غير ذلك، ومصلحة البنوك من خلال الفوائد الناجمة عن خصم وإعادة خصم السفاتج من جهة، وكذا التقليل من جرائم التعامل بشيك الضمان وحتى جرائم إصدار شيك بدون رصيد، من جهة أخرى، وهي نفسها مصلحة القانون كذلك، بل تعتبر كل مبادرة من شأنها التقليل من الجرائم في المجتمع والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، وتدعيم عنصر الثقة في المعاملات التجارية وتحفيز التعامل بالشيكات وبافي الأوراق التجارية في الواقع العملي من قبيل المصلحة العامة وبالتالي وجب مراعاة كل ما من شأنه خدمة الصالح العام بناء على المعطيات السابقة.

خاتمة.

ختاما لهذا البحث نورد أهم النتائج الآتية:

أولا: من خلال هذه الدراسة وبعد تفحص نصوص التعديلات الجديدة، ولاسيما القانون (05 – 02) المعدِّل للأمر 75 – 59 المتضمن القانون التجاري، يتضح جليا بأن المشرع الجزائري كان يرمي من وراء تلك التعديلات التشريعية عصرنة طرق التعامل بوسائل الدفع، بما يتماشى مع الركب الحضاري وتطور الأسواق المالية والتجارية في الدول الأوربية والأسيوية.

ثانيا: كما قصد المشرع أيضا من خلال التعديلات الأخيرة للقانون التجاري وضع أساليب جديدة عملا بآخر المستجدات الحاصلة في التشريع الفرنسي لمعالجة جرائم الشيك عموما، ولا سيما جريمتي إصدار شيك بدون رصيد

والتعامل بشيك الضمان، فنجد بأن المشرع الجزائري يتجه نوعا ما إلى مسألة التخفيف من حدة الطابع الجزائي لجريمة إصدار شيك بدون رصيد، بغض النظر إن كان مرتكب الجريمة تاجرا أم لا، وبالتالي السعي إلى توحيد المتابعة القانونية والجزاء في إطار قانون العقوبات باعتباره الشريعة العقابية العامة.

ثالثا: إن تلك التعديلات التشريعية بالنظر لما جاءت به في هذا المجال نجدها تقرر ضمانات جديدة للتعامل بالشيك بعدما قل التعامل به مؤخرا لانعدام الثقة فيه، ومن تلك الضمانات إضافة مسؤوليات جديدة على عاتق البنوك تجاه المتعاملين بالشيك.

رابعا: في اعتقادنا أنه من أحد الأسباب الرئيسية لشيوع التعامل بشيك الضمان هو عدم اعتراف البنوك بالتعامل بالسفاتج المسحوبة بين الأفراد، لأن هذه الأخيرة وحدها تشكل وسيلة ائتمان أساسية ومشروعة بحيث يتم التداين عن طريق السفاتج (الكمبيالات) عوض اللجوء إلى التعامل بشيك الضمان باعتباره أداة وفاء فقط، وعليه نرى بضرورة إعادة الاعتبار للتعامل بالسفاتج في الواقع العملي ولا سيما بين الأفراد، وبذلك نتجنب الكثير من القضايا المطروحة أمام القضاء بشأن التعامل بشيك الضمان.

خامسا: نقترح في هذا المجال إنشاء جهاز قانوني استشاري وطني يعمل في مجال الإعلام والاتصال، مهمته الأساسية تقديم الاستشارات القانونية للجمهور، و توضيح المسائل القانونية الشائكة وتوعية أفراد المجتمع عبر قنوات الإعلام بشأن خطورة بعض السلوكات المخالفة، ولا سيما إذا كان في اعتقاد الأفراد إباحتها، كالتعامل بالشيكات لأجل الضمان.

قائمة المراجع

أولا: المؤلفات:

1 - الدكتور: أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال، ج 01 ، ط 03، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2006.

2 - الدكتور: راشد راشد، الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

ثانيا: القوانين والمقالات العلمية.

1 - الأمر رقم: 66 – 155، المؤرخ في: 08 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

2 - الأمر رقم: 66 – 156، المؤرخ في: 08 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، المنشور بالجريدة الرسمية الصادرة في: 11 يونيو 1966، العدد: 49.

3 - الأمر رقم: 75–59، المؤرخ في: 1975/09/26، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، المنشور بالجريدة الرسمية الصادرة في: 1975/12/19، العدد:101.

4 - الأمر رقم: 05 – 02، مؤرخ في: 2005/02/06، يعدل و يتمم الأمر رقم: 75– 59 المؤرخ في: 1975/09/26 والمتضمن القانون التجاري، المنشور بالجريدة الرسمية الصادرة في: 2005/02/09 العدد: 11.

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

الأثر المخفف للنظام العام في القانون الدولي الخاص

د. كيحل كمال
قسم الحقوق– جامعة أدرار
ص ب: 68/54 أدرار 01000 –الجزائر
البريد الإلكتروني: kihel_2008@ hotmail.fr

الملخص:

في غالب الأحيان يتم إعمال الدفع بالنظام العام عندما تكون العلاقة القانونية مرتبطة ببلد القاضي. فإذا نشأت علاقة قانونية في الخارج بين أجانب، فإن القاضي ليس له أي مبرر لاستبعاد تطبيق القانون الأجنبي بحجة مخالفته للنظام العام، لأن بلد القاضي غير معني بهذه العلاقة، وهذا احتراماً لمبدأ الاحترام الدولي للحقوق المكتسبة والذي ينتج عنه ما يسمى بالأثر المخفف للنظام العام. غير أنه لا يمكن في جميع الأحوال احترام آثار العلاقات القانونية التي تنشأ في الخارج، لأن هذه الآثار تخالف أحياناً النظام العام في بلد القاضي إلى درجة الخطورة، فلا تستفيد هذه العلاقة من الأثر المخفف للنظام العام، بل يتدخل هذا الأخير بكامل أثاره ليؤدي إلى عدم سريان آثار الحق في بلد القاضي.

مقدمة:

تختلف آثار الدفع بالنظام العام في مرحلة إنشاء الحقوق في بلد القاضي عن مرحلة التمسك بآثارها في هذا البلد. ففي المرحلة الأولى ينتج الدفع بالنظام العام آثاره كاملة فيمنع إنشاء العلاقة، أما في المرحلة الثانية فإن الدفع بالنظام العام لا يواجه نشأة الحق أو مدى صحته، وإنما فقط فيما يتعلق بمدى فبول التمسك بآثاره في بلد القاضي. وهكذا، فإن النظام العام في المرحلة الثانية ينتج أثراً مخففاً، والذي تثار بشأنه إشكالات تتعلق بتحديد مضمونه ومدى الأخذ به.

المطلب الأول: مضمون فكرة الأثر المخفف للنظام العام.

يميز الاتجاه الغالب في الفقه والقضاء في فرنسا في مجال إعمال الدفع بالنظام العام بين مرحلة إنشاء حق داخل دولة القاضي، ومرحلة الاحتجاج في هذا البلد بآثار حق أكتسب في الخارج. ففي المرحلة الأولى يبحث القاضي إذا كان إنشاء الحق في بلده يتعارض مع النظام العام فيها أم لا، فينتج النظام العام هنا كامل آثاره، فإذا كان القانون الأجنبي يمنع أمر ما خلافاً للنظام العام في قانون القاضي، أو على العكس من ذلك إذا كان القانون الأجنبي يجيز إنشاء حقاً خلافاً للنظام العام في قانون القاضي، ففي هاتين الحالتين يستبعد القانون الأجنبي ويحل محله قانون القاضي فيحكم هذا الأخير العلاقة القانونية بدلاً من الأول، بمعنى أن النظام العام ينتج كامل آثاره الإيجابية والسلبية في مرحلة إنشاء الحقوق.

مثلاً إذا عرضت على القاضي الجزائري دعوى إطلاق رفعها زوج مسلم على زوجته، وتبين أن القانون الواجب التطبيق على هذا النزاع بموجب قواعد الإسناد في القانون الجزائري هو قانون دولة لا يجيز قانونها الطلاق، وهو ما يتعارض مع النظام العام في الجزائر، وبالتالي يستبعد تطبيق القانون الأجنبي ويطبق مكانه القانون الجزائري الذي يجيز الطلاق في هذه الحالة.

أما في الحالة الثانية، فيتم الاحتجاج في دولة القاضي، بآثار حق نشأ في الخارج مخالف للنظام العام في بلد القاضي. فيبحث القاضي هنا فقط ما إذا كان التمسك بآثار الحق الذي أكتسب في الخارج يتعارض مع النظام العام في بلده أم لا. فالنظام العام لا يتم إعماله بنفس الدرجة في الحالتين، فحين يراد إنشاء مركز قانوني ابتداءً داخل دولة القاضي، ينتج النظام العام كامل آثاره، أما إذا أريد التمسك في بلد القاضي بآثار حق نشأ في الخارج لا يعتبر نفاذه حتماً مخالف للنظام العام، فيكون أثر الدفع بالنظام العام مخففاً (effet atténué) لأن الشعور العام في بلد القاضي لا يتأثر إزاء حق نشأ في الخارج بنفس القدر الذي يتأثر به إذا أريد إنشاء نفس الحق في دولة القاضي.

ويبرر البعض الأثر المخفف للنظام العام هنا بأن الحق الذي نشأ في الخارج وأريد التمسك بآثاره في بلد القاضي لا يعتبر نفاذه متعارض مع النظام العام، وذلك عندما يكون التعارض بين القانون الأجنبي والنظام العام في بلد القاضي في مرحلة إنشاء الحق يرجع لتعارض الإجراءات أو الظروف الواجب توافرها لإنشاء الحق مع النظام العام، فإذا نشأ الحق في الخارج وفقاً للظروف والإجراءات المتطلبة في البلد الذي نشأ فيه، وأريد التمسك به في بلد القاضي، لما وجد أي مبرر يحرك الدفع بالنظام العام. فالمركز القانوني أو الحق الذي نشأ في الخارج في ظل قانون أجنبي يسمح بإنشائه، وبطريقة تتعارض مع النظام العام في قانون القاضي، فإن آثاره لا تتعارض بالضرورة مع النظام العام في بلد القاضي، ويرجع معيار هذا التمييز إلى درجة التسامح التي يقبل بها القاضي الوطني في مخالفة آثار المركز القانوني للنظام العام لدولته.

المطلب الثاني: التطبيقات القضائية للأثر المخفف للنظام العام.

ومن تطبيقات القضاء الفرنسي لفكرة الأثر المخفف للنظام العام نجد ما يلي:

– فيما يتعلق بالبنوة الطبيعية، قبل تعديل المادة: 40 من القانون المدني الفرنسي سنة 1912م، كان لا يجوز رفع هذه الدعوى في فرنسا لمخالفتها للنظام العام الفرنسي، لكن القضاء الفرنسي كان يعترف بآثار البنوة متى رفعت دعوى البنوة في الخارج.

– كما أمر القضاء الفرنسي بتنفيذ حكم أجنبي بالتطليق بتراضي الزوجين وفقاً لما يقضي به قانون جنسية الزوج، وإن هذا النوع من الطلاق غير جائز في القانون الفرنسي.

– اعترف القضاء الفرنسي بآثار الزواج الثاني إذا تم صحيحاً في الخارج، رغم كون مبدأ الزوجة الواحدة يعتبر من النظام العام في فرنسا ومن مبادئ الحضارة الفرنسية.

وهكذا اضطرت المحاكم الفرنسية إلى تلطيف مفهوم النظام العام في مواجهة نظام تعدد الزوجات، فاعترفت بآثاره كلما نشأ خارج فرنسا مراعاة للقانون الأجنبي الذي نشأ في ظله، فاعترفت بحق الزوجة في النفقة وبحقها في الميراث، وبغيرها من الآثار.

ولقد ساير القضاء الإنجليزي ذلك، حيث قضى بشرعية الأولاد المولودين من علاقات زوجية يباح فيها التعدد، وبحقهم في الإرث من والدهم، وبحق الزوجات في الإرث من أزواجهن. ويبرر الفقه هذا القضاء بأن النظام

العام في هذه الحالة يصاب بشلل جزئي، لأن القاضي الفرنسي الذي رفعت أمامه دعوى تتعلق بآثار الزواج الثاني، مثل مطالبة الزوجة بالنفقة، لا يمكنه أن يقضي ببطلان الزواج الثاني وهذا رغم مخالفة تعدد الزوجات للنظام العام الفرنسي.

المطلب الثالث: حدود إعمال الأثر المخفف للنظام العام.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتراف بالحقوق المكتسبة في الخارج لا يعني استبعاد الدفع بالنظام العام بالنسبة لأي حق أكتسب في الخارج، إذ قد يتعارض نفاذ الحق الذي أكتسب في الخارج مع النظام العام في دولة القاضي حتى على وجهه المخفف. فقد رفض القضاء الفرنسي احترام الحق المكتسب في الخارج إذا كان يتعارض مع النظام العام لدولة القاضي، وكانت له أخطاره المفرطة عليه. ومن القضايا التي لم يجز فيها القضاء الفرنسي التمسك في فرنسا بآثار الحق المكتسب بالخارج نجد ما يلي:

– قضت المحاكم الفرنسية بأنه لا يجوز الاحتجاج في فرنسا بحق الملكية على المنقول، ولو كان هذا الحق قد أكتسب في الخارج وفقاً لقانون الموقع المختص بموجب قواعد التنازع الفرنسية، لأن هذا القانون يجيز نزع الملكية بدون تعويض. كما قضت محكمة النقض الفرنسية لصالح طالبي منقولات نقلت من إسبانيا إلى فرنسا بعد أن استولت عليها السلطات الإسبانية دون تعويض، وكان هذا القضاء مراعاة للنظام العام في فرنسا.

– رفض القضاء الفرنسي الاعتراف للزوجة الثانية بأي معونة اجتماعية مرتبطة بالزواج الثاني.

– رفض القضاء الفرنسي الاعتراف بآثار الزواج الثاني إذا كانت الزوجة الأولى فرنسية أو مقيمة في فرنسا، فينتج الدفع بالنظام العام هنا آثاره كاملة دون أي تخفيف.

– رفض القضاء الفرنسي الاعتراف بالطلاق بإرادة منفردة الذي تم في الخارج إذا كانت الزوجة المطلقة فرنسية أو مقيمة في فرنسا. ويبرر هذا القضاء الأخير بالرغبة في حماية الفرنسيات أو المقيمات في فرنسا من حالة لجوء أزواجهم إلى بلدانهم ورفع دعوى الطلاق بإرادة منفردة، ثم الرجوع إلى فرنسا للتمسك بآثار الطلاق. ويبرر الفقيه نبوابيه Niboyet تعطيل آثار الحق المكتسب في الخارج بعدم ملاءمة هذه الآثار مع مقتضيات النظام العام كما قد يكون سببه الصياغة القانونية، ويعطي مثالاً على ذلك: إذا كان القانون الأجنبي الذي نشأ الحق في ظله يجيز الرهن الرسمي على المنقول، فإنه لا يجوز التمسك في فرنسا بهذا الرهن، لأن القانون الفرنسي لا يعرف هذا النظام. أما الفقيه باتيفول Batiffol فيرى أن الدفع بالنظام العام كما يمنع تطبيق القانون الأجنبي الذي يتعارض مع الأفكار الأساسية التي يقوم عليها قانون القاضي، فهو أيضاً يمنع التمسك في بلد القاضي بآثار الأعمال الصادرة من حكومة أجنبية، ويرى أن القاضي هنا لا يفحص صحة هذه الأعمال من عدمها، وإنما فقط يمنع التمسك بآثارها لتعارضها مع الأفكار الأساسية السائدة في بلده. وهكذا، فإن فكرة الحقوق المكتسبة في الخارج لا تعني إهدار كل أثر لفكرة النظام العام، باعتباره صمام الأمان اللازم لحماية الأفكار الأساسية في المجتمع. وليس هناك معيار دقيق يبين الحالات التي يعمل فيها النظام العام بأثر مخفف والحالات التي يعمل فيها بآثاره الكاملة فيها يتعلق بآثار الحقوق المكتسبة في الخارج، لهذا ونظراً لغموض كل من فكرة النظام العام وأثره المخفف، فإن المسألة تبقى متروكة للسلطة التقديرية للقاضي تتأثر بمتانة الحق وخطورة آثاره، وبعاملي الزمان والمكان.

خاتمة:

يتبين من خلال ما سبق أن النظام العام إذا كان يهدف إلى حماية المصالح الحيوية للدولة، فإن ذلك يتحقق في مرحلة إنشاء الحقوق، وبناءً عليه إذا حدثت واقعة إنشاء الحق في الخارج، فإن النظام العام لدولة القاضي لم يمس في شيء، وبالتالي لا مبرر لتدخل النظام العام بعد ذلك في مرحلة التمسك بآثار هذا الحق في بلد القاضي. وتسمح فكرة الأثر المخفف باحترام المراكز القانونية التي تكونت بالفعل، فالعلاقة القانونية التي نشأت صحيحة في الخارج وفقاً للقانون المختص، يجب أن تظل صحيحة في أية دولة أخرى. ولقد كان لفكرة الأثر المخفف للنظام العام دور إيجابي يتمثل في المحافظة على استقرار المراكز القانونية، خاصة في مسائل الأحوال الشخصية التي يتدخل فيها النظام العام بحدة، فأدت هذه الفكرة إلى اعتراف القضاء الفرنسي ببعض الأنظمة التي تنفرد بها الشريعة الإسلامية، مثل الاعتراف بآثار الطلاق بإرادة منفردة الذي تم بالخارج، وبآثار تعدد الزوجات على الرغم من مخالفتهما للنظام العام الفرنسي. غير أن مبدأ الاحترام الدولي للحق المكتسب بالخارج لا يعمل به على إطلاقه، فإذا تبين أن آثار هذا الحق تشكل اعتداءاً خطيراً على النظام العام في بلد القاضي، فيتم إعمال الدفع بالنظام العام لينتج كامل آثاره، فيؤدي إلى عدم سريان آثار العلاقة القانونية في بلد القاضي وليس إلى بطلانها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية.

01- أعراب بلقاسم، القانون الدولي الخاص -تنازع القوانين-، دار هومه، الجزائر، طبعة 2001.

02- جمال محمود الكردي، تنازع القوانين، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، طبعة 2005.

03- حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص-تنازع القوانين-، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

04- ديب فؤاد، القانون الدولي الخاص، تنازع القوانين، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة دمشق، 1995.

05- سعيد يوسف البستاني، القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.

06- عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة التاسعة، 1986.

07- محمد وليد هاشم المصري، محاولة لرسم معالم النظام العام العربي بمفهوم القانون الدولي الخاص، مقال منشور في مجلة الحقوق، العدد 4، ديسمبر 2004، صادرة عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية.

01- Henri Batiffol et Paul Lagarde, Droit international privé L.G.D.J, Paris, 1993.

Pierre Mayer, Droit international privé, 5e édition, Editions Delta, Liban 1996. 02-

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد ***N° 5, 2009, 5***
ISSN : 1112-6604

الفلافونويدات: أصلها و أهميتها الصيدلانية

أ.د. شريطي عبد الكريم ,أ. مريم بوعنيني و د. ناصر بلبوخاري
مخبر الفيتو كيمياء والتركيب العضوي
جامعة بشار

ملخص

تعتبر النباتات الطبيعية المصدر الأساسي لمواد فعالة استعملت ولازالت تستعمل في مداواة مختلف الأمراض عبر العالم، وعليه أصبح الإنسان وليس بالزمن البعيد يهتم بدراسة مستخلصات مختلف الأعشاب والنباتات، وذلك بطريقة علمية بعدما كان يستعمل هذه النباتات في المداواة معتمدا في ذلك على التجربة والاكتفاء بالملاحظة. اهتمت البشرية بدراسة النباتات وتركزت هذه الدراسات على ما استخلص من هذه النباتات كل حسب البيئة التي يعيش فيها وما تزخر به من نعم التي لم تخلق إلا واحتوت دواء لداء معين. بتقدم العلم في مجال الطب والصيدلة ، تمكن الباحث من جمع وحصر المواد المستخلصة ذات الطبيعة النباتية وتصنيفها إلى عدت أنواع حسب دورها وأدائها التطبيبي، إلا أنه وبدافع الحصول على المعلومة الدقيقة وجهت هذه المواد إلى الدراسة الكيميائية هذه الدراسة التي أعطت للمواد أشكالا وتصنيفات وأسماء مختلفة اختلاف صيغها الكيميائية. ووفقا للدراسات المنجزة على مستوى مخبر الفيتوكيمياء و التركيب العضوي " LPSO" على المواد الطبيعية البيوفعالة الحاملة لاسم الفلافونويدات، تم انجاز هذا العمل الملخص لنتائج هذه الدراسات

مقدمة

كلما تقدم الإنسان في العلم إلا وقد استكشف أشياء عجيبة في هذا الكون، فقد توصلت الأبحاث العلمية إلى أن الفلافونويدات هي صبغيات تقريبية موحدة، ذات أصل نباتي، قابلة للانحلال في الماء، وهي مسؤولة عن تلون الأزهار و الفواكه و أحيانا الأوراق– كما هو الحال لدى الفلافونويدات الصفراء التي تساهم في اعطاء اللون الاصفر و الابيض كونها تلعب دور شبه صبغيات ، كما هو الحال أيضا في الفلافونونات و الفلافونولات عديمة اللون، إضافة إلى حماية الأوتوسيانوزيذ. تتواجد الفلافونويدات بشكل عام في بشرة الأوراق، و في خلايا البشرة الحيوانية ، إذ تؤمن حماية الأنسجة ضد العوامل الضارة للأشعة الفوق بنفسجية.

تعرف الفلافونويدات بتعدد نشاطاتها البيولوجية ، كونها مضادة للفيروسات، مضادة الالتهاب، و مضادة للسرطان، التي تتم تبعا لقدرة هذه المواد الطبيعة على اكتساب الجذور الحرة ، مثل الجذور الهيدروكسيلية ($OH^{\cdot}$) و السوبروكسيدات($ROO^{\cdot}$).

لقد توصل البحث العلمي في هذه الأيام إلى التعرف على اكثر من 4000 فلافونويد، ذات مصادر بيوسانتيرية مشتركة، وبنية هيكلية أساسية متشابهة مكونة من خمس عشرة ذرة كربون، مكونة من وحديتين عطرتين، ذات حلقتين من C6 ، A و B ، مربوطتين بسلسلة ذات C3.

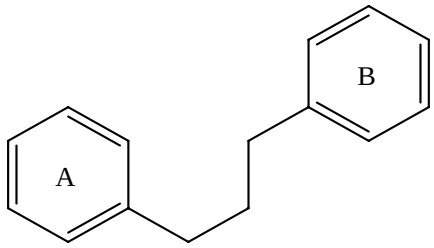

البنية الهيكلية الأساسية للفلافونويدات

صيغ و أنواع الفلافونويدات:

الفلافونات و الفلافونولات:

في 90% من الحالات، الحلقة (A) في الفلافون و الفلافونول، تستبدل بمجموعتين من الهيدروكسيل مشتق من فينول في C-5 و C-7 ،قد تكون حرة أو لثرية – بدائل أخرى محتملة مثل ترددات متغيرة ،هيدروكسيل حر أو اثوي في C-7 أو C-8 ، méthaliain في C-7 و C-8 ، اشتراك C- 6 أو C-8 رابطة (كاربون – كاربون) مع السكر. من جهة أخرى 80% من الحالات، الحلقة (B) تستبدل في C-4 ، أو ثنائية الاستبدال في كل من C-3 و C-4 ، أو على الاقل 3،4،5– ثلاثي استبدال ، هذه الاستبدالات قد تكون مجموعة هيدروكسلية (OH) مثلهما قد تكون ميتوكسيلات (OCH_3) ، الوضيعات الاخرى (C-2 و C- 6) ليست الاستدلات استثنائية زيادتا على تميز الفلافونولات من خلال حضور المجموعة (OH) في الوضعية C-3

الفلافونونات و الديهيدروفلافونولات :

الفلافونولات و الديهيدروفلافونولات تتميز بحضور الرابطة الثنائية (C-2 – C-3) مع حصور مركز عدم التناظر، التغيرات في الطبيعة لها نفس الطبيعة التي توصف بها الفلافونات و الفلافونولات، تتميز الديهيدروفلافونولات من الفلافونونات بإدخال الهيدروكسيل في الوضعية C-3 هذه الفئة من الفلافونويدات أقل شيوعا من نظريتها الغير مشبعة التي تحتوي كل من الفلافونونات و الفلافونولات.

الفلافان–3–اول، الفلافان –3–4– ديول و الانتوسيانيدول:

بخلاف الفلافونويدات المذكورة أعلاه، مجموعة الجزيئات الثلاث تكون دائما هيدروكسيلية في الوضعية 3 و تتميز بغيات مجموعة الكاروتيل في C-4 ، قد تكون هذه الوضعة حرة ، (حالة الفلافونويات – 3– أول و الاونتوسيادول) أو الهيدرويكسلات (حالة الفلافان –3–4–ديول)، في الاصل الفلافان –3–أول و الفلافان –3–4– ديول عبارة عن بوليمرات فلافنية تسمى بروانتوسيانيدول أو الثنائيات المكثفة.

الانتوسياندول الاكثر شيوعا هي كل من الليلارنيغول و السيانيدول. تمتاز الاونتوسيانيزيدوات ، بإلتزام الهيدروكسيل في الوضعية 3 في رابطة هيتروزيدية، من بين هذه المجموعات نجد النيلارنيقول– 3–0 –رويتيز أو الكيراسيانين.

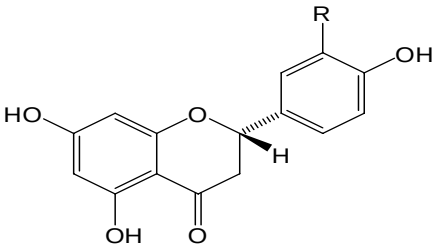

الفلافونونات

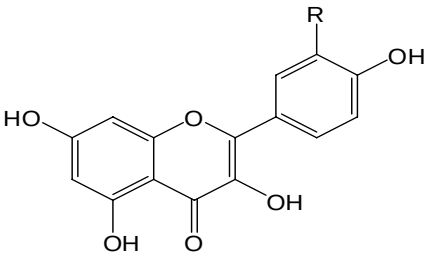

الفلافونولات

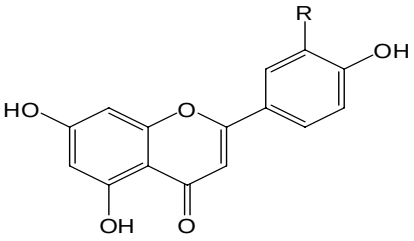

الفلافونات

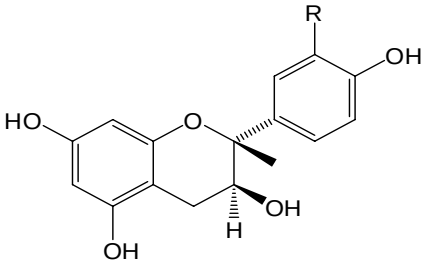

الفلافان

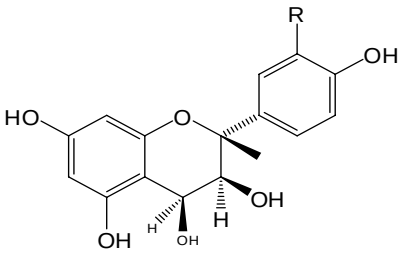

فلافان-3،4-ديول

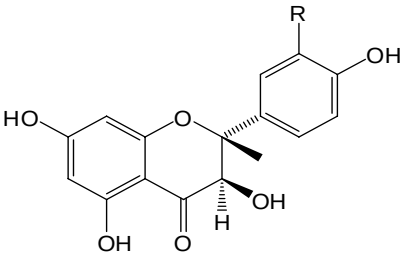

الديهيدروفلافونولات

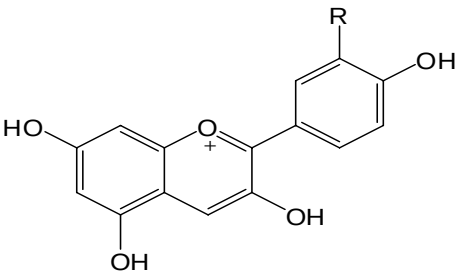

الاونتوسيانيدولات

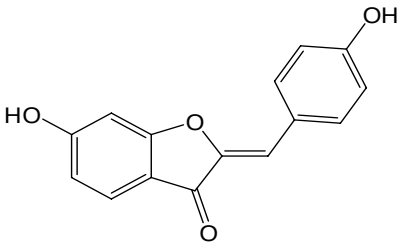

الاورونات

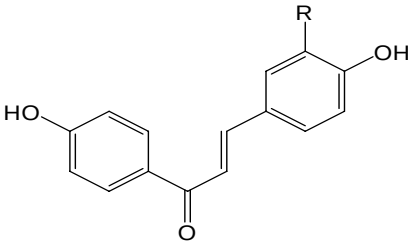

الشالكونات

صيغ مختلف أنواع الفلافونويدات

الشالكونات و الاورونات:

تتعلق الشالكونات عن باقي الفلافونويدات المذكورة أعلاه ، من خلال فتحة النواة البيرانية المركزية، و هي مكونة من وحدتيين عطريتين مربوطتيين بسلسلة ثلاثية الكاربون، كيتونية، α،β-غير مشبعة ، النواة B كثيرا ما تكون غير مستبدلة ، إذا الاستبدالات في الحلقة A هي الاكثر حدوثا بالمطابقة مع الفلافونويدات الاخرى.
تتميز الاورونات بالصيغة 2- بانزيليدان كومارانون، يختلف هذان النوعان من الجزيئيات عن باقي الفلافونويدات من خلال ترقيم الوضعيات.

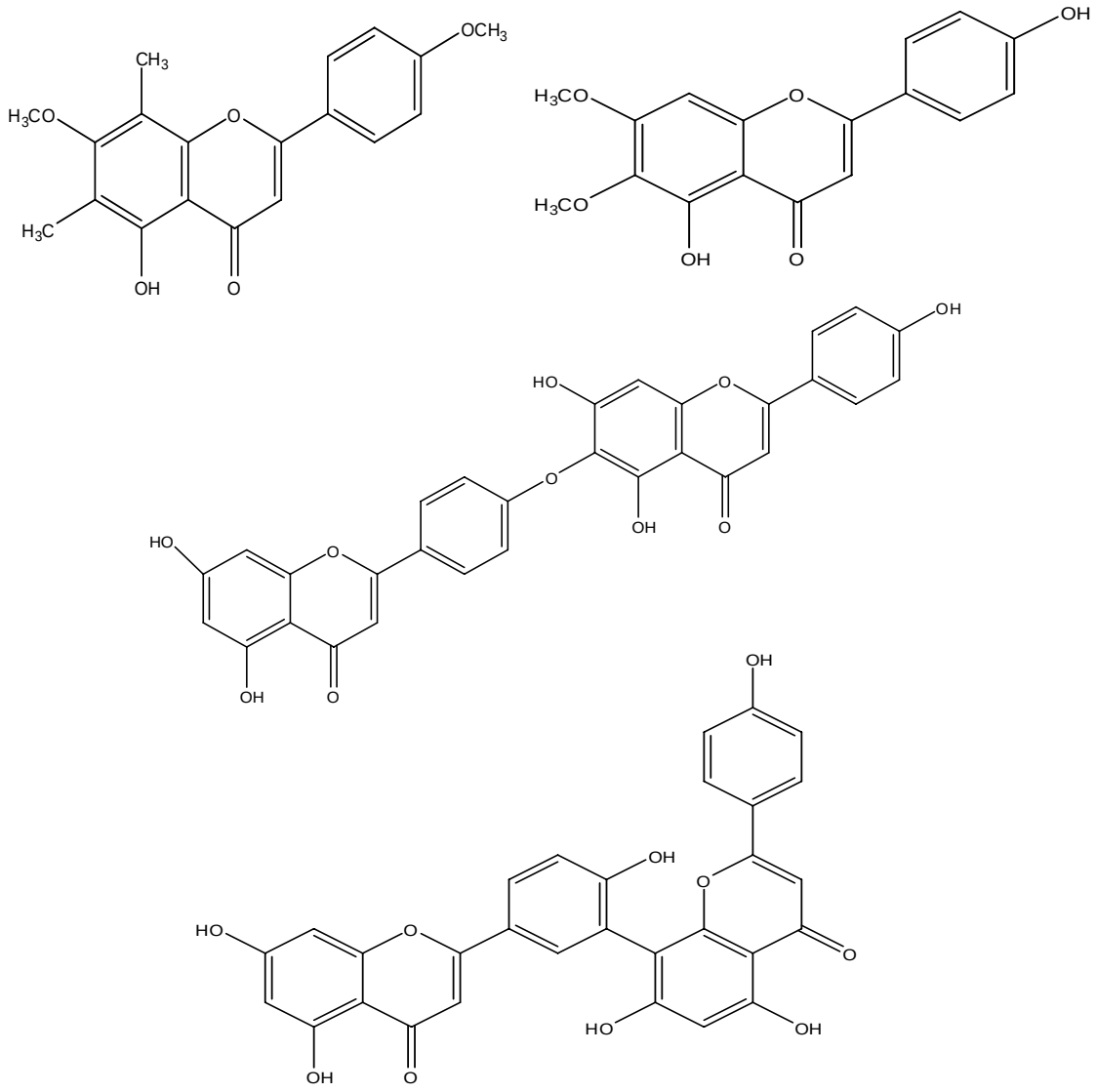

بعض الصيغ المركبة

أهم الأدوار التي تلعبها الفلافونويدات في علاج بعض الأمراض:

دور الفلافونيدات ضد الأكسدة:

لقد بينت مئات من الدراسات على الفلافونيدات أن لها قدرة كبيرة من الناحية الدوائية، فهي مضادة للفيروسات وللسرطان والالتهابات ومضادة للهستامين وللأكسدة. وفي السنوات الأخيرة كثر الاهتمام بالفلافونيدات بسبب خواصها المضادة للأكسدة، ولقد وجد أن كثيراً من هذه المركبات أكثر فعالية من مضادات الأكسدة المعروفة مثل فيتامينات ج، هـ في تأثريها، مثل حماية البروتينات الذهنية المنخفضة الكثافة من الأكسدة، وخفض مستويات الكولسترول مما يمثل حماية إضافية ضد الإصابة بأمراض القلب. وتقول الدراسات أن الإنسان إذا تناول الكثير من الفواكه والخضروات والبقوليات الخضراء فإنه سيحصل على كمية من الفلافونيدات تفوق الكمية التي سيحصل عليها مضادات الأكسدة. ولقد قدر العلماء كمية الفلافونيدات المستهلكة ما بين 200إلى 1000مجم يومياً. وأهم الفلافونيدات التي تمت دراستها هي كورستين (Quercetin) وروتين (Rutin) ونارنجين (Naringin)، جينيستين(Genistin) وهسبريدين(Hesperidin) وبيكالين(Baicalin). [4]

دور الفلافونيدات ضد الالتهاب:

بعض المركبات الفلافونويدية مثل الروتين (rutine)، الغيتوزيد (rutoside)، و الكارسيتين (quersitine)، تلعب دور مهم في أمراض الدورة الدموية مثل مكافحة التوزمات الشريانية، حماية الشرايين و الأوردة، و مضاد للالتهاب. من جهة أخرى الأبيجينول (apiginol)، كريسين(chrisine)، تاكسيفولين (taxifoline)، و القوسيين (gosipine)، معروفة بتفاعلاتها مع أيضات حمض الأراشيدون(acide arachidonique)، و التي تلعب دور مهم كمضادات للالتهاب.

دور الفلافونيدات ضد الفطريات:

ثلاث عائلات أساسية للفلافونويدات اختبرت ضد أربع فطريات مسببة للأمراض مصدرها بذور الحبوب (الترنايا الترنات Altrnaria allternats)، ، كلادوسبوريوم هلباروم(cladosporiume habarum)، ،فوساريم أوكسيسيوريم(fusarum oxysporum)، تريشدارما هارزيان(trichderma herziam)، هي الفلافون و الفلافونون، الفلافونول و الفلافون، الفلافانول، و التي تعتبر الأكثر فعالية.

دور الفلافونيدات ضد الفيروسات:

الفلافونيدات لها تأثير وقائى من الاصابات الفيروسية فمن المعروف أن الفيروسات تكون موجودة داخل غلافها البروتينى – وطالما يظل هذا الغلاف البروتينى سليم فإن الفيروس يظل محبوساً داخل غلافه ولا يحدث أى ضرر أو أذى للكائن الحى الحامل لهذا الفيروس. ولقد وجد أن هناك إنزيم يعمل طبيعياً على هذا الغلاف البروتينى ويكسره– ولكن وجد أن الفلافونيدات تثبط هذا الانزيم وبالتالى يظل الفيروس حبيساً داخل غلافه ويظل خاملاً. العديد من الفلافنويدات تتفاعل مع الجذور الحرة، بحيث تنزع بذلك التدرجات المربوطة بكثافتها التفاعلية على مستوى الفوسفوليبيدات المسؤولة عن النفاذية من خلال الأغطية الفيروسية الأغشية الخلوية . عمليا أجريت عدت دراسات على قدرة الفلافونيدات ونشاطها كمضاد للفيروسات خاصة تلك المسببة لشلل الأطفال والانفولنزا والالتهاب

الكبدي أ، ب، والحلأ البسيط، والفيروس المسبب لسرطان الدم في الخلايا اللمفاوية "ت"، والفيروس المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب، ولقد تم اكتشاف أن مادة البيكالين والكيراستين يمنعان إنقسام فيروس الايدز بنسبة عالية.

دور الفلافونيدات في علاج مرض السكري:

الأعمال المنجزة على الفلافونويدات أكدت أن لهذا الأخير دور في حفظ نسبة السكر في الدم ، إذ نجد على سبيل المثال :الابيكاتيشين (epycatichine) أو (benwopyrqne) المستخلصة من قشور التمار، استعملت في الطب الهندي القديم، لمعالجة مرضى السكرين إذ اكتشف أن الأبيكاتيشين(epycatichine) يرفع نسبة الأنسولين في جزر لابخرهانز، عندما يتعرض للغلوكوز.

دور الفلافونيدات ضد الحساسية:

تعود هذه الآثار إلى تأثير الفلافونويدات على إنتاج الهيستامين، اذ تعمل الفلافونويدات على تثبيط الأنزيمات مثل: الـ AMP (الحلقي phosphodiesterase) ، المسؤول على تحرير الهيستامين من خلال الصواري و المستقعدات، مثلا الآتباز(Atpase) Ca^{2t} الحرة تفكك الـATP ، منتجا الطاقة ، إضافتا إلى تسهيل امتصاص الكالسيوم من خلال الأغشية الخلوية، الآمر الذي يحفز تحرير الهيستامين المجمع في الحويصلات، تثبط عمل هذا الأنزيم يظهر الكيرساتين قوة عمل أكثر من كروموقليكات الصوديوم المستعمل كدواء لنزع تحرير الهيستامين و مواد ذاتية أخرى مسببة للربو. [4]

دور الفلافونيدات ضد القرحة :

من خلال تجارب أجريت على الفأران، تم اكتشاف للكيرسيتين و النارينجتين دورا هاما في التخفيف من شدة القرحة ، وحماية خلايا المعدة ، لقد اقترح أن الكيريتين يمارس نشاطه من خلال آلية معقدة تؤدي إلى إنتاج المخاط. محاصرة الجذور الحرة ، يؤدي إلى تثبيط انتاج اللوكوثيريين (heucotriénes). دراسات أخرى رخصت لإنشاء علاقة مغلقة بين خصائص مضادات القرحة مثل : الكريسيتيين، النارجتيين و الكيمبرول ، و انتاج الباف(paf) (palatelet activiting factor)، الذي هو عبارة عن عامل مؤدي للقرحة محتمل .إذا أثبت أن خفض الأضرار المعوية محتمل أن يعود إلى تثبيط الباف (PAF) بفعل الفلافونويدات.

دور الفلافونيدات ضد السرطان:

أوضحت دراسات كثيرة خصوصاً تلك التي أجراها دكتور شيشان كانداسوامي والدكتور اليوت ميدلتون مدى فاعلية مختلف الفلافونيدات في الوقاية من مختلف أنواع السرطانات وعلاجها. وهذه الدراسات، التي شملت السرطانات المقاومة للعلاج الكيماوي، قد أجريت على الخلايا المزروعة معملياً في أطباق وعلى الكائنات الحية.

وقد اهتم العلماء بدراسة الفلافونيدات المعروفة باسم برانتوسيانيدين، وقد استخدم مركب يعرف باسم بيكنوجينول وهو مركب يحتوي على البروانثوسيانيدين والفلافونيدات النباتية المرتبطة المستخلصة من لحاء قشور نبات الصنوبر أكثر من خلاصة بذور العنب الذي يحتوي على هذا النوع من الفلافونيدات. فمثلا بظهورها عمليا في جميع أنواع الشاي خاصتا في الشاي الاخضر ، الكاتيشين تعطي نشاطا مضاد للأورام و يعود هذا النشاط إلى قدرة هذا

الفلافونويد على كبح عمل الـ(t-PA) (tissue – type plasmimo)، جزئية من المصفوفة خارج الخلية تلعب دورا مهما أثناء موت الخلية .الكيرسيتين تثبط النمو الخلوي،بنزع بعض الأطوار من الحلقية الخلوية ، و يعيق مستقبلات الهرمونات. النمو الخلوي يمكن أن يثبط بآليات أخرى ، و يبقى هذا وقف ثبوت الكولاجين،تعديل الجينية، و قلة الجذور الحرة، إذ أن الكاتيشين يقوم برفع مقاومة الكوليجين.

الجدول التالي يلخص قدرة بعض انواع الفلافونويدات على تخفيف وعلاج حالات مرضية مختلفة و ذلك حسب جرعات مضبوطة.

الحالة	نوع الفلافونويدات	الجرعة
الحساسية التهاب المفاصل الربو	كوركومين	500–1500مغ
الكدمات اضطرابات الدورة الدموية التهاب الأوردة دوالي الساقين	بيكونوجينول ، براونثوسيانيدس	50–100مغ
الكدمات اضطرابات الدورة الدموية دوالي الساقين	الفلافونويدات المركبة روتين هسبيريدين	1000–5000مغ
الوقاية من السرطان خصوصا سرطان الثدي و البروستات تنظيم اختلال الهرمونات	جينسيتين	4000–6000مغ
العدوى الفيروسية [الايدز] التهابات المفاصل الحساسية	كيرسيتين	500–1500مغ

خاتمة

إن الدراسات التي أقيمت ولازالت قائمة لفصل والحصول على مختلف المواد البيوفعالة ذات الطبيعة النباتية أكدت أن لهذه الأخيرة فضلا كبيرا في جعل حياة الفرد أكثر أمانا، وذلك من خلال ما توفره من وقاية وعلاج لأمراض استعصت على من داواها، وكانت عبئا على من حاول الوقاية منها . من خلال ما قمنا به من بحث و تفتيش عن الأعمال المنجزة على المواد البيوفعالة ذات الأصل النباتي والمتمثلة في الفلافونويدات أن هذه الأخيرة أصبحت هدفا أساسيا ومحيطا خصبا لرواد علم الكيمياء الصيدلانية للخوض في دراسات اختلفت اختلاف أهداف

أصحابها في الكشف عنها جادت لهم به هذه المواد وما ذلك إلا لما حملته الفلافونويدات بمختلف أصنافها عن خصائص ميزتها عن غيرها من المواد.

بعض المراجع

[1] Harborne J.B., Williams C.A., (2000), *Phytochemistry*, 55: 481.
[2] Cheriti A., Belboukhari N., Hacini S., (2004), *Ir. J. Pharm. Res*., 3(2), 51.
[3] Cal K., Sznitowska M., (2006), *J. Dermato. Sci.*, 41: 137.
[4] Belhadjadji Y. (2007) « Contribution à l'étude phytochimique de l'*Acacia raddiana*. » Mémoire de Magister, Université de Béchar.
[5 Belboukhari N. & Cheriti A., (2007), *Res. J. Phytochem.*, 1(2), 74-78.
[6] Belboukhari N., Cheriti A , Feddoul A. & Bouanini M., (2009), *Elec. J. Environ., Agro. & Food Chem.*, 8(11), 1170.
[7] Andersen Ø. M., Markham K. R., (2006)," Flavonoids: chemistry, biochemistry, and applications", CRC, Taylor & Francis.
[8] Harborne J.B, Baxter, H., (1999)," The handbook of natural flavonoids". Vol.1-2. New York: John Wiley and son.
[9] Rice-Evans C., Packer L., (2003), "Flavonoids in health and disease", Marcel Dekker.